مجلة عجمان للدراسات والبحوث

ISSN 1609-381X

دورية محكمة

المجلد التاسع - العدد الثاني
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

تصدر عن جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم
عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

مجلة عجمان للدراسات والبحوث
دورية محكمة

رئيس التحرير

د. آمنة خليفة محمد

سكرتير التحرير

ميس عارف كامل

هيئة التحرير

أ.د. عبدالله محمد الشامسي

د. عائشة مبارك الناخي

د. يوسف علي محمود

أ. صالح عبد الرحمن المرزوقي

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم النعيمي	جامعة قطر
أ.د. درويش عبد الرحمن	جامعة الإمارات
أ.د. عبد الله إسماعيل	جامعة الإمارات
أ.د. عبد الله الشيخ	جامعة الكويت
أ.د. فهمي جدعان	جامعة الكويت
أ.د. محمد الخطيب	مدارس الملك فيصل
أ.د. محمود شوق	جامعة القاهرة
أ.د. وهيب الخاجة	جامعة البحرين للعلوم التطبيقية
د. عبد الله الشنفري	جامعة السلطان قابوس
د. عصام الرواس	جامعة السلطان قابوس

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي الكاتب أو الباحث

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

دورية محكمة نصف سنوية تعنى بالدراسات الإنسانية والعلمية وتصدر عن جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم، والتي تأسست عام ١٩٨٣م لتساهم في الإثراء والتنمية الثقافية والعلمية في مجتمع دولة الإمارات بصورة خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة من خلال إحياء روح التنافس بين أبناء المنطقة والمقيمين فيها وتشجيع البحث العلمي.

أهداف المجلة:

١. نشر البحوث الإنسانية والعلمية الجادة والأصيلة التي يعدها الباحثون وذلك من أجل إثراء المعرفة.
٢. توطيد الصلات العلمية والفكرية بين الباحثين وطلبة العلم وتحقيق التواصل العلمي والثقافي مع الهيئات العلمية والمراكز والجامعات والكليات المتخصصة.
٣. معالجة القضايا الإنسانية والعلمية وخاصة المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي.
٤. التعريف بالبحوث الجديدة والمراجع والمصادر الحديثة والمؤتمرات والندوات العلمية والأطروحات الجامعية.

قـواعـد النشـر

١. أن يكون البحث متسماً بالأصالة والدقة وسلامة الاتجاه.
٢. أن يكون البحث مطبوعاً خالياً من الأخطاء اللغوية مع مراعاة قواعد الضبط المتعارف عليها.
٣. ألا يتجاوز البحث (٤٠) صفحة (١٨٠٠٠) كلمة.
٤. أن يرسل الباحث ثلاث نسخ من البحث قياس ورق A٤ مع ترك مسافة بين الأسطر.
٥. تقبل البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية، على أن يتضمن البحث ملخصاً باللغتين بما لا يتجاوز ٢٥٠ كلمة لكل ملخص.
٦. ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو حصل على موافقة بالنشر في مجلة أخرى أو نال به جائزة لدى أية جهة.
٧. المراجع: ترقم المراجع وترتب حسب تسلسل ورودها في البحث، بحيث يتم الرجوع إليها حسب الرقم المعطى لها، على أن ترتب في القائمة وفقاً للنسق التالي:

الكـــتـــب: [اسم المؤلف، اسم الكتاب، الجزء، الطبعة، الناشر، المدينة، الدولة، السنة].

الدوريات: [اسم الباحث، عنوان البحث، اسم الدورية، مجلد رقم ..، العدد رقم ..، الناشر، المدينة، الدولة، السنة].

٨. لا يحق لأعضاء هيئة تحرير المجلة أو أعضاء مجلس أمناء جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم أو مجلس إدارة جمعية أم المؤمنين النسائية النشر في المجلة.
٩. يتم تحكيم جميع البحوث قبل نشرها في المجلة.
١٠. لا تلتزم المجلة برد أصول البحوث المقدمة إليها في حالة قبولها للنشر وفي حالة عدم قبولها للنشر من حق الباحث استرداد بحثه.
١١. يتم إبلاغ جميع الباحثين بقرار صلاحية بحوثهم للنشر من عدمه.
١٢. لا يجوز لأصحاب البحوث التي تنشر في المجلة أن يعيدوا نشرها أو جزء منها في مؤلف أو مجلة أخرى إلا بعد موافقة خطية من رئيس التحرير.
١٣. يرفق كل باحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية مبرزاً أهم مؤلفاته بما لا يتجاوز (٥٠) كلمة.

مجلـة عجـمان للدراســات والبحــوث

دوريـة محكـمة

المجلد التاسع، العدد الثاني، ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠ م

الراوي في القصص الشعبي الإماراتي

نسيمة بوصلاح ٧

الكشف عن تواجد مسببات الحساسية (البندق) بعينات الغذاء المختلفة باستخدام تقنية

ماجدة محمد الهرمودي ١٩

التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية «دراسة ميدانية»

د. عبدالوهاب جودة الحايس ٣٣

الراوي في القصص الشعبي الإماراتي

The narrator status in the UAE Folk Stories

نسيمة بوصلاح *

Nassima bouslah*

ملخص

يحاول هذا البحث استقصاء مقولة الراوي كواحدة من مقولات السرد في وسعها أن تكشف عن شساعة العقلية السردية، ونواياها الإيديولوجية في ملء البياضات الحكائية وإشباعها دلالياً بما يعطي للحدث سمكه الأنطولوجي، وبما يجعل الحكي مصبوغاً بمحلية معينة نستطيع استجلاءها فقط مما يقول الرواة. لذلك تم استرفاد هذا الإجراء الحديث الذي أفرزته السرديات في أواخر القرن المنصرم، وتطبيقه على الحكاية الشعبية الإماراتية بغية استخلاص مقولات المعنى التي ينبني عليها كونها الحكائي، وبغية قياس درجة القصدية التي يتمتع بها الوعي الشعبي في تشييد أكوانه الحكائية، وذلك من خلال الثلاثية التي جمعها أحمد راشد ثاني وهي على التوالي: "حصاة الصبر، دردميس، وإلا جمل حمدان في الظل بارك".

Abstract

This research tries to discuss "the narrator" as one of the narration categories which can reveal the vastness of the narrative substance and the ideological intentions that can fill the story's vacuum and satisfy it with events which give it an ontological thickness. This will give the narration a local particularity which we can elucidate just by what the narrators said. Therefore, we bring this procedure - excreted by the narrative's research, and been used since the end of the last century -, and apply it on the folk stories of U AE, in order to get the meaning categories witch build the story's body. And in order to measure the degree of intentionality in the Collective consciousness which participates in the construction of the story's universe , through the UAE stories collected by Ahmed Rashid Thani, named respectively: "hassat alsabr, Drdamis, and Ila jamal hamdan fi al dhel barik.."

(*) أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة.

(*)Abu Dhabi, U. A. E. Nassima-bouslah@hotmail.com

الراوي في القصص الشعبي الإماراتي

ينهض الراوي كمقولة سردية تم الالتفات إليها في طروحات ما بعد البنيوية، للتدليل على درجات السرد إن كان ابتدائياً أو سرداً من الدرجة الثانية.

لكن هذا الالتفات النقدي الإجرائي ما هو إلاّ مسايرة، حتى لو كانت متأخرة، لتاريخ كبير من التعالق بين الراوي وحكايته، منذ الشذرات الحكائية الأولى في الآداب الشعبية، ولعل الراوي يقترن أكثر ما يقترن بهذه الآداب الشعبية، على اعتبار أن ما يحدث في الأدب الرسمي ما هو إلا من قبيل إعادة تمثيل الوضع الحكائي الحاصل مع الأدب الشعبي؛ أي أن حضور الراوي في الروايات وغيرها من ضروب السرد المجترأة بعد ظهور المطبعة، ما هو إلا تمثيل ذهني لوضع حقيقي، قوامه الراوي الشعبي وحكايته ومجموعة المستمعين. لذلك ينهض الفرق الأول بين الراوي الشعبي، والراوي في السرود الرسمية على أن الأول ينتمي إلى العالم، والثاني ينتمي إلى العمل، على حد تعبير جيرار جينيت؛ أي أن الراوي الشعبي هو ذات إنسانية متحققة بوجودها وهويتها، وأن الراوي في الأدب الرسمي ما هو إلا كائن ورقي يخضع للتجريب السردي من قبل الكاتب.

استيفاءً لهذا الطرح سأتعرض في هذا المقام إلى مدخل إجرائي نقدي نظري، أحاول فيه أن أقدم تصوراً شاملاً للقيمة الإجرائية في التعامل مع الراوي كمقولة سردية، ثم أنتقل إلى قسم تطبيقي أحاول أن أعرض فيه بعض الخصائص التي تحكم الرواية الشفوية مسحوبة على بعض من نماذج السرد في الإمارات.

وقبل الولوج إلى عرض أهم خصائص الرواية الشفوية يجب أولاً أن نميز وظائف باقي الشخصيات باعتبارهم ممثلين، عن وظائف الراوي الذي يمارس قبل كل شيء وظائف عرض وتنظيم السرد أو مراقبته، في حين أن الممثل يقوم بملء وظيفة تكون من خلال وضعه، واستجاباته (ردات فعله)، وأقواله، وظيفة تأويل. ويملأ الراوي أيضاً في بعض الأحيان وظيفة تأويلية ولكن على مستوى مختلف من مستويات رؤية قيمة الصدق المربوطة بخطابه[1]. هذا ما سنعرض له بمزيد من التحليل في مقامنا هذا.

إن مقولة الراوي في علم السرد، مقولة لا تمكننا من معرفة «مدى تحكم الراوي في الجهاز السردي»[2] فحسب، بل هي مقولة أنتجت إجراءات عملية أخرى، تتيح لنا كشف العديد من مغميات اللحظة السردية، كمفهوم «الرؤية» الذي «يظهر طريقة نقل الراوي للأحداث، وتصويرها لمتلقٍ افتراضي»[3]. كما تمكننا هذه المقولة أيضاً من كشف علاقة الراوي بمرويه، وتحديد الوظائف التي يقوم بها داخل المتن السردي. ولنقف أولاً مع وظائف الراوي.

وظائف الراوي

إن أول وظيفة منوطة بالراوي هي وظيفة السرد في حد ذاته، وهي وظيفة بديهية؛ إذ إن أول أسباب تواجد الراوي سرده للحكاية[4]. فالأحداث لا تكتسب صفة سرد إلا إذا نقلها الراوي إلى طبيعة جديدة من الواقع (العالم، التاريخ)، إلى المتخيل الذي يشكل عالماً افتراضياً[5]. أما الوظائف الأخرى فسنجملها فيما يلي:

- وظيفة تنسيق (régie): إذ يأخذ السارد على عاتقه التنظيم الداخلي للنص القصصي، كأن يذكّر بالأحداث أو أن يربط بينها.
- وظيفة تنبيهية (phatique): وهي وظيفة تتمثل في اختبار وجود الاتصال بينه وبين المرسل إليه في المقاطع التي يتواجد فيها المتلقي على نطاق النص، حين يخاطبه السارد مثلاً بصفة مباشرة، كأن يقول الراوي في الحكاية الشعبية مثلا: «قلنا يا سادة يا كرام...».
- وظيفة إبلاغية إيديولوجية: تتجلى في إبلاغ

رسالة للقارئ تتمثل في مغزى أخلاقي أو إنساني، وتتمثل أيضاً في النشاط التفسيري أو التأويلي للراوي[٤]. ولا تقتصر وظيفته الإيديولوجية على تفسير وتأويل الأحداث والمواقف، بل إنه يعمل على ملء بياضات القص وفجواته، وينسى من الآن فصاعداً أنها كانت فراغات بيضاء [١]. إنه ينظم الكائن (الواقع) بما هو أحسن (المتخيل)، فيمنح الفراغ السميولوجي ثقله الأنطلوجي وينشط حركة التمثل [٦]. إن هذه الفراغات التي يملؤها الراوي بكثير أو قليل من الإجادة، هي التي تضمن له وظيفته/ الهدف وهي الوظيفة التأثيرية؛ إذ إن أبسط تعريف للخطاب «أنه كل تلفظ يفترض متحدثاً وسامعاً يكون للطرف الأول نية التأثير في الطرف الثاني» [٧].

هذه هي -في عجالة إجرائية- مختلف الوظائف التي تمكن الراوي في النهاية من الاطلاع بمهامّه كمنظم للبرنامج السردي.

بقي أن نعرف في هذه العجالة الإجرائية علاقة الراوي بالحكاية في أنماط السرد المختلفة، فمن المفيد أن نضبط علاقاته بالسرد كما سبق وأن ضبطنا وظائفه المختلفة.

أ- علاقة الراوي بالحكاية (narrateur/ histoire): يمكننا في هذا الصدد أن نميز نوعين من العلاقات:

راوٍ غريب عن الحكاية (narrateur hétérodiégitique)

هو راوٍ له مسيرة مستقلة عن الحكاية التي يسرد أحداثها[٤]، نستطيع أن نعرفه بأنه «شخصية تاريخية بيوغرافية لا تنتمي إلى العمل بل إلى العالم» [١].

لكن جيرار جينيت (Gérard. Genette) لم يكن مطمئناً تماماً إلى واقعية الراوي القادم من خارج الحكاية، فبعد أن عرّفه بأنه الذي: «ينهض بالسرد في القصة الأصلية محتلاً المستوى الأولي من السرد مهما كان ضمير السرد» [٨]، أكد على أنه راوٍ كاتب (مؤلف). يقول جينيت: «إن الراوي من خارج الحكاية يلتبس تمام الالتباس بالكاتب، ولن أقول كما يقول الغير «الضمني»، بل أقول الصريح والمعلن فعلاً ولكني لا أقول «الواقعي»، بل أقول قد يكون أحياناً (نادراً) واقعيا» [٨].

وكما لم يكن جينيت مطمئناً إلى واقعية الراوي الغريب عن الحكاية، لم يكن أيضاً مطمئناً إلى درجة غربته أو غيابه عنها، فبعد أن بين أن حضور الراوي المشارك يتراوح ما بين البطولة في الحكاية، إلى الشهادة عليها، استنتج أن الغياب عن الحكاية مطلق، وأن الحضور فيها درجات، ثم أشار إلى أنه يحدث أن تتجلى معاصرة نسبية بين الحدث وسرده بفضل استعمال المضارع الدال على الحال [٨]. وهذا ما وصفته جماعة «U» بأنه نوع من المثالية العلمية لمقولة الرؤية، حيث يبدو السارد كمنظم موضوعي للزمن، يجمع الأحداث ويديرها، دون أن يتجلى شخصياً تاركاً المعنى ينبثق وكأنه من نفسه [٢].

راوٍ متضمن في الحكاية

(narrateur homodiégétique)

هو راوٍ حاضر كشخصية في الحكاية التي يروي أحداثها، ويُلفظ هذا السرد باستعمال ضمير المتكلم[٤]. إن حضور هذا السارد في حكايته درجات كما ذهب إلى ذلك جيرار جينيت، ويمكن أن نميز هنا بين وضعيتين لهذا الحضور: وضع أول يكون فيه الراوي بطل سرده، ووضع ثان يلعب فيه الراوي دوراً ثانوياً (كملاحظ أو مشاهد).

ويمكننا جمع مستويات السرد وعلاقة السارد بالحكاية حسب الجدول التالي [٤]:

وضعية الراوي		
مستوى السرد علاقة الراوي بالحكاية	سرد ابتدائي	سرد من الدرجة الثانية
غريب عن الحكاية	+	-
متضمن في الحكاية	+	-

إن مستوى السرد يتحدد بعلاقة الراوي بالحكاية؛ إذا كان غريباً عنها سجلنا وضعية إيجابية للراوي في مستوى السرد الابتدائي، وسالبة في مستوى السرد من الدرجة الثانية. وإذا كان الراوي متضمناً في الحكاية سجلنا وضعية سالبة في مستوى السرد الابتدائي، وموجبة في مستوى السرد من الدرجة الثانية. وكما لاحظنا، فإن علاقة الراوي بالحكاية تسهم في إفراز مقولة سردية أخرى هي التبئير؛ أي أن درجة تبئير الحكاية متوقفة على طبيعة علاقة الشخصية بالراوي في السرد.

فإما أن يكون السارد> الشخصية، حيث يعلم ويقول أكثر مما تعلمه الشخصية، وإما أن يكون مساويا لها (سارد=شخصية) فلا يقول إلا ما تعلمه، وهذه هي الحكاية ذات وجهة النظر التي يسميها بويون (Pouillon.J) الـ «رؤية مع»، وإما أن يكون السارد < الشخصية، فيقول أقل مما تعلمه وهذا هو السرد الموضوعي أو «السلوكي» الذي يسميه بويون «رؤية من الخارج» ونتيجة لهذه العلائق بين السارد والشخصية تنتج درجات تبئير الحكاية فالنمط الأول الذي يمثل الحكاية الكلاسيكية هو ما يطلق عليه الحكاية غير المبأرة، أو ذات التبئير الصفر. أما النمط الثاني فهو الحكاية ذات التبئير الداخلي. أما النمط الثالث فهو الحكاية ذات التبئير الخارجي[٩].

إذن علاقة السارد بالحكاية تنتج مستويات السرد، وعلاقته بالشخصية تنتج درجات تبئير الحكاية.

إننا إذا حاولنا سحب هذه المقولات النظرية على نسق حكائي خاص وهو السرد الشعبي الإماراتي، سنخلص حتماً إلى نتائج تسند المقولة، ولكن تختلف عنها في الوقت ذاته؛ إن عادة الحديث باللغة تقوم على نسق من العناصر اللسانية القابلة للتمظهر صوتياً، وظيفتها الاستجابة لمنبه معين (يتطلب عموماً استجابة عاجلة)، بكيفية دينامية، معبرة عما يجب، لا على المظهر التواصلي الخالص فقط، ولكن أيضاً على البعد الانفصالي المتضمن في الاستجابة اللسانية للذات المتحدثة [١٠]؛ إذ إن ملفوظاً حياً ينبثق بدلالة، في لحظة تاريخية، وداخل بيئة اجتماعية محددتين، لا يمكن أن يفلت من ملامسة آلاف الأسلاك الحوارية الحية، المنسوجة من لدن الوعي الاجتماعي الإيديولوجي، القائم حول موضوع ذلك الملفوظ [١١].

هذه الحيوية هي ما يطبع الخط العام للرواية الشعبية في الإمارات على اعتبار أنها عرضٌ شفوي لإيديولوجيا أحادية يحتل فيها الراوي المقام السردي الأول، وملفوظٌ حيٌّ يعتمد على قص الأحداث المدرجة في قضية ما على اعتبار أن القضية هي سؤال عن حالة اختراق المحظور.

ويمكننا ملاحظة هذه الاستجابة لمنبه قوامه نسق من العناصر اللسانية، في المادة الصوتية المسجلة من طرف إدارة التراث المعنوي في هيئة أبوظبي للثقافة والتراث متمثلة في الجامعة «ليلى عبد الملك» والراوية «سلامة فرحان مبارك» في روايتها لحكاية سيسان وخريسان، إذ كانت الجامعة المتلقية، تردد ما تتفوه به الساردة على نحو آلي كما يلي:

«الساردة:

- هذاك رجال

المتلقية:

- رجال

الساردة:

- وعنده أم

المتلقية:

- أم...»

هذه الاستجابات نجدها غائبة تماماً في الحكايات المدونة عموماً، وفي حكاية «سيسان وخريسان» نفسها، كما أوردها أحمد راشد ثاني[١٢]، إذ لا نعثر في المدونة إلا على

كلام الراوية.

على الرغم من مشاركة المتلقية في الاستجابة لوظيفة السرد التنبيهية، في الحكاية المروية شفاهاً، إلا أن هذا القص متلقى فقط من جهة الدليل، إنه العرض الإقناعي لشيء قد وقع أو متصور أنه وقع، وليس السرد إذن قصّاً بالمعنى الروائي المهمل، إنما هو تقديم حجاجي شفوي «يتوفر بالتالي على طبيعتين إلزاميتين: أولاً عريه فلا استطراد ولا تشخيص ولا محاججات مباشرة؛ إذ ليست هناك تقنية صالحة للسرد، فعلى السرد فقط أن يكون شفافاً محتملاً موجزاً. ثانياً وظيفته؛ إذ أنه تهييء للمحاججة، وأحسن تهييء هو ذلك الذي يكون فيه المعنى مختفيا حيث الأدلة موزعة على شكل أصول غير واضحة(بذور التصديقات) [١٣].

لذلك ينهض الراوي في السرد الشعبي بوصفه راوياً إطارياً، يعرف أكثر مما تعرفه الشخصية، غريباً عن الحكاية، مسجلاً مستوى سرد ابتدائي بعيد عن الإشكال والتعقيد والتركيب، مراهنا على العري، والبساطة، والبداهة، والبكارة، والإشراق الفطري، باعتبار هذه جميعاً أهم مصادر الاختزال والضغط، والتسريع في الأمكنة والأزمنة، والأحداث، مأخوذاً بطقوس الحكي الموروثة، والمحتشدة باليقظة والانتباه والتلخيص والاستشفاف، محكما السيطرة على متلقين مسجونين داخل فضاء اللغة القصصية الآسرة.

إن الراوي في هذه القصة متعين بسماته، وبالمسافة التي تفصله زمانياً عما يروي.بحيث يروي أحداثاً لا تعاصره، وقد لا ترتبط به إلا لكونه راوياً لها.

هذا الراوي المفارق لمرويّه، والغريب عن الحكاية، يتصف بأنه يروي متناً لا ينتسب إليه، وإنما يقتصر دوره في الأخذ عن راوٍ سابق والإرسال إلى مروي له، يتعدد تبعاً لتعدد الرواة، ويتكاثر كلما تكاثر عددهم. والأمر نفسه ينطبق على المروي (الحكاية)، التي عادة ما تكون مباحة أمام عدد غير معروف من الرواة، مما يجعلها كغيرها من السرود الشفوية «تتسم بأنها عرضية» [١٤].

لكننا على مدار تمحيصنا للحكاية الشعبية الواردة في ثلاثية أحمد راشد ثاني، نجد بعض السرود التي يفلت من رواتها التخفي، والإلماح، والمواربة،، إذ كثيراً ما يفصح الراوي عن وظائفه التنبيهية أو الإيديولوجية أو الشارحة، مما يعيدنا إلى العبارة الافتتاحية التي أوردناها في بداية هذا الطرح للجاحظ، والقائلة بفساد عرق القُصَّاص.

من هذه التدخلات، شرح حبكة القص، في واحد من المسارات السردية للمستمعين، بما يكشف عن افتراض الراوي سلفاً عدم قدرتهم على إدراكها، أو عدم مقدرته الحكائية على أن يصوغ جسداً حكائياً مكتملاً وحجاجياً، ونورد مثالا على هذا، تلك الوقيعة السردية في قصة «قدوم ومنشارة»، إذ يورد الراوي محاولة من الأخت الساحرة للتحايل على أخيها، تضمرها في برنامج سردي، قوامه أن تقدم لأخيها آنية يدق عليها بينما تفرغ هي من شغل ما، لكن الراوي لا يترك فرصة للمتلقين كي يدركوا مرامي هذا البرنامج السردي، فيتولى بنفسه شرحه وتبريره، بأن يفصح للمتلقين بأنها فعلت هذا لأنها طيلة سماعها للقرع، تتأكد من أنه لا يزال موجوداً:

«قالت له: اجلس ودقدق على ها البيب عشان يونسك، معناتها بتسمع حس الدق» [١٥].

عندما سمع الفتى في حكاية «الغزال قاسم» درويشاً يخبر والده بأن يذبحه هو وأخته، هرع إلى أخته كي يخبرها، ولكنه مقابل ذلك أراد، أن يأخذ شيئاً من الخبز، قالت له الأخت:

«لا ما أقدر أعطيك أنا مرة ابوية العجينة حاسبتها.ترى جذيه يصفونه ويسوونه كتل كتل للخبز» [١٥].

يتدخل الراوي بعد قول الفتاة بأن زوجة أبيها أحصت العجين، بشرح كيف يمكن للمرأة أن تحصي العجين وهو عجين، فيورد أنه يتم تقسيم العجين إلى كتل عديدة، وتُصَفُّ بحيث يمكن عدُّها. يفعل الراوي هذا من تلقاء نفسه لافتراضه المسبق أن ثمة سؤالاً ما سيمثل في ذهن المتلقي، وهو كيف يمكن للمرء أن يعد العجين.

ينهض الراوي الشعبي على غرار كل الرواة بتنظيم برنامجه السردي بطريقة تضمن للعرض الشفوي اتّساقه، وتحافظ على طبيعته التشويقية وعادة ما تكون السرود الشعبية سروداً غير مبأرة، أو ذات تبئير صفر؛ إذ إن الراوي الشعبي يعرف أكثر مما تعرف الشخصيات عن مصائرها، بل وقد يصنع لها مصائر مختلفة من وقت إلى آخر. يعمل الراوي إذن في المقام الأول على تنظيم السرد لكن الذاكرة غالباً ما تعمل ضد هذه الوظيفة التنظيمية التنسيقية، فيضطر الراوي تناسباً مع الطبيعة التلقائية للخطاب الشفوي، والطبيعة الإلزامية التي تجعله مسؤولاً تجاه متلقين حاضرين عياناً على إكمال الحكي، يضطر إلى اجتراح تغييرات في السرد، ينظمها بطريقة جديدة، وقد ينجح في إكسابها صبغة إقناعية، وقد يخفق.

هذه الذاكرة نفسها هي التي توقع الراوي الشعبي متأثراً بمحاذير الخطاب الشفوي في بعض الانزلاقات التي تسبب انفراط عقد الحكي، ومنها الإشارة إلى موتيفات سردية غير فاعلة، أو غير نشطة، وذلك بفعل النسيان أو التجاهل، كما في حكاية «سيسان وخريسان» المسجلة شفاهاً، إذ تقول الراوية:

«هذاك ريال، وعنده أم وعنده خوات، يوم الله راد وسبب وقدّر، حليله عرس، عرس وياب حرمته عنده، عند اهله في البيت، يوم يابها قال لها يا امي هاذي حرمتي، قالت له:

يا ابوي في عيننا بنحطها، عين والديه تراها، في عيننا بنحطها» [١٦].

الملاحظ أنها أولاً ذكرت أن لديه أُمّا وأخوات، ولم تذكر الأب. لكنها عادت كي تقول إن الزوجة «عين والديه»، ثانياً في الوضع الابتدائي التعريفي بعالم السرد وعتبته الأولى، ذكرت أن عنده أخوات، ولم تعد هذه الموتيفة «الأخوات» لتظهر ولا مرة على امتداد المسار السردي للحكاية، بالتالي فهي «موتيف» غير منتج سردياً تم إقحامه بفعل النسيان، أو تم تجاهله بفعل الانتقاء والتعميم الذي يطال بعض أجزاء السرد. مثل هذه الشروخ كثيراً ما تقع في الخطاب الشعبي الشفوي سواء كان ملفوظاً آنياً، أو ملفوظاً مسجلاً بأية وسيلة سمعية، ونادراً ما نقع عليها في السرود المدونة كتابة لأن المدونين عادة ما يقومون بإلغاء مثل هذه الموتيفات غير الدالة أو غير المنتجة دلالياً، ولعلنا نورد هنا كشاهد، الحكاية نفسها مدونة في كتاب دردميس.

وقد تحدث هذه الانزلاقات نفسها في نصوص شعبية مدونة، ما دام التدوين يتم من سند شفوي، فإنه يكون وفياً له ولمزالقه أيضاً، ونورد لهذا مثلا، ما وقع فيه الراوي في حكاية «الجارية علية» إذ تظهر في المسار السردي للبطلة المتلبسة بلبوس رجل، فتاتان هما ابنتان لملكين حلّت بهما هذه الفتاة/ الفتى، وأبرأت إحدهما من الجنون، بواسطة عصاها السحرية، وأبرأت الأخرى من العمى، بواسطة مسحوق من ورق شجرة عجيبة، وتزوجتهما وهي متقنعة بقناع الرجل. لكنها وفي مسار سردي ما، وعندما تَكَشَّفَ عنها القناع، لتلتقي بابن ملك ويتزوجها، تعرض عليه الفتاتين اللتين يفترض زواجها بهما في حالة التقنع، ويَرِدُ على لسانها أنهن ثلاث كما يلي:

«قالت: ما عليه أنا عندي هنيه ثلاث صديقات لازم أزوجك اياهم عشان أنا أحبهم واياد» [١٥].

إن هذه من الأغلاط الكثيرة التي تقع للرواة، نتيجة عدم انتباه، أو نتيجة انتقاء وتعميم، إذ

ربما يكون هنالك مسار سردي آخر ساقط من الحكاية، قاد الفتاة المتقنعة إلى التعرف بفتاة ثالثة، وتصحيح إساءة ما طارئة عليها كما يقول البنيويون الوظيفيون، وبالتالي صار بحوزتها ثلاث زوجات/صديقات.

من المزالق التي تقع للرواة أيضاً، ما كنا ألمحنا إليه سابقاً من إيراد موتيفات غير فاعلة على مستوى السرد، وقد يكون هذا راجعاً إلى ضعف الراوي في الإحاطة بعالمه الحكائي وتقديمه متسقا إلى متلقيه، يفضي أوله إلى آخره من غير ما ارتباكات في جسد السرد. ومن ذلك حديث الراوي في حكاية «الوطفة» عن الوزير بصفته مريدا للوطفة زوجة له، بالرغم من رفض أخيها السلطان، ولكن على مدار السرد لم يُذكَر له اسم، إلى أن تأتي مرحلة سردية حرجة، تقع فيها الوطفة ضحية تآمر بنات عمها عليها، هي التي لم يسبق لها مغادرة قصرها، فتنقاد وراءهن إلى أن تجد نفسها أمام الفضاء الخديعة/ وهو قصر هذا الوزير الذي يطابق في شكله قصرها. هنا يذكر اسم هذا الوزير ولأول مرة في السرد في هذا المقطع:

«ويوم جوا تموا يدورون على قصرها، وقصر ولد الخفايا عامر، هذا اللي يحبها وزير أخوها»[١٥].

احتاج الراوي لارتباك السرد، ولعدم توضيحه منذ عتبات السرد الأولى لاسم الوزير، أن يشفع اسمه بتعريف مقتضب له، وأعطى لوهلة إيحاء بأن هذا الاسم في حد ذاته سيكون فاعلاً سردياً «ولد الخفايا، عامر» لكنه ظل مجمداً، بما يمكن أن نصفه بأنه بياض دلالي حتى آخر مطافات السرد.

يبدأ الراوي في الموروث الشعبي عموما حكايته بجملة استهلال، «وتقف موضوعة الاستهلال في القصة عنصراً له تأثيره الذي يتوزع على مدارين: الأول نفسي استقبالي، على اعتبار القص رسالة (مرويا)، صادرة عن مرسل (راو)، قاصدة مستقبلاً (مرويا له). وهذه هي أركان الرسالة الأدبية من منظور الاتصال. ويتحتم النظر إلى أدبية القص أو شعريته، من خلال أركان الرسالة، وبين كل من المرسل والمستقبل سياق مشترك تقع الرسالة على مسافة منه. المسافة تشغل آليات تحويلية من السياق إلى المرسلة فيما يخص المرسل إبداعياً، ومن المرسلة إلى القص عبر السياق فيما يخص المستقبل تأويلياً.

تمثل في السرود الإماراتية التي تتبعناها على متن ثلاثية: «حصاة الصبر، دردميس، وإلا جمل حمدان» عتبة سردية أو موضوعة استهلال مختلفة شيئاً ما عما هو معهود في السرود الشعبية الأخرى، وهي أسماء الإشارة مقرونة بأداة التنبيه «هاذي، هاذيك، هذا، هاذاك»، ضماناً لكي تكون إحدى أهم وظائف الراوي حيوية وهي الوظيفة التنبيهية، وظيفة ناجزة على الأقل على المستوى اللساني.

في قصتين مرويتين من طرف راوية واحدة هي «سلامة فرحان مبارك»، تتبدل عتبة السرد من قصة لقصة تبعاً لمتطلبات اجتماعية، إذ نلحظ استهلالها في قصة «سيسان وخريسان» كما يلي: «هذاك رجال»، ليتغير في قصة جمل حمدان إلى «هاذي بنية».

يكتسب إذن النص السردي سلطته ليس لكونه نصاً ملتهباً، ولكن عن طريق بعض الثوابت السردية التي تكرسها الثقافة، والممارسات المتعددة، واستعمالاتها المتواترة، والتي تجعل القارئ أو المستمع منذ البداية في قبضة الحكاية وأسر القصة. «كان يا ما كان»، «قال الراوي يا سادة يا كرام، إنها البوابات العديدة للولوج إلى العالم السحري للسرد، وبلغة علم السرد تسمى «عتبة النص القصصي، وتسمى أيضاً بلغة التحليل الشكلي الثوابت السردية التي نجدها تتكرر في بداية كل حكاية، وتؤطر سلطتها،

وتميز ما بينها وبين الخبر الذي يفيد الإعلام والإخبار»[١٧].

بما أن السرد المنطوق يستدعي «صيغة استجابة دينامية لدى المتلقي إلى جانب المظهر التواصلي المتضمن في الاستجابة»[١٠]، فإن هاتين القصتين «جمل حمدان» و«سيسان وخريسان» المرويتين بضمير الغائب، تبدءان بالاستهلال التالي: «هاذي» في قصة «جمل حمدان»، و«هذاك» في قصة «سيسان وخريسان».

لقد اتسم التشخيص الشفوي في قصة «سيسان وخريسان» بتوسيع المسافة بين الراوية «سلامة فرحان مبارك» والعالم المشخص وبطله. فالراوية توهم ببعد المسافة عن الذي ترويه، بإضافة «كاف» البعد لاسم الإشارة «ذا»، عندما تعلّقَ المروي ببطل رجل، وبراوية أنثى.

تَكُفُّ الراوية نهائياً عن التعليق المباشر أو عن التبرير النفسي والإيديولوجي فيما يخص البطل الرجل، وتكاد تنعدم تلك الوظائف التنبيهية التي توجه المتلقي في تركيزه على وجهة نظر دون أخرى؛ إذ أننا لا نكاد نعثر في حقيقة الأمر على مقاطع سردية تعكس نفسية الراوية إلا في تواطئها مع زوجة هذا البطل التي أراد أن يجلب لها ضرة، إذ تبرز خواطرها وانفعالاتها، من خلال مجموعة من الكلمات والعبارات القصيرة المتلاحقة مثل:

«حليلها، عنده الخير كله سيسان وخريسان ويبي يتزوج عليها...»

هذه العبارة التي طرأت كتعليق منها لا علاقة له بجسد الحكي. تسجل بذلك نموذجاً سردياً محايداً فيما يخص البطل لكن حياده مقصود، تَسِمُهُ رؤية خارجية محدودة، «تكتفي الكاميرا فيها بتسجيل عالم سردي مرئي ومسموع، تَسِمُهُ استحالة الرؤية الداخلية، إذ لا تتيح الكاميرا غير العرض الخارجي للحركة السردية»[١٨]. حيث تكون حياة الممثلين مجتزأة بطريقة غير مباشرة من كلام الراوية.

الراوية نفسها تتخلى عن كاف البعد، وهي تروي عن بطلة أنثى، «هاذي بنية»، حتى ليتوهم السامع أنها تشير إليها إشارة وأنها تتواجد معها في فضاء القص. وهنا تحضر كافة انفعالاتها في توصيف الوضعية المأساوية للبطلة.

إن الراوي أثناء تعامله مع مروي بعيد عنه، والذي يفترض حياده بإزائه، يجد نفسه أمام تجربته الحياتية بأبعادها النفسية والاجتماعية والإيديولوجية التي يتبناها، ومجمل الإيديولوجيات المتواجدة في مجتمعه وعصره وأشكال انعكاساتها في ذهنه وفي أذهان الناس الذين يحيا معهم[١٩]. هذا ما يوجه روايته للأحداث توجيهاً خاصاً، فتظهر القصة كمنتوج معقد لتناقضات التاريخ والمرحلة التي أنتجت فيها. فالأدب ليس مضموناً إيديولوجياً له شكل أدبي جمالي، وبناءً معينا للإيديولوجيا العامة، أو نسقاً لغوياً يعيد إنتاجها، أو كتابة واضحة شفافة للرؤية الإيديولوجية للراوي. إن الأدب والتاريخ والزمن والعلاقة الاجتماعية، تشكل وحدة متناقضة وديناميكية؛ ذلك أن علاقة الأدب الموضوعية بالإيديولوجيا تظهر في كونه هو نفسه ينتج آثاراً إيديولوجية، لذا فالإيديولوجيا العامة تبدو مضمرة ومختفية في النص الذي تكشفه وتكشف بالتالي إيديولوجيته لتصبح صريحة[١٩].

ربما لذلك ذهب رولان بارت إلى أن «البشر يستطيعون دائماً أن يحقنوا القصة بما عرفوه وما عاشوه، وإن لم يكن ذلك كذلك، فسيكون على الأقل في إطار شكل يكبح التكرار ويقيم للصيرورة نموذجها»[٢٠].

إن أدلجة الراوي لحكايته، هو أمر قسري، وملِحّ، لا يستطيع أن يفلت منه، مهما حاول الإيهام بالحياد، ويمكننا إيراد الكثير من المقاطع السردية التي تضيء وظائف الراوي الإيديولوجية

وتجليها، ومنها ذلك التبرير الأخلاقي الطالع من إيديولوجيا تؤمن بالجزاءات السيئة للأفعال السيئة، كما في حكاية «الأم البقرة»، إذ لا تكتفي الراوية بإبرازه سردياً، ولكنها تحاول وضع خط عريض تحته بجملة من عندها ناتئة عن الجسد الحكائي تجاه شخصية من شخصيات السرد:

«هذا كله علشان الأم تسوي شيانة في بناوتها، والله يراويها الشر في بنتها» (١٥).

تعتبر هذه الجملة نموذجاً من بعض الثوابت الحكائية لبعض الرواة، الذين يحيلون الحكي مجالاً للتعليم والتربية، وتمرير الدروس والعبر، عبر المجتمع ومسلماته، وأعرافه، بكل ما لها من ثقل أنطلوجي. تصديقاً لهذه الوظائف، ينزع الرواة إلى نقلها إلى سطح التداولية إما بطريقة مكشوفة وسافرة كهذه التي عرضناها لتونا، أو بطرق أخرى، أكثر دربة، ومعرفة بأغوار الحكي، والتي تلجأ إلى تمرير ما هو إديولوجي تحت ما هو غرائبي، كما في هذا المقطع من حكاية السيدة خاتون:

«عقب ما سار ربت، ربت وجابت توم، ولد وبنت، البنت شعرة في راسها مطل فضة، والولد شعرة في راسه مطل ذهب» (١٥).

اقتطف هذا المقطع من مسار سردي، يحكي معاناة سلطان لم تنجب زوجته، فتزوج عليها بثانية، وأنجبت الأخيرة ولداً في رأسه شعرة من ذهب، وبنتاً، في رأسها شعرة من فضة. ونلاحظ أن اقتران الذهب بالفضة هنا، هو اقتران إيديولوجي ذو طبيعة تقييمية من الدرجة الأولى، إذ نسب الذهب للذكر، والفضة للأنثى، ولو كان من وجهة نظر دينية لا يجوز للذكر التحلي بالذهب، وإنما بالفضة، في حين أن الذهب هو أكثر حلي النساء رواجاً، إلا أن المعدنين هنا يغادران وثوقيتهما القبْلية تجاه التحريم والتحليل، ليصبحا دالين على قيمة إنسانية أخرى، وهي فضل الذكر على الأنثى، الذي هو كمثل فضل الذهب على الفضة.

تتكرر هذه الإضاءة في حكاية أخرى هي «الغزال قاسم» لكن بتغليف خطابي جديد، إذ يتزيا المعطى الإيديولوجي نفسه بزي آخر، لكنه لا يغادر وظيفته التقيمية العُرفية التي تلقي أحكامها بأفضلية الذكور على الإناث، ولو كان بشكل متستر جداً وموارب جداً.

يشتكي رجل له ولد وبنت في حكاية «الغزال قاسم» من أنه يملك مزارع من القمح والشعير، ولكنه لا يحصِّل من ورائها غلة، فأشار عليه الدرويش، بذبح الولد على القمح، والبنت على الشعير كي يثمرا، وواضح أن علاقة مجاورة البنت للشعير، والولد للقمح، تقضي بأفضلية الولد على البنت:

«والولد جالس الحين يتسمع يوم قال الدرويش للأبو: اذبح الولد على الحب وخل دمه يسير تحت الحب بيثمر، واذبح البنت تحت الشعير على شان دمها يسير تحت الشعير وبيثمر» (١٥).

إن المتخيل باعتباره مجالاً لانبجاس الرموز، لا يكتفي بإعادة صياغة الأشياء، أو ترتيب الصور والحكايات، لأنه بقدر ما يورط الذات الفردية في عملية إنتاجه، بقدر ما يتجاوزها ليلتقي باعتبارات ما يسميه بول ريكور (Ricoeur Paul) بـ «المتخيل الاجتماعي»، وهنا تدخل لعبة التحرر والدمج والاختلاف والتطابق، سواء أكان ذلك على صعيد ثقافة محلية، أو على مستوى الأدب الكوني، الأمر الذي أدى بريكور إلى القول بأننا لا نمتلك السلطة الإبداعية للمخيلة، إلا ضمن علاقة نقدية مع هذين الشكلين من الوعي المغلوط - ويقصد الإيديولوجيا واليوتوبيا (Upopie) - على اعتبار أن الأولى تتستر وتتموه في صياغة خطاباتها، وأن الثانية تنسج أحاديث يتجاذبها الاستيهام والإبداع، وتتأرجح بين الرغبة في الهروب والتطلع إلى المكوث (٦).

قد يؤدي هذا ببعض الرواة إلى اجتراح التغيير في الجسد المحكي، كأن يقوموا مثلا بعمليات

القص واللصق بين أجساد حكائية عدة، كنّا قد عرضنا لها بشيء من التفصيل في فصل الترقيع والخرق من هذا الكتاب.

إن هذا الاجتراح الذي يمارسه الرواة على الأجساد الحكائية، لا يمكّننا من أن نقبض على عرض حجاجي ثابت لبعض الحكايات الشعبية، بسبب الارتجاعات التأويلية المتعددة لها وبسبب ما يقترفه الرواة، وهذا ما يجعل الراوي هنا، بفعل تواشجه مع سلسلة من الدوال النصية المتعالقة فيما بينها، (الشخوص، الأحداث، الفضاءات)، حاملاً لوعي ممزق أنهكه البحث عن يقين ضال لا يسعفه في الاضطلاع بمهامه كمنظم للبرنامج السردي، إلا الانخراط في فضاء حركة الحكي الجوالة.

المصادر والمراجع

١. Jean Michel Adam : Le texte narratif. édition NATHAN. France 1984.

٢. مصطفى المويقن: تشكل المكونات الروائية، ط١، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠١.

٣. Groupe U : Rhétorique générale. édition. du Seuil. Paris. 1982. p187

٤. سمير المرزوقي وجميل شاكر: مدخل إلى نظرية القصة، د ط، دار الشؤون الثقافية العامة، الدار التونسية للنشر، بغداد، ١٩٨٦.

٥. سليمان حسين: الطريق إلى النص، مقولات في الرواية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، العنوان الرابط:
http://www.awu-dam.org/book/97/study/31-s-h1/ind-book-sd001.htm

٦. محمد نور الدين أفاية: المتخيل والتواصل، ط١، دار المنتخب، بيروت ١٩٩٣.

٧. محمد الباردي: إنشائية الخطاب في الرواية العربية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، العنوان الرابط:
http://www.awu-dam.org/book/00/study00/243-m-b/ind-book00-sd001.htm

٨. محمد نجيب العمامي: الراوي في السرد العربي المعاصر، رواية الثمانينيات في تونس، ط١، دار محمد علي الحامي، تونس، ٢٠٠١.

٩. جيرار جينيت: خطاب الحكاية بحث في المنهج، ط١، ترجمة: محمد معتصم، عمر حلبي، عبد الجليل الأزدي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٦ .

١٠. محمد الماكري: الشكل والخطاب، مدخل لتحليل، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، ١٩٩١ .

١١. ميخائيل باختين: الخطاب الروائي، ط٢، ترجمة وتقديم محمد برادة، دار الأمان، الرباط ١٩٨٧ .

١٢. أحمد راشد ثاني: دردميس، ط١، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٣ .

١٣. رولان بارت: قراءة جديدة للبلاغة القديمة، دط، ترجمة عمر أوكان، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٤ .

١٤. عبد الله إبراهيم: السردية العربية، بحث في البنية السردية للموروث الحكائي، ط١ ، المركز الثقافي العربي ، بيروت، ١٩٩٢.

١٥. أحمد راشد ثاني، حصاة الصبر ، ط١، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي ٢٠٠٢.

١٦. سلامة فرحان مبارك: سيسان وخريسان، جمع ليلى عبد الملك، سند الجمع: شريط لدى إدارة التراث المعنوي في هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.

١٧. حسين خمري: فضاء المتخيل، مقاربات في الرواية، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٢.

١٨. Jaap Lintvelt : Essais de Typologie narrative. édition José Corti. Paris. 1981.

١٩. عمار بلحسن: الأدب والإيديولوجيا، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤.
٢٠. رولان بارت: مدخل إلى التحليل البنيوي للقصص، ط٢، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، المغرب، ٢٠٠٢.

الكشف عن تواجد مسببات الحساسية (البندق) بعينات الغذاء المختلفة باستخدام تقنية PCR - ELISA

Detection of Hazelnut in Different Food products by using PCR-ELISA Technique

ماجدة محمد الهرمودي *

Majda Mohamed Al Harmoodi*

ملخص

إن الحساسية الغذائية تؤثر على حياة الملايين من الناس حول العالم ، و يمكن أن تكون مهددة للحياة. والمعرفة التامة بها ممكن أن يساعد في الحفاظ على الحياة.

يمكن تقسيم تفاعلات التحسس من الأغذية إلى نوعين، الأول والذي يسمى بال Immune Mediated والذي يتعلق بالجهاز المناعي للجسم والثاني والذي يسمى بال Non-Immune Mediated والذي ليس له علاقة بالجهاز المناعي.

وإن أغلب الأنواع انتشاراً لحساسية الأغذية تحدث بسبب الأجسام المضادة (Antibodies). لكلوبيولونات مناعية متخصصة من نوع E Specific Immunoglobulin E (IgE) antibodies والتي تستطيع أن تتعرف على المواد المسببة للحساسية.

إن تفاعلات الـ IgE تعرف بأنها ذات تأثير فوري وعالي التحسس.

(Immediate hypersensitivity reaction)

حيث أن الأعراض تظهر خلال دقائق إلى ساعات قليلة بعد تناول تلك الأغذية المسببة للحساسية.

ومن الجدير بالذكر ان شيوع حالات التحسس من الأغذية بصورة عامة قد تم تقديرها بحوالي ١- ٣٪ لدى البالغين وحوالي ال ٨٪ لدى الأطفال. والعلاج الوحيد الفعال للحساسية الغذائية هو تجنب الأغذية المسببة لها.

بالنسبة للشخص الذي يعاني من الحساسية فان تواجد المعلومات الكاملة على المنتج الغذائي خاصة إذا احتوى في مكوناته على مجاميع غذائية

Abstract

Food allergies affect the lives of millions of people around the world, they can be life threatening. Knowledge about food allergies can help to save a life.

Amongst adverse reaction to food there are Immune-Mediated and Non-Immune Mediated reactions. The most common type of food allergy is mediated by allergen-specific Immunoglobulin E (IgE) antibodies that recognize an allergen. Ig E-mediated reactions are known as immediate hypersensitivity reactions because symptoms occur within minutes to a few hours after ingestion of the offending food.

Surveys show that about 1-3% of adults and 4-8% of young children are diagnosed with food allergies, most of which are evident in the first years of life and are often outgrown. The only effective treatment for food allergy is avoidance of the allergen-containing food.

For the allergic consumer, full information about potential allergens contained in a food is particularly important. Thus, the European Union legislation has recently been modified regarding the declaration of ingredients in food labeling for prepackaged foods. Directive 2003/89/EC lists 12 ingredients: cereals containing gluten, crustaceans, egg, fish, peanuts, soybean, milk, and dairy products including lactose, nuts, sesame seeds, celery, mustard and sulphite.

Reliable detection and quantification methods for food allergens are necessary to ensure compliance with food labelling and to improve consumer protection. Two analytical methods have been applied to detect food allergens reliably using Enzyme-Linked ImmunoSorbent Assay (ELISA), and Polymerase Chain Reactions (PCR).

In Dubai Central Laboratory, we have started our study on the detection of Hazelnut in different selected products from Dubai markets (50 samples of Cookies & Chocolate products) using (PCR-ELISA) technique which is based on DNA content. The test is designed to investigate the presence of hazelnut components in raw materials and processed products.

(*) بلدية دبي. الإمارات العربية المتحدة.

(*) Dubai Municipality - U. A. E.

تتسبب في حصول حالات التحسس تعتبر ذات أهمية كبيرة، ونلاحظ أن تشريعات الاتحاد الأوربي قد تم تعديلها لتكون أكثر شمولية بالنسبة للمعلومات الواجب التصريح عنها في المنتج الغذائي، الأمر الذي يسمح للمستهلكين من التأكد بصورة دقيقة من المكونات المتواجدة ضمن المنتج حيث ألزم القانون ضرورة التصريح عن تلك المكونات (تعليم المنتج) في حالة تواجدها بالمنتج، ومن هذه المكونات الحبوب الحاوية على الكلوتين، البيض، السمك، المكسرات،القشريات، فول الصويا، الحليب ومنتجات الألبان الحاوية على اللاكتوز، بذور السمسم، الكرفس، الخردل، ومركبات الكبريت.

إن الطرق المستخدمة للكشف عن الأغذية المسببة للحساسية تعتبر ذات أهمية كبيرة للتأكد من محتويات المنتج الغذائي ومقارنة مكونات المنتج الفعلية (الحقيقية) مع البطاقة التعريفية للمنتج (ضماناً لحماية المستهلك وسلامته).

هناك العديد من طرق الكشف عن الأغذية المسببة للحساسية منها المعتمدة على الإنزيم المناعي الـ ELISA ومنها المعتمدة على المحتوى الوراثي الـ DNA وتقنية الـ Polymerase Chain Reaction PCR بالذات قد تم الاعتماد عليها واستخدمت بشكل واسع على المنتجات المصنعة في معامل الأغذية وفي المختبرات الرقابية.

في مختبر دبي المركزي ، تمت الدراسة على الكشف عن البندق (باعتباره من أكثر المكسرات المسببة للحساسية) في منتجات مختارة من الأسواق المحلية لمدينة دبي (٥٠ عينة مختلفة من البسكويت والشوكولاته) استخدام تقنية الـ PCR-ELISA التي تعتمد على المحتوى الوراثي.

وقد ثبت دقة وسرعة هذه التقنية في الكشف عن أنواع الأغذية المختلفة والمسببة للحساسية من خلال النتائج المحصل عليها .

مقدمة

تشمل المكسرات مجموعة كبيرة من الفواكه أكثرها شيوعاً البندق والمكسرات البرازيلية، الجوز، جوز البقان Pecan ، اللوز، الكاشو، فستق الماكاداميا والفول السوداني.

تعود المكسرات إلى عوائل نباتية مختلفة، فمن ناحية تسببها في إحداث الحساسية فيمكن أن تكون ضمن مجموعة واحدة بسبب تشابهها في الصفات العامة لإحداث الحساسية كذلك لطريقة الاستهلاك ولامتلاكها لنفس الأعراض السريرية والنمط البروتيني.

كما وتعتبر المكسرات من أكثر الأغذية قوة في تسببها للحساسية حيث يمكن أن تتسبب في إحداث تفاعلات حساسية حادة وقد تسبب الموت بالرغم من استهلاكها بكميات قليلة، حيث أن مليغرامات قليلة من بروتينات المكسرات بإمكانها أن تتسبب بإحداث تفاعلات الحساسية.

إن التفاعلات المسببة للحساسية يمكن أن تظهر تأثيراتها عند تناول الأغذية المعاملة حرارياً أو المعاملة بعمليات التصنيع المختلفة كما تم ملاحظتها في اللوز والكاشو، في حين أظهرت بعض الدراسات أن المعاملات الحرارية قد تؤثر على فعالية تفاعلات الحساسية وبصورة خاصة البندق.

وإن هذه المكسرات تستهلك بصورة عامة وبأشكال مختلفة فمثلاً يمكن أن تستهلك بشكل بذور (بدون أي معاملة) أو يمكن أن تستهلك بعد أن يتم تحميصها، وإن استهلاك هذه المكسرات في تزايد مستمر فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اللوز يشكل أعلى نسبة استهلاك مقارنة بالأنواع الأخرى من المكسرات يتبعها البقان ثم الجوز.

أنواع تفاعلات التحسس الغذائي

يمكن تقسيم تفاعلات التحسس من الأغذية إلى نوعين، الأول والذي يسمى بالـ Immune-

Mediated والذي يتعلق بالجهاز المناعي للجسم والثاني والذي يسمى بال Non-Immune Mediated والذي ليس له علاقة بالجهاز المناعي.

وإن أغلب الأنواع انتشاراً لحساسية الأغذية (Antibodies) تحدث بسبب الأجسام المضادة لكلوبيولونات مناعية متخصصة من نوع E (Specific Immunoglobulin E (I gE) antibodies) التي تستطيع أن تتعرف على المواد المسببة للحساسية.

إن تفاعلات ال IgE- mediated reactions تعرف بأنها ذات تأثير فوري وعالي التحسس (Immediate hypersensitivity reaction) حيث أن الأعراض تظهر خلال دقائق إلى ساعات قليلة بعد تناول تلك الأغذية المسببة للحساسية في حين ال Non-Immune Mediated تسببها حالات نقص في تواجد بعض الإنزيمات أو بسبب التفاعلات الدوائية.

ومن الجدير بالذكر أن التحسس بصورة عامة يمكن أن يحدث بسبب حبوب اللقاح عامة (Pollen)، أبواغ الأعفان (Mould Spores) السموم الحشرية وعدد من المحفزات البيئية (Environmental stimuli)، إضافة للعديد من الأغذية لوحظ أن الأطفال عموماً والأطفال الرضع بشكل خاص هم أكثر الفئات تعرضاً للتحسس الغذائي IgE-mediated food مقارنة بالبالغين وأن نسب انتشار هذا النوع من التحسس بالنسبة للأطفال دون سن الثلاث سنوات يمكن أن يصل إلى ٨٪.

لذا فان تواجد المعلومات الكاملة على المنتج الغذائي خاصة إذا احتوى في مكوناته على مجاميع غذائية تتسبب في حصول حالات التحسس تعتبر ذات أهمية كبيرة، حيث نلاحظ أن تشريعات الاتحاد الأوربي قد تم تعديلها لتكون أكثر شمولية بالنسبة للمعلومات الواجب التصريح عنها في المنتج الغذائي، الأمر الذي يسمح للمستهلكين من التأكد بصورة دقيقة من المكونات المتواجدة ضمن المنتج فعلى سبيل المثال تم إعداد EC/2003/89 . والذي يمثل قائمة لـ ١٢ مكون غذائي يمكن أن يتسبب بحصول التحسس الغذائي حيث ألزم القانون ضرورة التصريح عن تلك المكونات (تعليم المنتج) في حالة تواجدها بالمنتج، ومن هذه المكونات هي الحبوب الحاوية على الكلوتين، البيض، السمك، المكسرات،القشريات، فول الصويا، الحليب ومنتجات الألبان الحاوية على اللاكتوز، بذور السمسم، الكرفس، الخردل، ومركبات الكبريت. (Annex III a).

ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه المجاميع المسببة للحساسية يمكن أن تسبب تفاعلات ذات تأثيرات عكسية على صحة الإنسان ويمكنها في بعض الأحيان أن تتسبب في إحداث حالات الوفاة وخاصة عند الاطفال.

المكسرات وتأثيرها في إحداث الحساسية

إن التحسس من المكسرات تعتبر من المشكلات الظاهرة للعيان حيث ظهرت أهمية هذا الموضوع من خلال تسجيل حالات وفيات منذ عام ١٩٩٢ في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إضافة للعديد من حالات الوفاة منذ بداية التسعينات والناتجة عن تفاعلات الحساسية التي تسببها الأغذية المختلفة والتي كانت معظمها بسبب تناول الفول السوداني.(Sampson et al., 1992) [1].

يبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من التحسس بسبب بعض الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي سبعة ملايين شخص وإن حوالي ١٥٠ شخصاً يفقدون حياتهم كل سنة بسبب تناولهم لمثل تلك الأغذية لهذا السبب يتبين ضرورة وضع تشريعات وقوانين تلزم المصنعين على تعليم منتجاتهم بصورة دقيقة وواضحة في

حالة احتوائها على المجاميع الغذائية التي تسبب تفاعلات التحسس.

كما وأن بعض المجاميع الغذائية التي تتسبب بإحداث الحساسية يمكن أن تقل تأثيراتها على الفئات التي تعاني من التحسس لمثل هذه المجاميع كما هو الحال مع البيض حيث يمكن أن يقل التحسس أو يختفي نهائياً بتقدم عمر الشخص الذي يعاني مثل هذا التحسس علماً أن ليس بالضرورة اختفاء التحسس بتقدم العمر وأن أغلب التحسس بالنسبة للبيض والحليب نلاحظه لدى الأطفال.

الوبائية بالنسبة للأغذية المسببة للحساسية

إن التحسس من القشريات السمكية Shellfish يغلب على الأشخاص البالغين منه على الأطفال بينما التحسس للمكسرات يمكن ملاحظته على الأطفال بصورة أكثر مما هو عليه لدى البالغين.

كذلك تم إجراء دراسة في النرويج على ٢٥٠ حالة تحسس تم تسجيلها في مراكز التحسس من الأغذية وقد وجد أن نسبة النساء المتحسسين لتلك الأغذية يزيد عن الرجال وبواقع ٢:٣ وقد عزّى سبب ذلك إلى الاختلافات الفسيولوجية أو بسبب الاختلافات في السلوك الصحي. (Schäfer et al., 2001) [٢].

كما وأن التحسس للأغذية يمكن أن يعتمد بصورة كبيرة على المنطقة الجغرافية فمثلاً التحسس للبندق هو الأكثر انتشاراً في المناطق التي تتواجد فيها حبوب اللقاح لأشجار البتولا Birch وهذا يسبب حدوث حالة التفاعل العكسي Cross-reactivity . بين الـ Pollen والـ Hazelnut .

كذلك فإن الأنماط التغذوية Dietary Patterns في البلدان المختلفة تلعب دوراً مهماً في ظهور مثل هذه الحساسية فعلى سبيل المثال التحسس من الأسماك يظهر بصورة أكثر شيوعاً في المناطق التي تستهلك السمك ومنتجاته المختلفة كما هو الحال في النرويج، البرتغال واليابان في حين تقل حالات ظهور مثل هذا التحسس في المناطق الأقل استهلاكاً لتلك المنتجات.

كذلك أشارت إحدى الدراسات إلى أن حوالي ٧٥ ٪ من حالات التحسس لدى الأطفال سببها عدد محدد من المجاميع الغذائية مثل البيض، فستق الحقل، الحليب البقري، السمك وعدد من أنواع المكسرات، بينما نلاحظ لدى البالغين أن نسبة ٥٠ ٪ من حالات التحسس سببها الفواكه مثل الكيوي، الموز إضافة للفواكه التابعة لعائلة ال Rosaceae مثل التفاح، الخوخ والكمثرى كذلك الخضراوات التابعة لعائلة ال Apiaceae مثل الجزر والكرفس والعديد من أنواع المكسرات مثل الفول السوداني (Peanut). (Kanny et al., 2001) [٣].

ومن الجدير بالذكر أن شيوع حالات التحسس من الأغذية بصورة عامة قد تم تقديرها بحوالي ١- ٣٪ لدى البالغين وحوالي ال ٨٪ لدى الأطفال.

التأثيرات التي يمكن أن تحدثها المعاملات التصنيعية على الأغذية المسببة للحساسية ومشتقاتها

إن البندق والذي غالباً ما يستخدم في صناعة المعجنات فإنه يفقد بصورة جزئية قدرته على إحداث الحساسية بعد الشوي حيث وجدت إحدى الدراسات أن الجزء المسبب للحساسية يتم تحطيم الجزء الأكبر منه بالحرارة العالية وبالتالي فإن هذا الجزء سوف يفقد قدرته على إحداث التفاعل التحسسي بينما يبقى هناك جزء صغير لا يتأثر بحرارة الشوي. (Pastrollo et al., 2002 a) [٤].

في حين أظهرت دراسة أجريت على الكاشو أن الحرارة العالية المستخدمة أثناء التصنيع يمكنها أن تتسبب في التأثير على قدرة ارتباط البروتين

المناعي Immunoglobulin E وهذا الانخفاض ناتج عن كون الحرارة العالية سوف تقلل من ذائبية البروتين وليس بسبب تحطم بعض ال Epitopes (Wel et al.. 2003) [٥].

ومن الجدير بالذكر وفي بعض الحالات فإن المعاملات الحرارية سوف تحفز التحسس للمكسرات وكما تم ملاحظته بالدراسة التي أجريت على جوز البقان Pecan nut حيث بعد تعرضها لمعاملات حرارية ازداد تأثيرها التحسسي بسبب ظهور نوع جديد من التفاعلات وهو تفاعل ميلارد Maillard Reaction . (Berrens et al.. 1996) [٦].

كذلك تم ملاحظة تأثير مشابه أثناء عملية التسخين (التحميص) Roasting للفول السوداني وأن مثل هذه التحويرات يمكن أن يكون لها تأثيرات سريرية معنوية.

الجرعات المسببة للحساسية

Threshold Doses

تختلف الكمية المسببة للحساسية فقد تكون صغيرة جداً تقدر بملي غرام أو حتى مايكروغرام وإن المعلومات لازالت غير كافية لمعرفة الجرعات اللازمة لحصول حالة التحسس، كما وأن عمليات تصنيع المنتج والمادة المتواجدة ضمن المنتج الغذائي يمكنها أن تؤثر على تفاعل التحسس بصورة يمكن التنبؤ بها، لذا فإن أكثر الأمور أهمية وفعالية لتجنب حدوث حالات التحسس في الأغذية يمكن أن تتم من خلال تجنب تناول الأغذية المسببة للحساسية خاصة بعد معرفتنا بنوع الغذاء المسبب للحساسية. (Ortolani et al.. 2000; Wensing et al.. 2001) [٧].

إن مايكروغرامات قليلة يمكن أن تكون كافية لإحداث التحسس والذي يمكن أن يكون ذات تأثير مميت في بعض الحالات وهذا ما تم ملاحظته عند استهلاك أغذية قد تم تلوثها ببعض المكسرات.

فبالنسبة للبندق فإن جرعات ما بين ٧ إلى ١٠ ملي غرامات من بروتين البندق تكون كافية لإحداث أعراض ضيق التنفس وآلام معدية معوية للمرضى المصابين بالحساسية.

(Malmheden Ymam et al.. 1994) [٩].

(Ortolani et al. 2000) [٧].

كذلك أظهرت دراسات أخرى أن جرعات قليلة من البندق وهي ما بين ١,٤ - ١٥,٣ غم كافية بإحداث أعراض التحسس للمرضى المصابين بالحساسية، كذلك تم إجراء دراسة على ٢٩ مريض بالتحسس من البندق وبتناول ١ ولغاية ١٠٠ ملغم من بروتين البندق لوحظ ظهور أعراض التحسس وهذا يعادل ٦,٤ - ٦٤٠ ملغم من البندق نفسه، وعلى أساس مدى التحسس للجرعة يمكن القول أن ٥٠ ٪ من هؤلاء الأشخاص هم الذين تأثروا بجرعة ٦ ملغم أو أقل من بروتين البندق والتي تعادل حوالي ٤٠ ملغم من البندق. (Wensing et al.. 2002b) [١٠].

الأعراض السريرية Clinical Features

أظهرت النتائج حول المرضى المصابين بالحساسية بسبب المكسرات والتي تم تسجيلهم بصورة طوعية أن أكثر المكسرات المسببة للحساسية هو الجوز وبنسبة ٣٤٪ يتبعه الكاشو ٢٠ ٪ واللوز ١٥ ٪ والبقان ٩ ٪ ثم الفستق ٧ ٪ وكل من البندق والجوز البرازيلي والماكاداميا والصنوبر والقارية (شجرة من فصيلة الجوز) أقل من ٥ ٪ لكل واحدة من هذه المكسرات. (Sicherer et al.. 2001) [١١].

إن حوالي ٥٤ ٪ من المرضى بهذا النوع من التحسس لديهم تحسس لنوع واحد من هذه المكسرات وإن أعراض حالة التحسس لتلك المواد تقدر بـ ٣ دقائق (أي بين فترة تناول هذه المواد وحصول التفاعل التحسسي).

ومن الجدير بالذكر أن ٢٣ ٪ من هذه النسبة لديهم تحسس من الفول السوداني كذلك فقد

يظهر التفاعل التحسسي عند شم أو لمس تلك المكسرات وأن حالات التحسس عادةً ما تكون خطيرة وقد تتسبب في حدوث الوفاة. (Hourihane et al.. 2001) [١٢].

أما الأعراض السريرية لتفاعلات التحسس فيمكن أن تكون ظاهرة للعيان مثل التحسس الجلدي أو أعراض تنفسية (مثل ضيق في التنفس)، كما يمكن أن تكون تأثيراتها معدّية معويّة.

كذلك تم تسجيل عدد من حالات التفاعلات التحسسية القاتلة والتي سببها تناول البندق والجوز البرازيلي والجوز والبقان والماكاداميا.

الطرق المستخدمة للكشف عن تواجد الأغذية المسببة للحساسية

إن الطرق المستخدمة للكشف عن الأغذية المسببة للحساسية تعتبر ذات أهمية كبيرة للتأكد من محتويات المنتج الغذائي ومقارنة مكونات المنتج الفعلية (الحقيقية) مع البطاقة التعريفية للمنتج (ضماناً لحماية المستهلك وسلامته).

وخلال السنوات الماضية فإن العديد من الطرق المعتمدة على المحتوى الوراثي الـ DNA وتقنية الـ (Polymerase Chain Reaction (PCR بالذات قد تم الاعتماد عليها واستخدمت بشكل واسع على المنتجات المصنعة في معامل الأغذية وفي المختبرات الرقابية.

وفي الوقت الحاضر فهناك العديد من المختبرات تستخدم تقنية ال Real time-PCR للكشف النوعي والكمي عن تواجد هذه الأغذية المسببة للحساسية حيث بالإمكان تطبيق هذه التقنية على المنتجات المصنعة وفي مراحل الإنتاج المختلفة بدءًا من المادة الأولية المستخدمة بالتصنيع وصولاً للمنتج النهائي.

المواد وطرق العمل

تم جمع ٤٥ **عينة غذائية** منها ٢٨ عينة تعود لأنواع مختلفة من الشوكولاته و ١٧ عينة بسكويت مختلفة، كذلك تم استخدام ٥ عينات سيطرة (موجبة وسالبة) متمثلة بأنواع مختلفة من المكسرات (الجوز، اللوز، الفستق، الكاشو إضافة لعينة بندق كعينة سيطرة موجبة).

استخدمت تقنية ال PCR – ELISA للكشف عن تواجد البندق (Hazelnut) بتلك العينات، كذلك تم استخدام عينات سيطرة موجبة وسالبة متواجدة بالأساس مع عدة التشخيص التي استخدمت لإجراء هذا المسح .

تم اتباع خطوات العمل اعتماداً على التوصيات التي رافقت عدة التشخيص وكما موضح بالتقرير.

النتائج والمناقشة

تم جمع ٤٥ عينة مختلفة وعلى مرحلتين. المرحلة الأولى بواقع ٢٨ عينة شوكولاته وباستخدام عينات سيطرة موجبة وسالبة. أما المرحلة الثانية فبواقع ١٧ عينة بسكويت مختلفة تم جمعها من الأسواق المحلية لمدينة دبي وباستخدام عينات سيطرة موجبة وسالبة.

تم وزن ٥٠٠ ملغم من هذه العينات وبعد استخلاص ال DNA والكشف عن تواجد البندق فيها أظهرت نتائج عينات الشوكولاته التي خضعت للفحص وجود ٤ عينات موجبة لتواجد البندق في مكوناتها وهي العينات رقم ١،١١،٢٢،٢٣ (كما موضح بالجدول رقم ١) أي بنسبة ١٤,٢ ٪ من مجموع عينات الشوكولاته الخاضعة للفحص، في حين لوحظ عدد من العينات وبسبب احتوائها على مواد مثبطة لتضخيم الـ DNA بواسطة تقنية الـ PCR أظهرت نتائج غير دقيقة لـ ٩ عينات وهي رقم ٢،٨،١٢،١٥،١٦،٢٠،٢١،٢٤،٢٧وبنسبة٣٢,١ ٪، كذلك فقد أظهرت العينات القياسية الموجبة نتائج غير دقيقة لذلك الفحص .

تم خفض الكمية الواجب أخذها للفحص إلى النصف (من ٥٠٠ ملغم الى ٢٥٠ ملغم) لتفادي

حصول حالة التثبيط الممكن حصولها عند أخذ كميات كبيرة من العينات للفحص (جدول رقم ٢) وبالفعل لوحظ هناك تغيير في قراءة النتائج المحصل عليها لعدد من العينات خاصة عينة السيطرة الموجبة (عينة رقم ٢٩) وعينات السيطرة السالبة (عينة رقم ٣٠،٣١،٣٢،٣٣)، كذلك بالنسبة لعينات الشوكولاته الخاضعة للفحص (عينة رقم ٢،٨،١٥،١٦،٢٠،٢٤،٢٧) أي تم الحصول على نتائج دقيقة بعد إجراء التحوير بكمية العينة المأخوذة للفحص على ٧ عينات من ٩ عينات وبنسبة ٧٧,٧ ٪ في حين استمر ظهور نتائج غير دقيقة لعينتين فقط هما عينة رقم ١٢ و٢١ من مجموع ٢٨ عينة خضعت للفحص أي بنسبة ٧,١ ٪ فقط، ويعزى سبب ذلك إلى تواجد مثبطات داخل المنتج قد سببت تعذر وصول الإنزيم المستخدم بعملية التضخيم إلى تتابعات الـ DNA الواجب تضخيمها باستخدام تقنية الـ PCR أي بسبب حجب هذه المثبطات لمواقع ارتباط البوادىء المستخدمة وبالتالي عدم قدرة أنزيم الـ Taq DNA Polymerase لإجراء عملية التضخيم.

تم بعد ذلك إجراء محاولة أخرى للتخلص من تأثير المثبطات على تفاعل التضخيم للـ DNA من خلال استخدام كميات قليلة من تلك العينات (وكما موضح بالجدول رقم ٣) حيث استخدم ١٠٠ و ١٥٠ ملغم من العينة الخاضعة للفحص .

أظهرت النتائج ان إحدى العينتين استجابت لهذا التحوير وأظهرت نتائج صحيحة (عينة رقم ١٢)، في حين لم تظهر عينة ٢١ استجابة جيدة لهذا التحوير أي استمر تأثير المواد المثبطة على نتائج الفحص وبذلك تم تثبيت الوزن اللازم استخدامه لإجراء هذا الفحص ما بين ١٠٠ و١٥٠ ملغم بدلاً من ٢٥٠ و ٥٠٠ ملغم أي تمكننا من تقليل الخطأ الحاصل بسبب المواد المثبطة من ٧,١ ٪ إلى ٣,٥ ٪ فقط وهي نسبة جيدة خاصة إذا علمنا إن هناك العديد من المواد المثبطة مثل السكريات والألوان والدهون والبروتينات والتي تساهم بحصول مثل هذا التثبيط والذي يتسبب في حصولنا على نتائج غير صحيحة .

كذلك تم فحص ١٧ عينة (جدول رقم ٤) بسكويت وباستخدام ١٥٠ ملغم لكل عينة خاضعة للفحص حيث أظهرت ٣ عينات نتائج غير دقيقة أي بنسبة ١٧,٦ ٪ ويعزى ذلك إلى نفس الأسباب الواردة سابقا والناتجة من تأثير المواد المثبطة الداخلة في مكونات هذه الأنواع من البسكويت والتي ظهرت بالعينات رقم ٣٩، ٤٦، ٥٠ .

ومن الجدير بالذكر إن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها على مستوى الدولة إن لم تكن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي للكشف عن تواجد أحد أنواع المكسرات المتسببة بحصول العديد من حالات التحسس إضافة لكونها الدراسة التي يمكن من خلالها الوقوف على إمكانية استخدام تقنية الـ PCR – ELISA للكشف عن المواد المسببة للحساسية .

أخيراً ومن مجموع ٤٥ عينة خضعت للفحص تبين أن هناك ٩ عينات أظهرت نتائج موجبة لفحص تواجد البندق باستخدام تقنية الـ PCR-ELISA وهي العينات رقم ١، ١١، ٢٢، ٢٣ والعينات ١٨، ٢٤، ٢٧، ٤٠، ٤٢ بعد التحوير بعد أن كانت ٦ عينات فقط قبل إجراء التحوير الذي خضعت له العينات وبنسبة ٢٠ ٪ علماً أن هذه العينات التي أظهرت نتائج موجبة لهذا الفحص احتوت على توضيح باحتواء منتجاتها على المكسرات في بطاقتها التعريفية .

No.	Description	Brand	Origin	Absorbance On 450 nm	Absorbance On 450 nm (Inhibition) control
1	Alpella	ULKER	Turkey	0.22	1.036
2	Blegion milk Chocolate	Waitrose	Belgium	0.016	0.015
3	Chocolate au Lait Suisse	Villars	Switzerland	0.133	1.403
4	Twirl	Cadbory	U.K	0.014	0.44
5	Kit Kat	Nestle	U.K.	0.016	1.469
6	Toblerone (Swiss Milk Chocolate with Honey and Almond Nougat)	KRAFT	Switzerland	0.016	1.288
7	Bounty	Master Food	Holland	0.016	1.468
8	Kinder Chocolate	Kinder	Italy	0.022	0.015
9	Smarties	Nestle	U.K.	0.016	1.498
10	m & m's (Peanut)	Master Foods	U.S.A.	0.02	1.302
11	GuyLian praline'	Candy Friandise	Belgium	0.636	1.15
12	Wafer Chocolate	Nestle	U.A.E	0.014	0.122
13	VanGaudae	STEENLAND-GOUDA	Holland	0.018	1.268
14	Maltesers	Master Foods Australia	Australia	0.016	0.888
15	Kinder (Surprise)	Kinder	Italy	0.019	0.025
16	Minstrels	Galaxy (Master Foods)	Holland	0.02	0.028
17	Mars	Master Foods	Holland	0.017	1.093
18	Mini	Ritter Sport	Germany	0.041	0.716
19	Albeni	ULKER	Turkey	0.2	1.251
20	Ferrero	Confetteria Raffaello	Belgium	0.016	0.014
21	Cookies 'n Chocolate	HERSHEY'S	U.A.E	0.017	0.015
22	Praline' Noir	Villars	Switzerland	0.291	1.501
23	Chocolate Blanc	Villars	Switzerland	2.109	2.106
24	hobby	ULKER	Saudi Arabia	0.058	0.193
25	Snickers	Master Foods	Holland	0.018	1.082
26	Whole Almond	Ritter Sport	Germany	0.13	1.082
27	Praline	Ritter Sport	Germany	0.016	0.017
28	Kisses (Almond)	HERSHEY'S	U.S.A.	0.016	1.036
29	Internal +ve Control (Hazelnuts shelled)	Gyma	Turkey	0.018	0.019
30	Internal –ve Control (Peeled Pistachios)	Al Taher Spices	U.A.E	0.015	0.017

No.	Description	Brand	Origin	Absorbance On 450 nm	Absorbance On 450 nm (Inhibition) control
31	Internal –ve Control (Cashew nuts)	Al Taher Spices	U.A.E	0.019	0.02
32	Internal –ve Control (Walnut Halves)	Gyma	China	0.018	0.016
33	Internal –ve Control (Almonds shelled)	Gyma	U.S.A.	0.017	0.016
PCR CONTROL					
	+ VE Control			1.744	
	- VE Control			0.015	
HYBRIDIZATION CONTROL					
	+ VE Control			2.472	
	- VE Control			0.07	
	+ VE Control			2.705	
	- VE Control			0.028	

Table (1): The Result of Hazelnut Samples Using PCR-ELISA Technique.

Samples amount: 500 mg.

Controls amount: 500 mg.

Lysis Buffer volume: 1,3 ml.

Elution: 50 μl.

No.	Description	Brand	Origin	Absorbance On 450 nm	Absorbance On 450 nm (Inhibition) control
2	Blegion milk Chocolate	Waitrose	Belgium	0.018	1.658
8	Kinder Chocolate	Kinder	Italy	0.133	0.599
12	Wafer Chocolate	Nestle	U.A.E	0.016	0.017
15	Kinder (Surprise)	Kinder	Italy	0.018	1.899
16	Minstrels	Galaxy (Master Foods)	Bolland	0.019	1.763
20	Ferrero	Confetteria Raffaello	Belgium	0.018	1.893
21	Cookies 'n' Chocolate	HERSHEY'S	U.A.E	0.017	0.015
24	hobby	ULKER	Saudi Arabia	0.991	0.763
27	Praline'	Ritter Sport	Germany	2.017	1.777
30	Internal –ve Control (Peeled Pistachios)	Al Taher Spices	.U.A.E	0.017	1.596
31	Internal –ve Control (Cashew nuts)	Al Taher Spices	.U.A.E	0.021	1.03
32	Internal –ve Control (Walnut Halves)	Gyma	China	0.02	0.329
٣٣	Internal –ve Control (Almonds shelled)	Gyma	U.S.A.	0.019	0.598
29	Internal +ve Control (Hazelnuts shelled)	Gyma	Turkey	2.193	2.172
29	Internal +ve Control (Hazelnuts shelled)	Gyma	Turkey	2.064	2.075
	PCR CONTROL				
	+ VE Control			1.612	
	- VE Control			0.018	
	+ VE Control			1.68	
	- VE Control			0.017	
	HYBRIDIZATION CONTROL				
	+ VE Control			2.483	
	- VE Control			0.017	
	+ VE Control			2.668	
	- VE Control			0.018	

.Table (2): The Result of Hazelnut Samples Using PCR-ELISA Technique

.Samples amount: 250mg. Controls amount: 100mg. Lysis Buffer volume: 1, 3 ml
.Elution: 50 μl

No.	Description	Brand	Origin	Absorbance On 450 nm	Absorbance On 450 nm (Inhibition) Control
12	Wafer Chocolate (A)	Nestle	U.A.E.	0.018	0.536
12	Wafer Chocolate (B)	Nestle	U.A.E.	0.018	0.536
21	Cookies 'n' Chocolate (A)	HERSHEY'S	U.A.E.	0.016	0.014
21	Cookies 'n' Chocolate (B)	HERSHEY'S	U.A.E.	0.016	0.015
30	Internal –ve Control (Peeled Pistachios)	Al Taher Spices	.U.A.E	0.209	1.03
29	Internal +ve Control (Hazelnuts shelled)	Gyma	Turkey	1.243	1.14
	PCR CONTROL				
	+ VE Control			0.879	
	- VE Control			0.308	
	HYBRIDIZATION CONTROL				
	+ VE Control			2.008	
	- VE Control			0.016	

.Table (3): The Result of Hazelnut Samples Using PCR-ELISA Technique

Samples amount: A-100mg
B-150mg
.Controls amount: 100mg
.Lysis Buffer volume: 1, 3 ml
.Elution: 50 μl

No.	Description	Brand	Origin	Absorbance On 450 nm	Absorbance On 450 nm (Inhibition) control
34	Tea biscuits	ULKER	Saudi Arabia	0.014	1.195
35	Peanut Butter (Natural Energy Bar)	Nature Valley	U.S.A.	0.105	1.216
36	Chips Ahoy (Cookies Con Chips-de Chocolate)	ARTIACH	Spain	0.014	0.864
37	Frosties (Cereal & Milk Bars)	Kellogg's	U.K.	0.092	1.043
38	Chocolate Chip Cookies	Splenda	U.K.	0.017	0.409
39	Peanut Cookies	Hellema	Holland	0.025	0.198
40	Chewy Cereal Bar with Raisins & Hazelnuts	Jordans	U.K.	1.069	1.222
41	Crispy Wafers filled with Hazelnut cream	Loacker	Italy	0.255	0.213
42	Cranberry & Orange Cookies	Weight Watchers (Walkers)	U.K.	0.042	1.013
43	Bran Crackers	JACOB'S	U.K.	0.129	1.017
44	Cheese Melts biscuit	Carr's	U.K.	0.057	0.981
45	Almond & Apricot Yoghurt Coated	Be Natural	Australia	0.025	0.986
46	GARDENA Milk Chocolate Coated Wafers with Hazelnut cream	Loacker	Italy	0.018	0.013
47	Apple Pie Cookies	The Biscuit Collection	U.K.	0.016	0.44
48	Chocolate Cookies	The Biscuit Collection	U.K.	0.014	0.566
49	Sesame & Peanuts with Chocolate	KIND	Australia	0.015	0.597
50	Chocolate Sandwich Biscuits	OREO	U.S.A.	0.016	0.202
51	Hazelnut-cocoa Spread	nutella	Italy	0.274	0.204
29	Internal +ve Control (Hazelnuts shelled)	Gyma	Turkey	1.227	0.882
29	Internal +ve Control (Hazelnuts shelled)	Gyma	Turkey	1.227	0.938
30	Internal –ve Control (Peeled Pistachios)	Al Taher Spices	.U.A.E	0.091	1.163
33	Internal –ve Control (Almonds shelled)	Gyma	U.S.A.	0.018	0.625

No.	Description	Brand	Origin	Absorbance On 450 nm	Absorbance On 450 nm (Inhibition) control
PCR CONTROL					
	- VE Control			0.022	
	- VE Control			0.023	
	- VE Control (H2O)			0.015	
	- VE Control (H2O)			0.018	
	+ VE Control			0.763	
	+ VE Control			0.703	
	+ VE Control			0.841	
	+ VE Control			0.814	
HYBRIDIZATION CONTROL					
	+ VE Control			1.802	
	- VE Control			0.015	
	+ VE Control			1.585	
	- VE Control			0.016	

.Table (4): The Result of Hazelnut Samples Using PCR-ELISA Technique

.Samples amount: 150mg
.Controls amount: 100mg
.Lysis Buffer volume: 1,3 ml
.Elution: 50 μl

التوصيـــات والاستنتاجات

١. ضرورة البدء بأعداد مواصفة قياسية بالتعاون مع هيئة المواصفات القياسية الإماراتية أو الخليجية يمكن من خلالها إلـزام الشركات على تعليم منتجاتها الحاوية في مكوناتها على الأغـذيـة المسببة للحساسية حمـايـة لصحة المستهلك وسلامته علماً أن تأثير هذه الأغذية قد يكون مهدداً للحياة خاصة لدى الأطفال.

٢. يمكن استخدام تقنيات الكشف النوعي Qualitative للتعرف على تواجد الأغذية المسببة للحساسية في الأغذية المختلفة خاصة إذا علمنا أن الجرع المسببة للتحسس متباينة بين الأشخاص.

٣. إمكانية استخدام تقنية الـ ELISA إضافة لتقنية الـ PCR-ELISA للكشف عن أنواع الأغذية المختلفة والمسببة للحساسية .

٤. إمكانية تقديم دورات تدريبية متخصصة للكشف عن الأغذية المسببة للحساسية للهيئات الرقابية الحكومية المحلية والخليجية بالتنسيق مع هيئة المواصفات الإماراتية أو الخليجية.

٥. إمكانية البـدء بعمل بعض الـدراسـات بالتعاون مع وزارة الصحة للوقوف على مدى انتشار حالات الحساسية للأغذية في الإمارات.

٦. يمكن تـوعيـة الجـمـهـور في دبـي، أو في الإمارات من خلال موقع بلدية دبي عن المنتجات الغذائية المسببة للحساسية التـي لا تتطابق بطاقتها التعريفية مع مكونات المنتج.

المراجع :

1. Sampson HA and James JM (1992) Respiratory reactions induced by food challenges in children with atopic dermatitis. Pediatr Allergy Immunol 3: 195-200.
2. Schafer T, Bohler E, Ruhdorfer S, Weigl L, Wessner D, Heinrich J, Filipiak B, Wichmann HE, Ring J (2001). Epidemiology of food allergy/food intolerance in adults: associations with other manifestations of atopy. Allergy 56: 1172-1179.
3. Kanny G, Moneret-Vautrin DA, Flabbee J, Beaudouin E, Morisset M, Thevenin F. (2001). Population study of food allergy in France. J Allergy Clin Immunol 108: 133-140.
4. Pastorello EA, Vieths S, Pravettoni V, Farioli L, Trambaioli C, Fortunato D, Luttkopf D, Calamari M, Ansaloni R, Scibilia J, Ballmer-Weber BK, Poulsen LK, Wutrich B, Hansen KS, Robino Am, Ortolani C, Conti A. (2002a). Identification of hazelnut major allergens in sensitive patients with positive double blind placebo controlled food challenge results. J Allergy Clin Immunol 109: 563-570.
5. Wei Y, Sathe SK, Teuber SS, Roux KH (2003). A sensitive sandwich ELISA for the detection of trace amounts of cashew (Anacardium occidentale L.) nut in foods. J Agric Food Chem 51: 3215-3221.
6. Berrens L (1996). Neoallergens in heated pecan nut: products of Maillard-type degradation? Allergy 51: 277-278.
7. Ortolani C. Ballmer-Weber BK, Skamstrup Hansen K, Ispano M, Wuthrich B, Bindslev-Jensen C, Ansaloni R, Vunnucci L, Pravettoni V, Scibilia J, Poulsen LK, Pastorello EA. (2000). Hazelnut allergy: a double-blind, placebo-controlled food challenge multicenter study. J Allergy Clin Immunol 105:577-581.
8. Wensing M, Koppelman SJ, Penninks AH, Bruijnzeel-Koomen, CA, Knulst AC (2001). Hidden hazelnut is a threat to allergic patients. Allergy 56: 191-192.
9. Malmheden Yman I, Eriksson A, Everjtt G, Yman L, Karlsson T (1994). Analysis of food proteins for verification of contamination or mislabeling. Food Agric Immunol 6: 167-172.
10. Websing M, Penninks AH, Hefle SL, Akkerdaas JH, van Ree R, Koppelman SJ, Bruijnzeel-Koomen CA, Knulst AC (2002b). The range of minimum provoking doses in hazelnutallergic patients as determined by double-blind, placebo-controlled food challenges. Clin Exp Allergy 32: 1757-1762.
11. Sicherer SH, Furlong TJ, Muoz-Furlong A, Burks AW, Sampson HA. (2001). A Voluntary registry for peanut and tree nut allergy: characteristics of the first 5149 registrants. J Allergy Clin Immunol 108: 128-132.
12. Hourihane JO'B Harris H, Langton-Hewer S, Kilburn SA, Warner JO. (2001) Clinical features of cashew. Allergy 56 252-253.

التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية
«دراسة ميدانية»
The peer Review Quality of Research in Social Sciences
Empirical Study

د. عبدالوهاب جودة الحايس

Dr. Abdul wahab Gouda Al Hayes.

ملخص

انطلاقاً من أهمية ضبط الجودة في العلم، اهتم البحث الراهن بدراسة وتشخيص الآلية التي تختص بضبط جودة العلم الاجتماعي، حيث هدف البحث إلى محاولة تشخيص عملية التحكيم العلمي للبحوث المقدمة للنشر بالدوريات العلمية، والوقوف على مستوى أبعادها، بالإضافة إلى معرفة متطلبات جودة التحكيم من قبل أطرافها (المحرر- المحكم- الباحث)، علاوة على محاولة الوصول إلى النمط التحكيمي الملائم للارتقاء بمستوى عملية التحكيم، مع التوصل إلى نموذج إرشادي لتقييم وثيقة البحث.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستنداً إلى مجموعة من الإجراءات المنهجية، حيث اعتمد على المسح الشامل لمجموعة الأساتذة والأساتذة المشاركين الذين قاموا بالتحكيم، شكلت عينة البحث والتي بلغت ١١١ مفردة، واستخدم البحث مقياس مقنن على شكل استبيان، بالإضافة إلى المقابلات المعمقة، واستخدمت التحليلات الإحصائية المتقدمة لمعالجة البيانات الميدانية. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة من أهمها: ضعف مستوى عملية التحكيم العلمي للنشر بالدوريات كضعف: مستوى حقوق المحكم الأدبية والمادية، ومستوى موضوعيتها، ونزاهتها، والمعايير المحددة لها، وطريقة المراسلات بين أطرافها، كما توصل البحث إلى أهمية الارتقاء بالمعايير الأخلاقية والوجدانية لأطراف عملية التحكيم. وقد انتهت الدراسة إلى توصيات مهمة، علاوة على اقتراح نموذج إرشادي كدليل لتقييم وثيقة البحث.

(*) جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

Abstract

Taking into consideration the importance of quality control in science, the current research focuses on the study and diagnosis of the mechanism for quality control of social science. The research is an attempt to diagnose the peer review process of scientific research submitted for publication in scientific periodicals, and to identify its dimensions, the quality of requirements of peer review by the concerned parties (editor - reviewer-researcher), and the appropriate peer rewiew process, and to form a model to assess research documents.

The research is descriptive and analytical, based on a set of methodological procedures. It is based on a comprehensive survey of a group of professors and associate professors who have acted as reviewers:

The Research sample consists of ١١١ units. The research uses a codified standard in the form of a questionnaire, in addition to in-depth interwiews.

Data was statistically analyzed. The main results of the research are: Weakness in the peer review process in terms of the level of reviewer,s material and non-material rewards, the level of objectivity, vredibility, and means of communication between the involved parties, and the research also pointed to the importance of the ethical dimensions of the review process. Finally, the research proposed a guiding model for assessing research manuscripts.

(*) Sultan Qaboos University. Oman.

موضوع البحث وأهميته

يعد البحث العلمي - الذي يتسم بالجدة، والأصالة، والإضافة العلمية - أحد أهم وظائف الجامعة إلى جانب التدريس، وخدمة المجتمع. ولكي تحقق البحوث والدراسات العلمية الهدف المرجو منها، يجب أن تتاح لها أوعية نشر علمية محكمة، يتوافر فيها الضوابط والمعايير المتفق عليها كحد أدنى للنشر في جميع المجلات والدوريات العلمية.

في غضون المراحل المبكرة من العلم الغربي، كان التواصل بين العلماء محدود للغاية، فقد كان العلماء يقرأون الكتب المتوافرة لديهم، ويتحدثون بعضهم إلى بعض في الجامعات، ويتقابلون في مناقشات غير رسمية. وأكد Ziman 1984. على أن تطور المطبعة في العام ١٤٠٠م، ساعد هذا على تعزيز التواصل العلمي بأن أتاح للعلماء نشر أبحاثهم وتوزيعها على نطاق أوسع. ومع نمو الجامعات في الفترة مابين العامين ١٤٠٠م و١٧٠٠ م ساهم هذا الأمر في التواصل، حيث اجتمع العلماء معا للتشاور في الأفكار، والارتقاء بالبحث العلمي. ومع مجيء القرن السابع عشر حدث تواصل لأفكار العلماء أيضاً من خلال الرسائل المتبادلة بينهم؛ نتيجة تطور الخدمات البريدية -آنذاك- وسرعتها (رزنيك، 2005)[1].

لقد أدرك الفيلسوف الإنجليزي «فرنسيس بيكون» أهمية التواصل في تطور العلم، وفي كتابه الأورجانون الجديد The New Organon، ناقش هذا الفيلسوف تطور المنهج العلمي القائم على الملاحظة التجريبية، والمنطق، والنزعة النقدية، والحوار والشك، ومحاولة رفض الأفكار الكاذبة والدوجماطيقية (Bacon، 2002)[2]. وفي كتابه «أطلانطيس الجديدة The New Atlantis»، حاول أن يطور الفكرة القائلة: أن العلماء ينبغي أن يشكلوا هيئات خاصة بهم لمناقشة المعطيات والفروض والنظريات، وفي العام ١٩٦٢ كان من أحلام بيكون تأسيس جمعية ملكية في لندن، باتت أول رابطة علمية في العالم، أقامت هذه الجمعية اجتماعاتها بانتظام لمناقشة الأفكار والنظريات، وأنشأت بعد ذلك أول دورية علمية في العالم وهي «المراجعات الفلسفية للجمعية الملكية بلندن Philosophical Transactions of the Royal Society of London» التي مازالت حتى اليوم (Bacon، 2000)[2].

نشرت الجمعية الملكية «المراجعات الفلسفية» «لكي تعزز التواصل العلمي، ونقد الأفكار العلمية وتبادلها، تضمنت» المراجعات «أبحاثاً تصف تجارب، ونظريات مقترحة، كما تضمنت أيضاً أبحاثاً أخرى في الجوانب التصورية والفلسفية للعلم، والواقع أن كثيراً من الدوريات العلمية المبكرة قد صدر - ولا يزال بعضها يصدر - عن جمعيات علمية، والبعض منها صدر عن شركات خاصة. اختلفت هذه الدوريات المبكرة عن الدوريات الحديثة في أنها لم تنل من الفحص والمراجعة إلا القليل، بعضها كان ينشر أفكار تأملية وغير مؤكدة، والبعض من هذه الدوريات المبكرة كان ينشر أعمالاً من وحي الخيال، وصولات وجولات لعلماء هواة (LaFollette، 1992)[4]. لقد أدرك محررو الدوريات العلمية أهمية التحكيم في جودة الأعمال المقدمة للنشر وضبطها، وأسفرت جهودهم عن نظام تحكيم النظراء الحالي (رزنيك، 2005)[1].

ويرى (رزنيك، 2005)[1] أن الملاحظات الأولية لنظام التحكيم العلمي بواقعه الحالي، تكشف عن وجود كماً متزايداً من الأبحاث، يوعز بأن هناك خللا في النظام، مؤكداً على أن الكثير من الأخطاء والمشاكل الأخرى مرت من تحت عيون المراجعين والمحررين والعلماء الآخرين؛ ذلك أن العلماء عادة ليس لديهم الوقت، والرغبة، أو التمويل لإعادة التجارب، وإعادة تحليل المعطيات الخطأ،

الأمـر الذي يفضي غالباً إلى عدم الاعتراض على بحث ينطوي على انحياز، أو معلومة غير دقيقة، أو حتى غش أو احتيال، وعلى الرغم من ذلك، فإن نظام تحكيم النظراء أفضل من عدم وجود آلية تضبط جودة الأبحاث العلمية، لكن الإشكالية أنه لا يقوم دائماً بهذا الدور المفترض، هذه الحقيقة لها تضمينات مهمة لأخلاقيات البحث العلمي.

ورغم تأكيد كثير من المتخصصين على أهمية التحكيم العلمي، وتطوره منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن بعض المتخصصين قد أبدوا ملاحظات كثيرة على كفايته وكفاءته في ضبط جودة البحث العلمي، لاسيما في قطاع العلوم الاجتماعية. لقد أشارت دراسة كل من (Speier et al. 1999)[٥]. أن التحكيم العلمي للبحوث ضروري لجودة المنتج العلمي، إلا أنه مازال يتم من أجل متطلبات الترقية فقط، وأفصحت دراسة مجالس الأبحاث البريطانية (Research Council, UK، 2006)[٦] عن تقدير ٩٣٪ من الباحثين للتحكيم العلمي ومركزيته في الحياة الأكاديمية، وتأكيدهم على أهميته في ضبط جودة العلم، وبالرغم من ذلك، أشاروا الى عدم خلوه من الأخطاء، وصعوبة الحصول على محكمين مؤهلين، علاوة على انشغال الموهوبين منهم بأنشطة تحكيمية لمجالس الأبحاث العلمية.

كما أشار تقرير المجلة الأمريكية الطبية إلى أن التحكيم العلمي في المجالات الطبية لايخلو من السلبيات والمشكلات التي خضعت لدراسات موسعة (JAMA، 1990)[٧] كما أفصحت دراسات كل من (Weller، 2001)[٨] (Mulligan، 2004)[٩] (Welliamson، 2002)[١٠] (Schnider، 2006)[١١] (RCUK: 2006 A)[٦] (RCUK: 2006 B)[١٢] عن وجود سلبيات عدة في نظام تحكيم النظراء، تؤدي تداعياتها إلى تشويه العلم، وإضعافه.

وتوصلت دراسة (March et al، 2007)[١٣] حول عملية التحكيم العلمي عن وجود تحيزات عالية في عملية التقدير والحكم على المنتج العلمي، وكذا التضخم الواضح في التقديرات، علاوة على عدم الدقة وبطلان التقديرات في بعض التقارير، وذلك من خلال فحص مقارن لتقارير محكمي جميع البحوث والمشروعات المقدمة الى مجلس البحث الأسترالي، والذين صنفوا حسب جنسيتهم، وكانوا ٥٦,٦٪ من الأستراليين، ١٩,٦٪ من أمريكا الشمالية، ١٨,٧٪ من أوربا، ٥,١ من مجتمعات أخرى (دول العالم الثالث). وانطلاقاً من شعور مجالس الأبحاث في بريطانيا بوجود مشكلات تحكيمية للبحوث، أوصى تقرير (British Research Councils، 2006A)[٦] بضرورة أن يكون التحكيم شفافاً وواضحاً ومتاحاً للجمهور، وأن تعامل جميع مشاريع الأبحاث المجازة بالمثل، وأن يوضح المجلس كيفية التوصل إلى قرار معين بخصوص دراسة معينة، ومن قام بتحكيمها، كما ينبغي أن يتخلص نظام التحكيم من القيود لإعطاء الباحثين الفرصة لإنضاج آرائهم، وإتاحة الوقت الكافي لهم للقيام بالبحث، ومنحهم الحرية للاستجابة للاتجاهات والمجالات المستحدثة. وأفصح التقرير عن، أن قوة التحكيم تكمن في القدرة على تحسين نوعية مشاريع الأبحاث المقدمة. كما ناشد التقرير توجيه المحكمين نظر المتقدم للأبحاث الجارية في أماكن أخر، ومساعدة الباحث بتقديم أفكار تحسن من طريقة البحث، وهذا يؤدي إلى تعزيز مهارات المحكمين وإكسابهم أفكاراً جديدة في نفس الوقت.

كما أكدت الجمعية الملكية البريطانية (Royal Society، 1995)[١٤] بأن التحكيم العلمي يمكن أن يثبط عزيمة الباحثين عن تقديم أفكارهم الراديكالية التي تتحدى الأفكار السائدة، وتقلل من عزيمة الباحثين الذين سجلوا عدداً من الأبحاث في مجال ما من

خوض مجالات جديدة، كما وجهت انتقادات لنظام تحكيم النظراء القائم، حيث أوصت في تقريرها (The British Academy Reports، 2006) [١٥]، بضرورة أن يكون التحكيم العلمي العنصر الأساس في عملية اتخاذ القرار الخاص بالدعم المالي من قبل المجتمع العلمي، مشيراً إلى أن آليات التحكيم أصبحت أعلى تكلفة من حيث الوقت المخصص لكل مشروع، وزيادة نسبة الإحباط وانخفاض الروح المعنوية لدى جميع المتقدمين للحصول على المنحة.

وقد أكد تقرير لجنة المكتبات الفرعية للمجلس العلمي بجامعة ستانفورد (Stanford Academic Council Committee on Libraries، 1999) على مواجهة المحكمين بالدوريات الجديدة، والمؤتمرات العلمية والمجلدات التي تضم مجموعة من المؤلفين لبعض المشكلات، مؤكدين على أن معايير التحكيم قد تضاءل دورها وأصبحت في خطر. وفي دراسة مسحية لجمعية ناشري المجتمع المهني والمتعلم (ALPSP)[١٦] (Association of Learned and Professional Society Publishers، 1999)، أظهرت نتائج الدراسة أن ٧٠٪ من المؤلفين راضون أو راضون جدا عن نظام التحكيم الحالي، وأفاد ٥٢٪ بوجود عراقيل تحول دون تحقيق اهداف النشر لديه لأنها تحول دون نشر دراسات ضعيفة، كما عبر نصف المحكمين تناسب عدد الأبحاث التي يطلب منهم تحكيمها في العام. وأفاد واحد من كل ستة أنهم مضغوطين في العمل. وعلى الرغم من أن تلقي المحكمين مكافأة على التحكيم - كحالة استثنائية - إلا أن ٢٠٪ منهم أكدوا على أن زيادة عبئهم الأكاديمي لدرجة أن تلقيهم مكافأة على التحكيم بات ضرورياً؛ إذا أرادت الدوريات أن تجد عدداً كافياً من المحكمين للقيام بالعمل.

وفي إطار انخفاض كفاءة التحكيم العلمي وفاعليته في ضمان جودة العلم وضبطها، كشف استفتاء المعهد الأمريكي (National Institutes of Health، USA، 2006)[١٧] لآراء ٣٢٤٧ عالماً عن، اعتراف (٠,٣٪) من الباحثين بتزوير بياناتهم، وقيام (١,٤٪) بالسرقات العلمية، واعتراف (٤,٧٪) بسرقات علمية من أعمالهم(*)، وإساءة استخدام المُحكِّم للمعلومات الداخلية للبحث المقدم للتحكيم(**). وقد أفصح تقرير مارجريت بودون (Bodon Report، 1990) [١٨] حول التحكيم العلمي للبحوث، إن التحكيم أضر بالباحثين الذين يبدؤون حياتهم المهنية والأبحاث التجديدية، والأبحاث ذات التخصصات البينية (***) (Interdisciplinary Research). ولفت تقرير بودون Bodon Report النظر إلى ثلاثة نواحي يكون فيها التحكيم غير فعَّال، هي: تقويم الأفكار غير المتشددة، وتقويم مشاريع الأبحاث في التخصصات البينية، وتقويم الأبحاث المقدمة من الباحثين الشباب الذين يخلو سجلهم من الأبحاث، مشيرة إلى عدم وجود بديل للتحكيم العلمي. وبينت دراسة (Meadows، 1998) [١٩] حول التحكيم العلمي، أن مشكلات التحكيم تتلخص في: التحيز ضد المؤلفين من المؤسسات الصغيرة، وعدم اكتشاف النتائج المزورة والسرقات العلمية، أو تأخير النشر إلى أن ينشر المُحَكِّمون نتائج أبحاثهم هم. وأفصح

* تشير السرقات العلمية للباحثين من أعمالهم إلى: أن يقوم المؤلف بنشر مادة علمية أو بينات من أعمال سابقة دون توثيق، أو إشارة إلى أعمالهم السابقة، حيث لا يتمكن المحكمون من الحصول على البيانات الخام.

** يقصد بإساءة استخدام المحكم للبيانات المقدمة: أن يستخدم المحكم إحصاءات، أو معلومات، أو بيانات من بحث أو دراسة لم تنشر بعد، أو يستخدمها للحصول على مزايا شخصية أو مهنية أثناء قيامه بتحكيمها.

*** كلفت اللجنة الاستشارية لمجلس الأبحاث الدكتورة مارجريت بودون بوضع تقرير تحكيم نشر عام ١٩٩٠ أطلق عليه تقرير بودون (Boden Report، 1990).

تقرير مجالس الأبحاث البريطانية (Research Council UK، 2005)[٢٠]؛(2006A)[٦]؛ (2006 B)[١٢] عن وجود مشكلة تسريب الأفكار، أو عدم حياد المحكمين؛ لذا قامت المجالس بتقديم مستوى عالٍ من التدريب للمحكمين، لاسيما فيما يتعلق بسياسات مجالس الأبحاث وإجراءاتها، كما رفعت نسبة المحكمين الدوليين لزيادة درجة حيادية التحكيم، وقدمت مستوى عالٍ من الشفافية في إجراءات التحكيم، وذلك بنشر أسماء المحكمين، وتزويد المؤلفين بالملاحظات.

وكشفت دراسة (Mulligan، 2004)[١٩] عن تأكيد المحكمون بأن عبء التحكيم يزداد مع ازدياد عدد الأبحاث المنشورة، مع نقص عدد المحكمين الراغبين في التحكيم. وأصبح المؤلفون يطالبون بسرعة تحكيم أعمالهم أكثر من ذي قبل. ومن الصعوبات التي أشار إليها المحكمين، صعوبة فهم الدراسة موضع التحكيم لسوء أسلوبها ولغتها، حيث تستغرق مثل تلك الأبحاث وقتاً أطول في المراجعة. كما يرى رؤساء التحرير أن اجتذاب المحكمين والاحتفاظ بهم من الأمور الصعبة، وأن المؤلفين متَّهمون بإرسال البحث نفسه إلى عدة جهات، وبتجزئة البحث الواحد إلى عدد من وحدات النشر، كما ازدادت السرقات العلمية، وعدم القدرة على اكتشاف التزوير، وعدم ضمان صحة نتائج الأبحاث التي يحكمونها، وتأكيد الباحثين والمؤلفين على أن التحيز والصراعات المهنية من المشكلات السائدة في عملية التحكيم. وكشفت دراسات كل من (Schneider 2006)[١١] (Williamson, 2002)[١٠] عن أن عملية التحكيم العلمي تواجه بعدد من المشكلات، تتمثل في: التقلب وعدم الثبات، والذاتية من قبل المحررين، حيث يرفض المحرر بعض البحوث دون إرسالها إلى المحكمين، والانحياز ضد جنس الباحث، وعدم تشجيع الأبحاث التي تحاول اكتشاف موضوعات هامشية، و بطء عملية التحكيم، الأمر الذي يؤدي إلى عدم نشر الكثير من الأبحاث، إضافة إلى ارتفاع تكلفة النسخ الورقية من الدوريات، علاوة على ضعف وعي بعض الباحثين بسياسات النشر، واتسامهم بالإهمال وعدم الأمانة، والاستغلال والتزوير، حيث ينحو البعض منهم إلى اختراع النتائج والبيانات، أو يَدَّعون أنهم أصحاب نتائج ليست نتائجهم.

وعلى المستوى العربي، أشار (الشهراني، ٢٠٠٨)[٢١](*) إلى وجود العديد من الصعوبات والمشكلات التي تواجه كلا من الباحثين والمحكمين ومسئولي النشر في المجلات والدوريات العلمية في مجال التحكيم العلمي للأبحاث التي ترد إليها. كما أشار الشهراني إلى تدني عدد البحوث والدراسات العلمية المنشورة، أو انعدام الإضافة العلمية بها، ولاتنطبق عليها معايير الجِدَّة والحداثة، والأصالة والابتكار، وهذه العوامل من أهم ضوابط التحكيم العلمي السليم. ويضيف الشهراني «لا نستغرب عندما نجد أن هناك فئة من الباحثين يبحثون عن نشر بحوثهم ودراساتهم في المجلات والدوريات العلمية التي لا تهتم بوضع ضوابط ومعايير علمية للتحكيم، أو لا تلتزم بها مع أنها مُثْبَتَةٌ على غلاف المجلة أو الدورية، أو في الصفحات الأولى منها، وقد يكون الدافع الرئيس وراء النشر بهذه الصورة عدم الالتزام بالضوابط الأساسية في التحكيم العلمي»، ونادراً ما ترفض أبحاثاً مقدمة إليها، وأحياناً كثيرة تقبل البحوث والدراسات، وتنشر دون إجراء تعديلات بعد التحكيم، وقد تتم الموافقة على النشر بدون تحكيم، الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى البحث العلمي، ويفقده أهميته ومصداقيته، ويؤدي التفاوت بين الدوريات العلمية في مجال التحكيم إلى ضعف مستوى الباحثين، وتدني مهارات البحث

(*) عامر بن عبدالله الشهراني: عميد الدراسات العليا بجامعة الملك خالد، ورئيس تحرير مجلة جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية.

العلمي لديهم، كما يؤدي إلى التشكيك في فعالية البحث العلمي ودوره في حل مشكلات المجتمع، أو النهوض به.

كما أشار (الحندود، ٢٠٠٨)[٢٢] إلى أن عملية التحكيم العلمي، أضحت يشوبها الكثير من السلبيات البغيضة التي ما كان ينبغي لها أن توجد في هذه البيئة العلمية التي يتطلع أن تظهر بأرقى درجات الموضوعية والنزاهة، لقد بدأ التحكيم يسلك خطاً انحدارياً من التقهقر والانحسار في مظاهر الجودة. ومن الملاحظ خلال الآونة الأخيرة في مجال العلم، ظهور عدد كبير من المجلات والدوريات العلمية، بالإضافة الى التضخم الواضح في عقد المؤتمرات العلمية، والتي أضحت عبارة عن مهرجانات علمية تهدف في المقام الأول إلى الحصول على الموارد المادية (جودة، ٢٠٠٤)[٢٣]، والمتاجرة في العلم، وتركيز بعض المجلات العلمية على المقابل المادي للنشر، وتحديد سعر للصفحة الواحدة، بصرف النظر عن جودة العمل المقدم، وغالباً ما يكون المحكم النهائي هو رئيس تحرير المجلة. وأكد (الرحيلي، ٢٠٠٨)[٢٤] اتجاه العديد من الدوريات والمجلات العلمية نحو الربح والاهتمام بالمقابل المادي للنشر، وعدم مراعاة شروط ومعايير التحكيم: كتخصص المحكم وملاءمته للبحث المقدم للنشر، ونشر الأبحاث في غير تخصص المجلة حفاظاً على استمرارية الصدور، أو لتغطية القصور في عدد الأبحاث المتخصصة فيها، وعدم جذبها للباحثين، علاوة على الفردية في التحكيم، وتساهل بعض المجلات والهيئات والمؤتمرات في النشر، حيث تعرض البَحْث على مُحَكِّم واحد فقط، أو قبول تكاليف باهظة للنشر مقابل التساهل في قيمته العلمية، وأصالته، ويؤكد «الرحيلي» على أن التساهل يزداد كلما لوَّح الباحث بدفع تكاليف أكثر.

وقد لاحظ الباحث خلال معايشته لعملية النشر العلمي لدى بعض الدوريات، نشر بعض البحوث دون اتخاذ الإجراءات العلمية المتعارف عليها في التحكيم، وشيوع المجاملات في النشر للأصدقاء، وقيام المحرر بتحكيم البحث بنفسه، دون مراعاة للتخصص العلمي، حيث نجد أستاذ في علم النفس يحكم بحث في تخصص علم الاجتماع مثلاً، وفي أحيان متكررة يقوم بعض المحررين بنشر بحوث لبعض الباحثين - دافعي المبالغ الكبيرة - في أعداد لسنوات سابقة، (على سبيل المثال: مجلة علم النفس والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان)، الأمر الذي يدعو إلى الشك في جودة عملية التحكيم العلمي، لاسيما في العلوم الاجتماعية، ومن ثم ضمان جودة العلم وضبطها.

ويدعم ذلك الوضع، ماكشفت عنه القراءة المتعمقة لبعض البحوث المنشورة ببعض الدوريات العلمية، والأوراق البحثية بالمؤتمرات من: وجود بعض القصور في صياغة إشكاليات البحوث، وعدم اكتمالها، وضعف صياغة الفروض، وعدم تفريق البعض منها بين التساؤلات البحثية والفروض العلمية، وكذا عدم الدقة في تقديم مفاهيم إجرائية للبحث، مع عدم ملاءمة التصميمات المنهجية للتحقق من الفروض أو الإجابة عن التساؤلات البحثية، علاوة على المغالطات الإحصائية الكثيرة في تحليل وتفسير نتائج التحليل الإحصائي، مع اختيار بعض من هذه البحوث لمقاييس إحصائية غير ملائمة لقياس متغيرات البحث، ورغم هذا تم نشرها، الأمر الذي يشكك في قدرة نظام التحكيم العلمي وكفاءته بتلك الدوريات، أو منشورات المؤتمرات، أو نشر تلك البحوث دون تحكيمها، على سبيل المثال (منال سيد علي، ٢٠٠٤) (عنان، ٢٠٠٦).

مشكلة البحث

انطلاقاً من الملاحظات السابقة، يلاحظ

ضعف تناول موضوع التحكيم العلمي في الأدبيات العربية بالدراسة والبحث، فلم توجد محاولات علمية جادة لدراسة مشكلات التحكيم العلمي ومعاييره في الدوريات العلمية للتعرف على هذه المشكلات والمعايير (الشهراني، ٢٠٠٨)[٢١]، كما كشف مسح التراث ندرة الدراسات العربية المنشورة التي تتناول مشكلات ومعايير التحكيم العلمي للنشر بالدوريات العلمية، لاسيما في ميدان العلوم الاجتماعية، وذلك على العكس مما نجده في الأدبيات الغربية، والتي تتمتع بوفرة وغزارة الإنتاج في هذا الميدان. وقد كثرت شكوى البعض من الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية من انخفاض مستوى البحوث المقدمة للنشر العلمي بالدوريات العربية، وفقدان تلك الدوريات لمعايير الجودة العلمية، الأمر الذي يؤدي الى ضعف اعتمادها – من قبل لجان الترقيات – كمستوى مطلوب لقبول ترقية أعضاء هيئة التدريس للدرجات العلمية الأعلى، الأمر الذي يدعوا إلى ضرورة القيام بدراسة بحثية للكشف عن مستوى أبعاد عملية التحكيم العلمي للنشر، تضيف إضافة علمية لتجويد العمل العلمي.

وبناءً على ماسبق، يمكن للباحث صياغة مشكلة البحث الراهن في التساؤل الرئيس الآتي:

«ما واقع نسق التحكيم العلمي للبحوث والدراسات المقدمة للنشر بالدوريات العلمية بالوطن العربي؟ وما متطلبات جودته في ميدان العلوم الاجتماعية؟».

وللإجابة عن هذا التساؤل، يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما مستوى أبعاد عملية التحكيم العلمي للبحوث بالمجلات العلمية في ميدان العلوم الاجتماعية بالوطن العربي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس؟
٢. ما متطلبات جودة التحكيم من قبل المحرر كما يراها أساتذة جامعة السلطان قابوس؟
٣. ما متطلبات جودة التحكيم من قبل المحكم العلمي كما يراها أساتذة جامعة السلطان قابوس؟
٤. ما متطلبات جودة التحكيم من قبل الباحث كما يراها أساتذة جامعة السلطان قابوس ؟
٥. ما نمط التحكيم العلمي الملائم للارتقاء بمستوى التحكيم العلمي في العلوم الاجتماعية؟
٦. ما المقترحات الملائمة للارتقاء بمستوى التحكيم العلمي للنشر في العلوم الاجتماعية بالوطن العربي من منظور أساتذة جامعة السلطان قابوس؟

فروض الدراسة

١. مستوى التحكيم العلمي لدى المحكمين كما يراه أعضاء هيئة التدريس العرب بجامعة السلطان قابوس لا يقل عن (٨٠٪) كمستوى افتراضي مقبول.
٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الذكور والإناث من أساتذة جامعة السلطان قابوس (عينة الدراسة) حول مستوى عملية التحكيم العلمي للنشر.
٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التحكيم العلمي للنشر من منظور أساتذة جامعة السلطان قابوس تعود الى جنسية المحكم.
٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى التحكيم العلمي للنشر من منظور جامعة السلطان قابوس تعود الى نوع التخصص العلمي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث الحالي في بعدين:

الأول: الأهمية النظرية، حيث تتضح في:

١. تتناول عنصر مهما من عناصر عملية إنتاج العلم وهو التحكيم العلمي كما يراه المحكمون، ويزيد من أهمية تلك العملية أن المحكم

العلمي يعد حارس البوابة الحقيقي لمرور المنتج العلمي الجيد للنشر.

٢. تقديم مجموعة من المفاهيم والتصورات العلمية المتعلقة بالتحكيم العلمي، يمكنها إثراء المعرفة العلمية حول عملية التحكيم العلمي والتأصيل النظري لها، بالإضافة إلى إثراء الوعي التحكيمي لدى الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية.

٣. تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية في أداء أطراف عملية التحكيم في ميدان العلوم الاجتماعية، يسهم في تطوير الأداء التحكيمي للعلم.

الثاني الأهمية التطبيقية، حيث تتضح في:

١. يتوقع من الدراسة التوصل إلى مجموعة من المقترحات الإجرائية يمكن بعد تطبيقها أن تسهم في تحسين النسق التحكيمي في العلوم الاجتماعية، ومن ثم الارتقاء بجودة العلم الاجتماعي في الوطن العربي.

٢ . تقديم دليل إرشادي يمكن الاسترشاد به في عملية تقييم البحث المقدم للنشر؛ لضمان موضوعية التقييم للنشر.

٣. يسهم إعداد معيار موضوعي لعملية التحكيم العلمي - يستند إليه أطراف عملية التحكيم في تطوير المنتج العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية والارتقاء بجودتها، ومن ثم القدرة على تأسيس مجتمع المعرفة العربي.

الإطار النظري للبحث

١. مفهوم التحكيم العلمي

• التعريف اللغوي للتحكيم: مصطلح التَّحْكيم «مأخوذ لغة من مادة (حَكَمَ)، فالتحكيم لغة: حكَّمهُ في الأمر تحكيماً أمره أن يحكُم، فاحْتَكَمَ وتحكَّمَ جاز حُكْمُه (الفيروز آبادي، 1999)[٢٥]. والحُكْم القضاء وهو المَنْع، وقد (حَكَمَ) بينهم يحكُمُ بالضم (حُكْماً) و(حَكَّمَهُ) في ماله، (تَحْكيماً) إذ جعل إليه الحُكْمُ فيه (فاحْتَكَمَ) عليه في ذلك (الرازي، ١٤٣٦هـ).

أما في الاصطلاح: فإن التحكيم باب من أبواب القضاء المدون في كتب الفقه، فهو يعني القضاء؛ يقال: حَكَمَ بينهم يحْكُمُ حكماً؛ قال تعالى: ﴿فإن جَاؤُكَ فاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أو أعْرِضْ عَنْهُمْ وإنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وإنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ (سورة المائدة، آية ٤٢).

ولقد استخدم مصطلح التحكيم في اللغة الإنجليزية بمصطلحين، أحدهم: Peer review وهو عبارة عن مقطعين، الأول Peer ومن معانيه: الفَحْصُ، والمُعايَنَة، والنقد، ويعني - أيضاً - مراجعة كتاب أو مقال...الخ، والمقطع الثاني: Review وله معان كثيرة منها: يَحْدِقُ، ويَتأمَّلُ، ويمعن النظر...إلخ (قاموس المورد)[٢٦]، و(محجوب، ٢٠٠٧)[٢٧]. أما المصطلح الثاني: Refereeing، ويعني قيام أحد الخبراء بتقييم العمل العلمي؛ وذلك لمساعدة محرر الدورية. ورغم استخدام البعض للمصطلحين بمعنى واحد، أو استخدامهم بصورة تبادلية عشوائية للدلالة على التحكيم العلمي للبحوث وتقويمها للنشر، أو الترقية لرتبة علمية، أو لإعطاء منحة تمويلية لمشروع بحث؛ إلا أن هناك فرقٌ بين مصطلح Refereeing، ومصطلح Peer Review؛ ذلك أن هذا الخلط يكتنفه شيء من عدم الدقة؛ إذ توجد فروق فنية دقيقة بين المصطلحين في الاستعمال، لا يصح معها وضع أحدهم مكان الآخر واستبداله به ليقوم مقامه دون فروق، فعادة ما يستخدم مصطلح Refereeing لوصف العملية التي يقوم بها أحد الخبراء بمساعدة محرر المجلة لتقويم البحوث التي تقدم لمجلة علمية لقبولها أو عدم قبولها للنشر، فحينما يكون إسم المُحَكِّمْ غير معروف لمؤلف المقالة أو البحث، تعرف هذه الحالة من التحكيم بـ Blind Refereeing، أما في حالة ما إذا كان اسم المُؤَلِّف غير معلن للمحكم، وكذا اسم المحكم، فتعرف

هذه الحالة Double Bilnd Refereeing، وتعرف هذه العملية هنا بـ Peer Review. ويشير كل من جارفيلد وستيفن لوك (Lock، 1985) [٢٨] (Garfield:1988) [٢٩] إلى وجود مصطلحات أخرى بالأدبيات الغربية تستخدم في عمليات التحكيم مثل:Merit Review، Equality Control، Peer Censorship ، وقد قام أحد الباحثين بإعداد ببليوجرافيا شارحة اشتملت على ٦٤٣ مادة حول موضوع التحكيم العلمي

• التعريف العلمي للتحكيم: يختلف مفهوم التحكيم في العلم عن المفهوم اللغوي والاصطلاحي، فقد أوضح (Wager E et al، 2002) [٣٠] أن مصطلح تحكيم النظراء يستخدم لوصف نظام رسمي يتم بمقتضاه مراجعة عمل أكاديمي من قبل أشخاص آخرين من خارج المؤسسة، يفترض أن لديهم خبرة حول الموضوع، وتستخدمه المجلات العلمية لدواعي النشر، وكذا المؤتمرات العلمية لاختيار الأعمال المقدمة للعرض. كما عرف (Abuelma'atti، 2008) [٣١] التحكيم العلمي بأنه، العملية التي بمقتضاها يتم إخضاع عمل علمي، أو أفكار مؤلّف علمي إلى فحص الآخرين باعتبارهم خبراء في التخصص، وهو يستخدم أساساً في المؤسسات العلمية بهدف تقرير منح التمويل للمخططات العلمية، والمجلات العلمية من قبل المحررين بغرض اتخاذ قرار بنشر المخطوطات، أو من قبل لجان الترقيات بهدف منح الدرجة العلمية. وقد نظر كل من (آل الشيخ، ٢٠٠٨) [٣٢] (الحندود، ٢٠٠٨) [٣٣] (Towne L et al، 2004) [٣٤] إلى هذه العملية على أنها حالة من الشك الإيجابي المشروع في العمل المراد فحصه، لمعرفة مكامن الضعف فيه وتصحيحه بصرف النظر عن أي عوامل أخرى.

كما اعتبر تقرير المجلس البرلماني للعلم والتكنولوجيا بالمملكة المتحدة التحكيم العلمي «نظام»، يتم بمقتضاه الفحص الدقيق لبحث علمي من أجل النشر، أوتقييم مقترح بحث للتمويل من قبل خبراء مستقلين، وغير مأجورين بشكل عام، وهي عملية تكنيكية وعميقة، تضمن أن العِلْمُ صَحيحٌ، ومُهِمٌ، ومُهْتِمٌ، ورائدٌ. ويؤكد التقرير على أن التحكيم العلمي كنظام، يصمم لتحسين وتجويد تقرير البحث أو الورقة العلمية، ولمنع البحث الضعيف من أخذ مكانه للنشر، إنه يعد آلية من آليات تبصير الهيئات بالثقة والقبول للبحث بصفة عامة من أجل ضمان النشر أو التمويل (Parliamentary Office of Science and Technology، 2002) [٣٥] (الأنصاري، ٢٠٠٨) [٣٦].

وفي نفس السياق، عرفت شركة Elsevier للنشر التحكيم العلمي بأنه، عملية إشراك الخبراء من تخصص ما في قراءة الأبحاث الجديدة، والتعليق عليها من أجل التحقق من صحتها وتوكيدها.

والتحكيم العلمي من وجهة نظر مجلس البحث الوطني بواشنطن (NRC، 1997) [٣٧] عبارة عن عملية نقد عميقة للبيانات، والتحليلات الإحصائية، والإجراءات المنهجية، والتفسيرات المطروحة أو المحتملة، والاستنتاجات التي توصل إليها العمل العلمي"، كما اعتبره أي حكم يشير إلى الاستحقاق العلمي عن طريق خبراء آخرون يعملون في نفس المجال أو قريبين منه. وعرفت اللجنة التنظيمية النووية الأمريكية (USNRC، 1998) التحكيم العلمي بأنه «مراجعة نقدية وموثّقة، تنجز بواسطة نظراء من الخبراء بنفس التخصص. ويتضح من هذا التعريف، أن عملية التحكيم العلمي تعني باختصار: التحقق من كفاية المنتج العلمي وكفاءته واستحقاقه. ويدعم هذا التعريف ما طرحه تقرير مستشاري تحكيم النظراء بمجلس سياسات العلم الأمريكي حول التحكيم العلمي في وكالة الحماية البيئية بأنه» أحد الاجراءات الهامة لضمان جودة المعلومات

المنشورة (Bosma J et al، 2006) [٣٧].

وقد اعتبر (Goldlee F& Jefferson T، 2003) [٣٨] التحكيم العلمي نظام رسمي للمراجعة والنقد المفتوح للأعمال العلمية، يعتمد على مبادئ تكفل الارتقاء بالعلم وضمان جودته، وكذا الارتقاء بمهارات المحكمين والمؤلفين في نفس الوقت. وقد دعم هذا الرأي ما قرره مجلس التعليم العالي للاعتماد التربوي (CHEA، 2001)، حيث اعتبره مدخل لتقييم الجودة والاعتماد في النشر العلمي.

وانطلاقاً مما سبق يمكن للباحث تعريف التحكيم العلمي بأنه «نظام علمي» قائم على مجموعة من الأسس، والمعايير، يهدف إلى الارتقاء بجودة المنتج العلمي (بحثاً- مشروع علمي- مؤلف- مقالة علمية)، وذلك عن طريق الفحص المنهجي الدقيق، والتدقيق العلمي العميق، والتقييم الموضوعي للمنتج العلمي، والحكم على مدى صلاحيته للنشر، مع إبداء الملاحظات المنهجية التي تسهم في تطوير فكرة العمل العلمي، وتنمي من مهارات الباحث بعد مراجعة الملاحظات؛ وذلك بهدف تقييم الارتقاء بجودة المنتج العلمي، وضبطها، واعتمادها وفق الشروط العلمية المنضبطة، ومنح القبول والمصداقية والثقة في العلم. وبهذا التعريف، فإن التحكيم العلمي للبحوث والمشروعات العلمية، نظام، وعملية تقييم ذاتي تتسم بالمنهجية، حيث يقيم فيها أعضاء المجتمع العلمي أعمال بعضهم البعض.

٢. عملية التحكيم العلمي كأداة لضبط الجودة العلمية

أ. أهداف نظام التحكيم وأهميته

تهدف عملية التحكيم العلمي إلى

- وضع ضوابط ومعايير للمؤلفين في العلم بوجه عام .
- ضبط الجودة في البحوث العلمية عن طريق التمييز بين الأبحاث الجيدة والضعيفة، حيث يسعى المحررون إلى نشر أبحاثاً عالية الجودة فقط(رزنبيك، 2005) [١].
- صنع القرار بشأن النشر، أو منح التمويل، فهو أداة تستخدمها هيئة تحرير الدورية لتحديد مدى قبول المخطوط للنشر أو رفضه.
- تحسين جودة القرارات ومصداقيتها بشأن قبول النشر أو أولوية التمويل باعتباره مدخل مهم في صنع قرارات الدعم المالي المستقبلي، أو النشر.
- إيقاف المشروعات العلمية منخفضة الكفاءة مبكراً ضمن دورة البحث والتنمية، وتوجيه المخصصات المالية لمشروعات أخرى أكثر إفادة للتنمية (National Research Council، 1997) [٣٦].
- الارتقاء بمعايير التخصص العلمي وإرسائها عن طريق كل من المؤلفين، والمحررين، والمراجعين.
- تقديم تقييم عادل غير منحاز وحذر وأمين للبحث العلمي.
- معرفة إمكانية تعميم نتائج البحوث في أماكن أخرى، واستبعاد التوافه من المواد قبل عملية نشر البحوث (عطوي، ٢٠٠٠) [٣٩].
- تحقيق الرضا النفسي والوظيفي والاجتماعي للباحثين، ومنح الدرجات العلمية المناسبة، (عطوي، ٢٠٠٠) [٣٩].
- إضفاء المشروعية على المعرفة العلمية، عن طريق مطابقة البحث لمعايير منهجية محددة (Armstrong، 1997).
- يتيح نظام تحكيم النظراء التصحيح الذاتي للعلم.
- يشجع على الأمانة والموضوعية والصدق، كما يحول دون الأخطاء والمحاباة، ويمنع نشر بحث لم يحقق مستويات معينة من الجودة (رزنبيك، 2005) [١].

ب. خطوات عملية التحكيم

تتخذ إجراءات التحكيم العلمي بالمجلات العلمية مجموعة من الخطوات، وقد حصرت الجهات الأكاديمية خطوات عملية التحكيم العلمي للنشر أو التمويل في خمس خطوات هي (Parliamentary Office of Science and Technology، 2002)[٢٤]؛ (National Research Council، 1997)[٣٦] (الشهراني، 2008)[٢١].

- إرسال المخطوط أو المقترح إلى المجلة أو هيئة التمويل. وفي هذه المرحلة، ربما ترسل الى فريق تحكيمي، أو تنقل الى مرحلة قادمة (عملية انتقاء).
- إرسال المخطوط أو البحث المقدم إلى محكم خبير في التخصص.
- فحص المحكم للمخطوط أو المقترح ونقده، والتعليق عليه، وإبداء الملاحظات، وتسجيل الدرجة التقييمية له، وتوضيح مدى ملاءمته للنشر أو التمويل، وربما يسمح للمؤلفين الرد على تعليقات المحكمين عند هذه المرحلة.
- عودة جميع التعليقات إلى محرر المجلة، أو هيئة التمويل لاعتمادها. وعند هذه المرحلة، تعتمد هيئة التحرير تعليقات المحكمين.
- قبول المخطوط أو رفضه من رئيس التحرير، بناء على رأي المحكمين

ويؤكد تقرير (TowneLetal،2004)[٣٣] حول عملية التحكيم بالوكالات الفيدرالية الداعمة للبحث العلمي في التعليم على أنه يجب أن تخطط عملية التحكيم بطريقة جيدة، وفعالة، ويجب أن تضم مجموعة متنوعة من الخبراء النظراء، لاسيما في البحوث الاجتماعية؛ نظراً لتنوعها وتعقدها.

ج. أنواع التحكيم

توجد ثلاثة أنواع للتحكيم العلمي (Laflotte،1992)[٤] (محجوب، 2007)[٢٦] (رزنبيك، 2005)[١] هي:

- **التحكيم المجهول أو السري:** وهو تحكيم لا يكون معروف فيه هوية المحكم، أو المؤلف لبعضهما، تحدث في كثير من الجامعات العلمية، كما يحدث في مجالات الترقية أو الترفيع الأكاديمي. وتستخدم معظم المجلات العلمية والدوريات وجهات النشر المحكمة التحكيم المجهول (السري)، لايعرف المُحَكِّمُ اسمَ صاحب البحث أو المقال، وكذلك المؤلف لا يعرف أسماء المحكمين؛ بصرف النظر عن نتيجة التحكيم إذا كانت في صالح المؤلف، أو كانت غير ذلك. ويرى أنصار هذا النوع من التحكيم أن السرية في صالح عملية التحكيم؛ حيث النزاهة والموضوعية، والحفاظ على مستويات علمية موحدة، كما أنه يحافظ على العلاقة بين المحكم والمؤلف.
- **التحكيم المجهول جزئياً:** أي التحكيم الذي يعرف فيه المُحَكِّمُ اسْمَ المؤلِّف، أما المؤلف فإنه لا يعرف اسْمَ المُحَكِّمُ. ويحدث في كثير من المجالات العلمية، حيث تطلب لجان التحكيم العلمي من المؤلف أو المرشد المسئول عن المؤلف تسمية أو تزكية مجموعة من الأسماء(١٠-٢٠) يعتقد أنهم كفء للتحكيم على عمله، وتقوم اللجنة باختيار عدد قليل منهم (٢-٣) دون علم المؤلف، كما يشترط على المحكم تبليغ لجنة التحكيم إذا ما كان هناك أي تضارب للمصالح من أي نوع أو عدم خبرة أو وقت. ويرى المؤيدون لهذا النوع من التحكيم أنه من المهم للمحكم ومصلحة التحكيم أن يعرف الفاحص بعض المعلومات عن سيرة المؤلف وخبراته ومهاراته وكتاباته الأخرى؛ لأن ذلك سيساعده على تقييم العمل بالدرجة التي تتناسب مع هذه الخبرات.
- **التحكيم المفتوح:** وهو التحكيم الذي يعرف فيه المُحَكِّمُ اسْمَ المؤلف، وكذلك العكس، أي يعرف كلا من الطرفين المحكم والمؤلف هوية بعضهما، كما يحدث في رسائل الماجستير والدكتوراه التي

قد يحضر نقاشها مجالس الكلية أو الأساتذة أو الطلاب أو الجمهور، أو تقتصر على المحكمين والمؤلف، ويفضل كثير من العلماء هذا النوع من التحكيم، وحجتهم في ذلك: أنه لا يوجد دليل على أن التحكيم المجهول، أو المجهول جزئياً هما أفضل أنواع التحكيم، وأن التحكيم المفتوح ينتج عنه بذل مجهود أكثر، وآراء أفضل، ومستوى أعلى للتحكيم، ومن ثم يؤدي في النهاية إلى جودة في الإنتاج الفكري العلمي، كما أن التحكيم عملية امتياز يجب أن يكافأ عليها المحكم بإظهار اسمه، فهو في كثير من الحالات يعمل بطريقة تطوعية غير مأجورة تأخذ الكثير من وقته. غير أن التحكيم المجهول يجعل من الصعب بمكان إيجاد محكمين كفء؛ لأنها تخفي هوية المحكم الجيد، ومن ثم تحكيمه لمقالات وأعمال أخرى، علاوة على أنه قد يؤدي إلى إساءة استخدام المعلومات من قبل المحكم.

- **التحكيم الإلكتروني:** وهي طريقة ظهرت مع النشر الالكتروني، ويمكن معها أن يكون التحكيم مجهولاً كلياً أو جزئياً، كما يمكن أن يكون التحكيم مفتوحاً حسب نوع البرامج المتاحة، بل ربما سمحت بعض البرامج بأن يكون نظام التحكيم مفتوحاً ليس فقط بين المحكم والمؤلف، ولكن أيضاً بين القراء الراغبين في تتبع النقاش العلمي الذي يمكن أن يستمر طيلة فترة التحكيم. ويرى (آل الشيخ، ٢٠٠٨) [٣٢] أن الطريقة الإلكترونية في التحكيم قد ساعدت على: إزاحة عبء التكلفة المادية في النشر والتحكيم بحوالي ٢٠-٣٠٪ وفقاً لما توصلت إليه بعض الدراسات، وسرعة الحصول على المادة العلمية وانتشارها، ونقد المادة العلمية المنشورة من قبل محكمين مستقلين، أو هيئات أو مؤسسات مستقلة، تقوم بنشر توصياتها على شكل رسائل إلكترونية، أو نشرات موجهة للمؤلف أو المحرر أو المجلة، تكون متاحة للجميع للقراءة بشكل كبير، وأدخلت عنصر التحكيم المفتوح النزيه مثل: ما قامت به Medical Journals in the Open Access المنشورة من قبل Bio Central، وساعدت على تفادي كثير من التأخير، وإعادة التحكيم بعد النشر، فلا ينتهي نقد الورقة العلمية بعد نشرها. ورغم هذه الإيجابيات، إلا أن التحكيم الإلكتروني ربما يعرِّض الأعمال العلمية للسرقات والسطو أو القرصنة الإلكترونية، وانتهاك قواعد الملكية الفكرية، علاوة على أن الأعمال العلمية تصبح متاحة مجاناً عبر الشبكة الإلكترونية، فمن يتكفل مستقبلاً بدفع التكلفة الحقيقية لعمل المؤلف، ويشكل كل ذلك خسارة المؤلف. وكثير من العلماء والمحكمين نأو بأنفسهم عن الشبكة الالكترونية اعتقاداً منهم أن الشبكة عرضة لعدم الجدية والفوضوية.

ويؤكد (آل الشيخ، ٢٠٠٨) [٣٢] أن كل طريقة من الطرق السابقة حالة إيجابية، ولا تخلو في الوقت نفسه من بعض السلبيات، أنه لا يوجد دليل على أن التحكيم المجهول كلياً أو جزئياً أفضل من المفتوح لهذه الأسباب فإن كثيراً من المجلات العلمية العالمية تحولت إلى نظام التحكيم المفتوح، ففي عام ١٩٩٦م بدأت مجلة Journal of Interactive Media in Education بنشر أسماء المحكمين، وكان للمؤلف حق الرد، وكان لكثير من الباحثين حق التعليق قبل النشر. في عام ٢٠٠٠م قامت Medical Journal in The Open Access من قبل Bio Med باستخدام نظم التحكيم المفتوح.

د . مشكلات العملية التحكيمية

باستعراض الأدب النظري حول عملية التحكيم، يمكن تحديد مشكلات عملية التحكيم العلمي في ثلاثة أقسام هي:

- **مشكلات تتعلق بالمُحَكِّم نفسه:** كالتأخر في تقييم الإنتاج العلمي، وعدم الواقعية في التحكيم، والبعد عن الإنصاف والعدل في النتيجة التي يؤول إليه الإنتاج العلمي، والتباين في منهجية تقييم

الإنتاج العلمي، وعدم تعاون بعض المحكمين مع أوعية النشر، كعدم التزامهم بمعايير التحكيم التي تحددها المجلة، أو الدورية العلمية، وما يقوم به هو التقييم للأبحاث وفق خبراته السابقة، أو كما يراه بعيداً عن ضوابط وشروط النشر في المجلة، إضافة إلى عدم الالتزام بالمدة الزمنية التي تحددها المجلة للتحكيم، فقد يستغرق المحكم وقتاً طويلاً في عملية التحكيم، الأمر الذي يؤثر على إصدار المجلة العلمية في موعدها المحدد. كما تبرز مشكلة الأهواء الشخصية والعلاقات الموجودة بين أصحاب البحوث وبعض أعضاء هيئة تحرير المجلة من جهة، وهيئة التحرير والمحكمين من جهة أخرى (الربيش، 2008) [٤٠]؛ (Schmid,Sandra,2006) [٤١] (Parberry,1994) [٤٢].

• **مشكلات تتعلق بالوسيط:** ويتمثل في الجهة العلمية المخولة نظاماً بأن تكون وسيطاً بين المُحَكِّم والمُحَكَّم له، وهي المجالس العلمية وهيئات تحرير المجلات العلمية، ومراكز البحوث، والأقسام العلمية، فهذه الجهات تعاني من مشكلات من أبرزها: عزوف المحكمين عن قبول الأعمال الخاضعة للتحكيم «الاعتذار»، وضعف المتابعة والتنسيق. علاوة على ضعف آلية التواصل بين الجهة العلمية المُحكِّمة والمحكم؛ بدءاً من إرسال المادة العلمية إليه دون أخذ الإذن منه في كثير من الأحيان، وعدم أخذ الموافقة منه على فحص البحث وتحكيمه، وكذا عدم وضوح الرؤية لجهة النشر في الأسماء التي يتم ترشيحها للتحكيم، والبطء في إجراءات التحكيم: بدءاً من إرسال البحث من قبل كاتبه إلى جهة النشر حتى الانتهاء منه وإصدار الحكم عليه (الشهراني، 2008) [٢١] (Wager G&Jefferson، 2002) [٤٣].

• **مشكلات تتعلق بالمُحَكَّم له:** كافتقاد الباحثين لطرق منظمة وجيدة في تقديم الأعمال العلمية، وإعدادها بشكل منطقي، وعدم احترام الباحث أو المؤلف القواعد المتعارف عليها دوليا في النشر العلمي، ويؤكد (Azizi، 2006) [٤٤] على أن افتقاد هذه الشروط يؤدي إلى زيادة معدلات الأبحاث المرفوضة من النشر العلمي. وقد أوضح (الشهراني، 2008) [٢١] أن التحكيم العلمي يواجه بمجموعة من المشكلات التي تتعلق بالباحثين، منها: الممارسة اللاأخلاقية في إعداد البحوث العلمية، والمشاركات الصورية لبعض الباحثين في الأبحاث المشتركة، وانخفاض مستوى الأبحاث المقدمة للتحكيم.

هـ. سلبيات عملية التحكيم وتحدياتها:

يصمم التحكيم العلمي بهدف تحسين جودة تقارير البحوث العلمية، ومنع البحوث الضعيفة من النشر، ومنح العلم الثقة والمصداقية عن طريق الاحتكام إلى مجموعة من المعايير المتفق عليها عالمياً. ورغم وضوح هذه الأهداف، إلا أن هناك مجموعة من القضايا المرتبطة بعملية التحكيم، والتي تمثل تحدياً أمام كفاءتها وفاعليتها في ضبط جودة العلم وضمانها. وفي هذا السياق، أفرد تقرير المجلس البرلماني للبحث العلمي بالمملكة المتحدة (Parliamentary Office of Science and Technology، 2002) [٣٤] مجموعة من القضايا المرتبطة بفاعلية عملية التحكيم العلمي، وقدرتها على مراقبة جودة العلم وتوكيدها، وتتمثل هذه القضايا في الآتي:

- بطء عملية التحكيم، حيث تستغرق أشهر وأحياناً سنة قبل أن يذهب البحث إلى المطبعة.
- التحيز، حيث يقوم المحكمون بنقد النتائج التي تعارض توجهاتهم وآرائهم ويتساهلون مع النتائج التي تتفق معها. وتجد الأبحاث التي تتفق مع توجهات النخبة طريقها إلى النشر، وتظهر في المجلات المرموقة، أما الأبحاث ذات الأفكار الثورية فلا تنشر.
- فشل التحكيم، ويحدث عند نشر بحث يحتوي

على أخطاء أساسية ظاهرة تقلل من أهمية النتائج.

- عدم القدرة على اكتشاف الغش في البحث أو الانتحال: كالتلفيق والتزوير والانتحال.
- السرقة العلمية.

٣. المحكم العلمي وصفاته

أ. تعريف المحكم: المحكم هو الشخص المدقق الذي لديه الفرصة لمساعدة المؤلف للارتقاء بفاعلية رسالته وتقوية تحليلات وتفسيرات نتائجه (Waser et al، 1992)[٤٥]، إنه يقوم بعملية النقد والتعليق والفحص بإمعان النظر في المادة المقدمة للنشر، من بحث، أو دراسة، أو تحقيق، أو غير ذلك، نظير مكافأة مالية في أغلب الأحيان (محجوب، 2007) [٢٧]. والمحكم - في الأصل - خبير متخصص في موضوع، أو مجال ما، يستعين به رئيس تحرير المجلة، أو الدورية العلمية، أو أمناء اللجان الدائمة للترقيات العلمية في تقييم بحث، أو مقال، وتقديم توصية عن العمل من حيث صلاحيته، أو عدم صلاحيته للنشر؛ ذلك أنه أكثر احترافاً من المؤلف، وأعلى درجة علمية منه، معروفاً بإنتاجه البحثي وأعماله المنشورة (El-Bnhawy:٣٥٦). وأكد (Charry et al، 2004)[٤٦] على أن المحكم هو الشخص الذي يعطي الفرصة للمؤلف لكي يقوي فرصة مخطوطته للنشر.

ب . أنماط المحكمين: أشار (Charry et al، 2004)[٤٦] إلى ثلاث منظورات تشكل ثلاثة أنماط من المحكمين هي:

أ. المحكم الفكري، حينما يركز المحكم فعاليته تجاه تنقيح المادة الفنية للموضوع.

ب. المحكم التفاعلي، حينما يركز المحكم على قدرة الكاتب على نقل الرسالة إلى القارئ.

ت. المحكم النصي، عندما يؤكد المحكم على شكليات النص ذاته (مثال: التنسيق، الصيغة، طول النص...إلخ)، بدلاً من التركيز على القضايا الثلاث بطريقة متوازنة.

ج. الشروط الواجب توافرها في المحكم: طرح كل من (ميخائيل، 2002) [٤٧]. (Schmid S، 2006) [٤١].

- أن يكون متخصصاً في موضوع العمل المقدم للنشر.
- أن يكون لديه الوقت الكافي في إنجاز ما أسند إليه في الوقت المطلوب.
- أن يمتلك القدرة على جعل صورة البحث أفضل من صورته الأولى.
- أن يعطي تحكيماً موضوعياً دون تحيز، معتمداً على الأمانة والصدق.
- أن يزود الباحث بأسماء أحدث الإصدارات في مجال التخصص ليثري بها مادته.

واشترط (Wager G & Jefferson، 2002)[٤٢] (Siegelman،1991)[٤٨] عدة شروط قيمية يجب توافرها في المحكم الجيد، وهي أن يكون: مؤدب، وبناء، ويحترم الوقت، وشامل، وواضح، ونقدي، وموضوعي، ومنظم، ويتسم بالسرية.

وعلى المستوى العربي، اتفق كل من (الصنيع، ٢٠٠٨)[٤٩]. (خضر، ١٤١٢)[٥٠] (الشهراني، ٢٠٠٨)[٢١]؛ (حمدان، ١٩٨٩)[٥١] مع الرأي السابق، مؤكدين على خمسة شروط للمحكم هي:

- أن يمتلك معرفة أكاديمية خاصة بموضوع البحث، ليستطيع الحكم على مدى جدة وأصالة مادته ومدى تفوقها بالمقارنة بما هو متعارف عليه في الحقل العلمي.
- أن يمتلك معرفة بعلم وممارسة التقييم، تمكنه من مدى توافق البحث مع الأطر والمفاهيم التقييمية السائدة.
- أن يكون موضوعياً متجرداً عن الأهواء والاعتبارات الخاصة والعامة، ويتخذ من البحث فقط محوراً لتقييمه وحكمه دون اسم الباحث كما نلحظ أحياناً.

- أن تكون قراراته قابلة للمحاسبة وللملاحظة والعد والقياس، ولا يكفي على الإطلاق قول المحكم مثلاً: «ليس في المخطوط بحث ولا أصالة يمكن أن تستطيع» لأن مثل هذه العبارات المطلقة يصعب في أغلب الأحوال قياسها، لعموميتها الزائدة وخطورة تضميناتها الإنسانية والخلقية والعلمية بحد سواء.
- أن تكون قراراته موجهة، لا تهدف أول ما تهدف إلى الحط من قيمة البحث الذي هو بصدده وترسيبه ومنعه من النشر أو الانتشار، بقدر تقويمه للأفضل.
- القدرة على التفكير الابتكاري في مجال التحكيم العلمي المعتمد على القدرة على التفكير الكيفي المعتمد على الطلاقة والمرونة في عملية التفكير والبعد عن النمطية.
- امتلاك القدرات الفنية التي تمكنه من اكتشاف أشكال الانتحال في العلم بهدف ضبط جودة المنتج العلمي (Siegelment، 1991) [٤٨].

كما حدد (Nicholls D، 1999)[٥٢] ثلاثة شروط، يجب توافرها في تقرير المحكم، وهي:

- أن ينطبق عليه ما ينطبق على البحث وخصوصاً دعم عباراته بالاستشهادات العلمية المناسبة.
- ضرورة أن يكون النقد بناءً بدلاً من أن يكون هادماً أو عدائياً.
- تجنب عبارات النقد الجارحة فهي نوع من إساءة استخدام اللغة وغير مقبولة.

الإجراءات المنهجية للبحث

أ. أسلوب البحث: اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة التحكيم العلمي للنشر بالدوريات العلمية. وللإجابة عن تساؤلات البحث وفروضه، اعتمد الباحث على المصدر البشري في جمع البيانات، المتمثل في أعضاء هيئة التدريس الذين مارسوا عملية التحكيم العلمي للبحوث المقدمة للدوريات العلمية، والمؤتمرات والندوات العلمية، وكذا أعضاء لجان التقييم للترقيات العلمية، أو أعضاء لجان تقييم المشروعات البحثية المقدمة للحصول على منح بحثية، أو ممن شاركوا في تقييم بحوث الماجستير والدكتوراه.

ب. مجتمع البحث وحدوده: تحدد مجتمع البحث في جميع أعضاء هيئة التدريس العرب، ذوي الدرجات العلمية (أستاذ – أستاذ مشارك فقط) والعاملين في جامعة السلطان قابوس، خلال العام الدراسي 2008/2009م. وقد استبعد الباحث أعضاء هيئة التدريس الأجانب (غير العرب) من مجتمع البحث، على اعتبار أن البحث يهدف إلى قياس مستوى عملية التحكيم العلمي بالدوريات العلمية العربية فقط. ونظراً لطبيعة الهدف من البحث وهو «التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية»، فقد اقتصر البحث على الأساتذة بالكليات المنتمية إلى العلوم الاجتماعية فقط.

ج. عينة البحث وطرق اختيارها وخصائصها

اعتمد الباحث على طريقة المسح الاجتماعي الشامل في دراسة الظاهرة، حيث شملت العينة جميع الأساتذة والأساتذة المشاركين (الذين لهم الحق في المشاركة في التحكيم العلمي، وقد تم التحكيم لبحوثكم من قبل)، وعلى ذلك فإن عينة البحث تعد «عينة عمدية»، وقد قام الباحث بحصر جميع مفردات العينة من خلال قائمة الأساتذة المحددة بكل كلية من قبل إدارة الجامعة، وتم فرز الأسماء، واستبعاد جميع الأساتذة الأجانب، والأساتذة العرب (أقل من درجة أستاذ مشارك)، واختيار جميع الأساتذة العرب

والأساتذة المشـاركين(*) في اختيار مفرداتها، وقد تم اختيار ١٢٧ عضواً، تم توزيع المقياس عليهم، وقد استجاب ١١١ فقط منه، وقد تم استبعاد استمارتين لعدم اكتمال الإجابات على التساؤلات المطروحة بالاستبيان، وعلى ذلك بلغ عدد الاستمارات الصحيحة ١٠٩ استمارة صالحة لإدخال البيانات للحاسب الآلي. والجدول (١) يوضح توزيع عينة البحث على التخصصات العلمية بجامعة السلطان قابوس.

جدول ١: توزيع عينة البحث وفقا للتخصص والرتبة العلمية للمحكم

الكلية	العدد والنسبة الكلي م	الدرجة العلمية		أستاذ		أستاذ مشارك		مجموع
		%	التخصص	وافد	عماني	وافد	عماني	
الآداب	47 43.12%	8.3	التاريخ	3	-	4	2	9
		6.4	الجغرافيا	-	-	6	1	7
		4.6	الاجتماع	2	-	2	1	5
		5.5	العمل الاجتماعي	2	-	4	-	6
		8.3	المكتبات	3	-	5	-	9
		0.9	الآثار	1	-	-	-	1
		2.8	السياحة	-	-	3	-	3
		6.4	الاعلام	3	-	2	2	7
التجارة	15 13.8%	1.8	المحاسبة	-	-	3	-	2
		2.8	الاقتصاد والمالية	2	-	-	-	3
		1.8	نظم المعلومات الادارية	1	-	1	-	2
		1.8	الادارة	-	-	2	-	2
		2.8	التسويق	1	-	2	-	3
		2.8	ادارة العمليات	2	-	1	-	3
العلوم التربوية والنفسية	27 24.77%	2.8	التربية والعلوم الاسلامية	-	-	-	3	3
		11.9	المناهج وطرق التدريس	3	4	3	2	12
		5.5	الأصول والادارة التربوية	-	-	4	2	6
		1.8	التربية الفنية	1	-	1	-	2
		3.67	تكنولوجيا التعليم	1	-	3	-	4
		9.17	علم النفس	2	-	7	1	10
الحقوق	4	3.76		1	-	3	-	4
أخرى	6	5.5	من العمانيين، من تخصصات مختلفة، وقد أتموا 10 سنوات فأكثر من الخبرة ولهم انتاج علمي ومنهم من تقدم للترقية من قبل، واسندت لهم مهام تحكيمية.					6
المجموع		100		27	4	52	15	109
%				24.77	3.67	47.7	13.76	100

(*) تجدر الإشارة إلى أن هناك أساتذة مشاركين ضمن أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة، ولكنهم معينين على درجات أقل من درجتهم العلمية الأصلية: كتعيين أستاذ على درجة أستاذ مساعد، وقد تم اختيار العينة على أساس درجته العلمية وليس الدرجة المعين عليها بالجامعة.

د. أدوات البحث

قام الباحث بإعداد صحيفة استبيان على شكل مقياس، يهدف إلى تحديد أبعاد النسق التحكيمي للبحوث العلمية للنشر بالمجلات والدوريات العلمية، ومعرفة مستوى هذه الأبعاد من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس العرب بجامعة السلطان قابوس، حيث قام الباحث بإعداد قائمة بعناصر عملية التحكيم العلمي للبحث الاجتماعي (أداة الدراسة الحالية) باتباع عدد من الخطوات وهي:

١. الاطلاع على عدد من المقالات حول التحكيم العلمي، على سبيل المثال لا الحصر: (أوراق ندوة التحكيم العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2008)، كما تم الاطلاع على عدد من التقارير الدولية حول عملية التحكيم العلمي بأوروبا والولايات المتحدة (Bodon Report)[١٨].

٢. الاطلاع على الإطار النظري للتحكيم العلمي وتعريفه والمنطلقات العلمية لأساليب قياسه.

٣. الاطلاع على محددات التحكيم العلمي الجيد وخصائص المحكم المبدع التي حددتها مختلف التقارير الدولية والدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث.

في ضوء ما سبق، تم تحديد بنود أبعاد عملية التحكيم العلمي للنشر، ومن ثمّ عرضها على (١٠) من أعضاء هيئة التدريس بكليات الأداب والعلوم الاجتماعية والتربية بجامعة السلطان قابوس، لتعديل العبارات غير الواضحة أو حذف الفقرات المكررة وإضافة البنود التي يرون بأنها ضرورية في القياس إن أمكن، وتم تعديل القائمة في ضوء الملاحظات التي وردت من المحكمين، وبعد ذلك تم توزيع القائمة على أعضاء هيئة التدريس لتصنيف البنود إلى أبعاد، وأجمع المحكمون من أعضاء هيئة التدريس أن القائمة تضم تسعة أبعاد خاصة بعملية التحكيم. كما رأى غالبيتهم ضرورة إضافة محور حول رؤية أعضاء هيئة التدريس للنظام الأمثل للتحكيم العلمي، وبعداً آخر يتعلق باستبيان رؤية أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات اللازمة لتفعيل دور أطراف عملية التحكيم في الارتقاء بالمنتج البحثي. والجدول (٢) يوضح ذلك، حيث أصبحت قائمة أبعاد عملية التحكيم (٦٠) عبارة مقسمة على الأبعاد التسعة، بينما ضمت القائمة الخاصة بمتطلبات التحكيم (٦٨) عبارة، منها (٤) عبارات خاصة برؤية أعضاء هيئة التدريس لنظام التحكيم الأمثل، بينما احتوى محور متطلبات التحكيم (٦٤) عبارة، وتم تحديد كل عبارة فرعية درجة تفضيل من وجهة نظر عضو هيئة التدريس على مقياس استجابة رباعي تشير فيه الدرجة الأعلى إلى درجة التفضيل الأعلى.

هـ. صدق المقياس وثباته

١. صدق المحكمين: وتم ذلك بعرض قائمة العبارات (المقياس) على عشرة من أعضاء هيئة التدريس (أساتذة وأساتذة مشاركين، بكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية والتربية بجامعة السلطان قابوس، حيث تم الحكم على مدى ملاءمة الفقرات للبعد الذي تقيسه، ومدى ملاءمة الصياغة لتلك الفقرات. وتم إجراء التعديلات التي أسفر عنها هذا النوع من الصدق، في صياغة الفقرات، حيث جاءت نسبة الاتفاق ٩٦٪ على جميع فقرات الأبعاد.

٢. الصدق الذاتي: وهو نوع من أنواع الصدق يشير إلى الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وهذا النوع من الصدق يقوم على الدرجات التجريبية بعد التخلص من أخطاء القياس، أي أن الصدق الذاتي أو الحقيقي يعبر عما يحتويه الاختبار حقيقةً من الخاصية التي يقيسها خاليةً من أي أخطاءٍ أو شوائب، بمعنى مقدار تشبع المقياس بما يقيسه حقيقةً (عبد الرحمن،1998)[٥٢]. وقد تم حسابه بإيجاد الجذر التربيعي لقيم

معاملات ثبات «ألفا كرونبخ» للقائمة الحالية في أبعادها والدرجة الكلية، ويتضح ذلك من بيانات الجدول (٢). حيث يوضح الجدول تمتع أبعاد المقياس بدرجة كبيرة من الصدق الذاتي.

تم حساب ثبات المقياس عن طريق: التجزئة النصفية: وذلك بطريقة ألفا كرونباخ من خلال درجات تطبيق أبعاد المقياس في أسلوب التجزئة النصفية، وأسفر حساب معامل ألفا كرونباخ للأبعاد والدرجة الكلية عن البيانات الموضحة بالجدول (٢)، حيث تبين ثبات أبعاد عملية التحكيم العلمي بطريقتي التجزئة النصفية "وألفا كرونباخ" في أبعادها الفرعية والدرجة الكلية؛ مما يعول عليها في الاستخدام لقياس مستوى التحكيم العلمي.

هـ. المعالجات الاحصائية

قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة الحالية على عينة الدراسة خلال الأسبوع الأول من الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٠٩، وحتى نهايته بجميع الكليات الإنسانية بجامعة السلطان قابوس. وبعد الانتهاء من جمع البيانات، تم مراجعة استمارات البحث، ثم تم ادخال البيانات إلى الحاسب الآلي، مستخدمة الحزمة الاحصائية (SPSS) في معالجة البيانات، واستخراج النتائج. وقد استخدم الباحث المقاييس الآتية في تحليل البيانات ونتائجها:

- استخدام مقاييس الإحصاءات الوصفية (التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، والمتوسط الوزني لترتيب أبعاد المقياس،

جدول ٢ : معاملات الصدق والثبات لأبعاد مقياس التحكيم العلمي للنشر العلمي

م	محاور الاستبيان	أرقام العبارات	عدد العبارات	معامل ارتباط بيرسون	معامل الفا كرونباخ	الصدق الذاتي
	محور أبعاد مقياس التحكيم					
1	فرز الأعمال المقدمة للتحكيم وتوزيعها	1 - 7	7	0.86	0.79	0.91
2	طريقة ارسال واستقبال الأعمال العلمية	8 - 12	5	0.84	0.74	0.94
3	وضوح معايير تقييم الأعمال العلمية	13 - 16	4	0.88	0.80	0.82
4	آلية تقييم درجات البحث وتقديره	17 - 22	6	0.81	0.76	0.96
5	الوقت المخصص لعملية المراجعة	23 - 27	5	0.86	0.72	0.93
6	قرارات التحكيم واحترامها	28 - 37	10	0.87	0.75	0.86
7	موضوعية نظام التحكيم ونزاهته	39-41	3	0.76	0.79	0.90
8	القدرة على الارتقاء بجودة البحث	38،42-53	13	0.86	0.79	0.87
9	الاعتراف بحقوق المحكم وفضله	54 - 60	7	0.87	0.78	0.88
	مجموع عبارات مقياس عملية التحكيم	مج	60		0.831	0.911
محور أبعاد رؤية العينة لمتطلبات الجودة في التحكيم		أرقام العبارات	عدد العبارات	معامل ارتباط بيرسون	معامل الفا كرونباخ	الصدق الذاتي
متطلبات جودة التحكيم	النظام الأمثل للتحكيم العلمي	125 - 128	4	0.86	0.73	0.78
	دور المؤلف في الارتقاء بجودة التحكيم	110 - 124	15	0.89	0.76	0.80
	دور المحرر في الارتقاء بجودة التحكيم	61 - 75	15	0.87	0.74	0.86
	دور المحكم في الارتقاء بجودة التحكيم	76 - 109	34	0.88	0.77	0.87
	مجموع عبارات استبيان متطلبات التحكيم		68	0.91	0.82	0.86
	مجموع عبارات الاستبيان ككل		128			

والانحراف المعياري، والقوة النسبية لكل بعد) للإجابة عن تساؤلات البحث، والمتعلقة بتصورات المحكمين لأبعاد عملية التحكيم العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية بالوطن العربي، والمتطلبات الواجب توافرها لضمان جودة عملية التحكيم. وقد تم حساب الوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد من المعادلة الآتية:

ك ٤ + وزنه×ك ٣+وزنه×ك ٢+وزنه×ك ١

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{\text{وزنه}}{\text{عندها}}$$

الوزن النسبي لكل فقرة = مجموع (ك١×وزن العبارة الأولى + ك٢×وزن العبارة٢+ك٣×وزن العبارة الثالثة) مقسوماً على ٤، لأن المقياس رباعي التدريج. كما تم حساب القوة النسبية من المعادلة:

$$P\ of\ d = \frac{\text{Summation of weighted score}}{\text{No. of variables} \times N \times 4}$$

حيث N حجم العينة، ٤ قيمة أعلى وزن للمقياس، d البعد. كما تم تطبيق نفس المعادلة للحصول على القوة النسبية للمقياس ككل مع تغيير حجم العينة الى (٦٠) على اعتبار أن عدد فقرات مقياس عملية التحكيم ككل (٦٠) فقرة. كما تم حساب المتوسط الوزني لفقرات أبعاد متطلبات التحكيم أيضاً لمعرفة قوة تفضيل عينة الدراسة للفقرات، وترجيح الفقرات من حيث تفضيلاتها من قبل العينة.

• تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة لاختبار صحة الفرض الأول المتعلق «قياس دلالة الفرق بين متوسط أبعاد عملية التحكيم والمتوسط الافتراضى (٨٠٪) الذي حدده الباحث كمتوسط مقبول.

• تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لقياس الفرض الثاني المتعلق: بعدم وجود فروق بين الذكور والإناث من أعضاء هيئة التدريس حول أبعاد عملية التحكيم العلمي.

• تم استخدام اختبار (ف) تحليل التباين الأحادي لاختبار صحة الفروض الثالث والرابع المتعلقين بقياس فروق المتوسطات بين كل من: التخصص العلمي، والجنسية حيال أبعاد عملية التحكيم العلمي.

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: أبعاد عملية التحكيم العلمي للبحوث الاجتماعية بالدوريات العربية

نص السؤال الأول على: ما مستوى أبعاد عملية التحكيم العلمي للبحوث بالمجلات العلمية في ميدان العلوم الاجتماعية بالوطن العربي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق صحيفة المقياس الخاصة بذلك على عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس في مجال العلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس، وقد استخدم الباحث المتوسط الوزني لحساب متوسط كل فقرة من فقرات كل بعد، كما تم حساب المتوسط الحسابي للبعد ككل. وقد أسفرت التحليلات الاحصائية عن النتائج الموضحة بالجدول (٣)،

جدول ٣: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد عملية التحكيم العلمي بالدوريات العلمية

ترتيب الأبعاد	أبعاد مقياس عملية التحكيم العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	وزن نسبي
1	القدرة على الارتقاء بجودة العمل المقدم للنشر	29.7	10.68	22
2	قرارات التحكيم وموقف الأطراف المعنية منها	24.7	6.37	18
3	طريقة فرز الأعمال المقدمة للنشر واختيار المحكم	17.5	4.94	13
4	آلية تقييم درجات البحث وتقديره	13.7	4.23	10
5	الاعتراف بحقوق المحكم وتقدير فضله	13.0	4.78	10
6	الوقت المخصص لعملية المراجعة	11.6	4.01	8
7	طريقة المراسلات بين أطراف عملية التحكيم	9.5	2.92	7
8	وضوح معايير تقييم ومراجعة الأعمال العلمية	8.4	2.78	6
9	موضوعية عملية التحكيم ونزاهتها	8.3	2.72	6
مجموع	الأبعاد ككل	136.4	27.4	0.568

أوضحت بيانات الجدول السابق انخفاض القوة النسبية لأبعاد عملية تحكيم الأعمال العلمية للنشر العلمي بالمجلات والدوريات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، حيث لاتتعدى قوته النسبية (٥٧ ٪). وأفصحت التحليلات عن تقارب متوسطات الأبعاد تقريبا، كما جاء ترتيب الأبعاد حسب ما تم عرضه بالجدول، حيث جاء بعد قدرة عملية التحكيم على الارتقاء بجودة العمل المقدم للنشر في الترتيب الأول، يليه في الترتيب الثاني قرارات التحكيم وموقف الأطراف المعنية منها، ثم طريقة فرز الأعمال المقدمة للنشر واختيار المحكم في الترتيب الثالث، وآلية تقييم درجات البحث وتقديره في الترتيب الرابع، ثم الاعتراف بحقوق المحكم وتقدير فضله في الترتيب الخامس، ثم الوقت المخصص لعملية المراجعة في الترتيب السادس، ثم طريقة المراسلات بين أطراف عملية التحكيم في الترتيب السابع، ثم وضوح معايير تقييم ومراجعة الأعمال العلمية في الترتيب الثامن، وجاء بعد موضوعية عملية التحكيم ونزاهتها في الترتيب الأخير. ويمكن عرض ومناقشة الأبعاد على الترتيب في الآتي:

أولاً: قدرة عملية التحكيم على الارتقاء بجودة العمل المقدم للنشر

أوضحت التحليلات الإحصائية قدرة عملية التحكيم على الارتقاء بجودة العمل المقدم للنشر للرتبة الأولى ضمن أبعاد عملية التحكيم بمتوسط وزني (٧, ٢٩)، وتعكس بيانات الجدول (٤) أهم مؤشرات الارتقاء بالجودة، مرتبة وفقاً للمتوسط الوزني لكل فقرة.

أوضحت بيانات الجدول سجل قوة نسبية لاتتعدى (٥٧٪) بمتوسط حسابي (٢٩,٧٤) وانحراف معياري (١٠,٦٧)، محتلاً الرتبة الأولى ضمن أبعاد عملية التحكيم العلمي. ويمكن تفسير ذلك بأن الغاية من النشر هو الترقي العلمي دون النظر إلى الإسهام العلمي المبتكر. لقد أفصحت تعبيرات بعض حالات الدراسة أن الهدف الأساسي من النشر العلمي بالدوريات العلمية هو استيفاء متطلبات الترقي العلمي، والحصول على الدرجة الأكاديمية.

وتوضح مؤشرات الجدول ضعف عملية التحكيم على الارتقاء بجودة العمل المقدم للنشر نتيجة الصراعات المهنية والإيديولوجية، علاوة على صراعات المصالح، وغلبة االروتين، وميل نظام التحكيم بوضعه الحالي من وجهة نظر المحكمين إلى إحباط بعض الباحثين من التوجه للنشر، وإضراره بالتخصصات البينية، كما أنه يؤدي إلى تنميط الباحثين وفق نمط بحثي واحد دون إتاحة الفرصة لإبداعات منهجية جديدة، وضعف قدرته بصورته الحالية على دعم البحوث التجديدية والإبداعية، كما أنه لايستطيع

جدول رقم ٤ : المتوسط الوزني والترتيب لعبارات بعد الارتقاء بجودة البحث العلمي

رقم الفقرة	فقرات البعد مرتبة تنازليا حسب المتوسط الوزني	المتوسط الوزني	الوزن النسبي %
38	يسهم التحكيم في تطوير منهجية البحث الاجتماعي	2.94	10
48	يساعد على انتشار الفساد و الأنحراف في العلم	2.45	8
42	يضر نمط التحكيم بالباحثين المبتدئين مهنياً	2.44	8
49	يثبط عزيمة الباحثين عن تقديم أفكار راديكالية تتحدى الأفكار السائدة	2.38	8
46	يعرقل التحكيم بصورته الحالية نمو الأفكار العلمية لدى الباحثين	2.35	8
43	يضر التحكيم الحالي بالبحوث التجديدية	2.30	8
51	يستطيع كشف أشكال الانتحال و سوء التصرف في البيانات	2.30	8
47	يؤدي إلى تنميط الباحثين و فق نمط محدد	2.24	8
44	يضر بالبحوث ذات التخصصات البينية	2.21	7
45	يحبط بعض الباحثين من التوجه للنشر العلمي	2.20	7
50	يقلل من عزيمة الباحثين عن الخوض في مجالات جديدة غير المألوفة لهم	2.14	7
52	يساعد التحكيم الحالي من انتشار الصراعات المهنية و الإيديولوجية	2.02	7
53	يهدف إلى إتمام متطلبات الترقية فقط	1.77	6
	القوة النسبية للبعد		56 %

كشف أشكال التزوير المختلفة، وسوء التصرف في البيانات، وعرقلة نمو الأفكار العلمية للباحثين وإحباط عزيمتهم عن تقديم أفكار راديكالية تتحدى الأفكار السائدة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الصنيع، ٢٠٠٨) [٤٩] حول وجود (٥٠٪) من تقارير المحكمين لا يشار فيها إلى الجوانب الإيجابية، ووجود (٨٪) فقط منها تذكر عبارات مدح للدراسة، ووجود (٢٥٪) منها تبدي وجهات نظر مخالفة دون دعمها بالشواهد والأدلة المساندة، و(١٧٪) منها تشير إلى الرفض دون تقديم اقتراحات لاستكمالها، و(٣٣٪) توجه عبارات نقد عامة غير محددة، وتستخدم (١٧٪) منها كلمات هجومية لاذعة غير مركزة على نقطة محددة في الدراسة، وانتقاد (٨٪) منها منهجية الدراسة بعبارات عامة دون تحديد الأخطاء أو اقتراح تعديل مناسب، ومطالبة (١٧٪) منها بزيادة عدد الدراسات السابقة دون ذكر مبرر علمي لتلك المطالبة، ونقد (٢٥٪) منها لتوصيات الدراسة دون ذكر توجيهات محددة لتحسينها. كما دعمت نتائج الدراسة ما أشار إليه (الشخلي، ٢٠٠٨) من أن بعض المحكمين قد يحاولون عن عمد أو غير عمد كبح نظريات لايميلون إليها، كما أنهم قد يحاولون منع الباحثين المنافسين من النشر، وقد يعمدون إلى تصفية حسابات مع علماء معينين أو مدارس فكرية معينة، فهؤلاء قد يرفضون نشر بحث دون بيان السبب الواضح، أو يؤجلون نشره إلى أطول مدة زمنية. كما تتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Meadows، 1998) [١٩] (Research Councils UK 2005) [٢٠]، (Royal [٦] (Research Councils 2006A) [١٤] Society 1995) من وجود مشكلات في التحكيم تتمثل في: التحيز ضد صغار الباحثين، وعدم اكتشاف السرقات العلمية، وتأخير النشر، وتسريب الأفكار، وإحباط الباحثين والتقليل من عزيمتهم عن تقديم أفكارهم الراديكالية التي تتحدى الأفكار السائدة، وتثبط عزيمة الباحثين الذين سجلوا عدداً من الأبحاث في مجال ما من خوض مجالات جديدة، كما تتفق هذه النتائج ودراسة (Williamson، 2002) [١٠] فيما يتعلق بضعف قدرة التحكيم على تشجيع الأبحاث التي تحاول اكتشاف موضوعات غير مألوفة، وإبطاء عملية التغيير في التخصص.

وتدعم نتيجة الدراسة الراهنة رؤية (روزنيك، ٢٠٠٥) [١] حول إحباط الباحثين الجادين نتيجة استلامهم تعليقات جارحة، وأحياناً مهينة لكرامتهم، وصعوبة تجنب مثل هذه الصراعات، فكثيراً ماتتضمن تعليقات المحكمين والمحررين شيئا من الإهانة، والهجوم الشخصي على الباحث، وملاحظات أخرى تحط من قدره، ويؤكد «رزنيك» على أن هذه السلوكيات غالباً ما تنتهك مبدأ الاحترام المتبادل في العلم، فهي ضد أخلاقيات المهنة، كما أنها تضعف الثقة المتبادلة بين الباحثين والمحررين والمحكمين، فالنقد ينبغي أن يوجه إلى أفكار الباحث، ومناهجه، وحججه، وليس إلى شخصه. ويري «روزنيك» أن المحررين والمحكمين الذين يقصّرون في الالتزام بهذا المبدأ يؤذون الباحثين أو المؤلفين.

كما تتفق نتيجة: صعوبة اكتشاف الأخطاء أو الانحرافات العلمية: كالسرقات أو التزوير في البيانات مع دراسة كل من (Siegelmnt، 1991) [٤٨] حول وجود مشكلات عدة بمضمون البحوث المقدمة للنشر، بعضها يتصل بموضوعه ومدى حداثته وفائدته، وبعضها يتصل بمنهجيته وملاءمتها للموضوع وقدرة الباحث على إجراء التصميمات، والبعض الآخر يتعلق بالتحليلات الإحصائية، علاوة على المغالطات والتشوهات الإحصائية، وعدم وضوح البيانات، واعتبارات الشكل الأخرى، وغيرها من الأخطاء التي أكدها المحكمون من عينة البحث، علاوة على وجود

مغالطات وعيوب كثيرة بالبحوث العلمية مثل: التطويل والتفصيل في بيانات لاعلاقة لها بموضوع البحث، وتضارب في المعلومات والبيانات، وفقدان الأدلة الموضوعية حيال إثبات القضية، واقتباسات مضللة، ومفردات غير واضحة، وعناوين فقيرة، واعتبارات أخرى أخلاقية. كما تدعم هذه النتيجة ما توصل إليه استفتاء المعهد الصحي القومي الأمريكي (National Institutes of Health USA، 2006) [١٧] من اعتراف (٠,٣٪) من الباحثين بتزوير البيانات، واعتراف (١,٤٪) بالسرقة العلمية، وقيام (٤,٧٪) بسرقات علمية من أعمالهم أي نشر مادة علمية قد سبق نشرها من قبل دون توثيق ولم يتمكن المحكمون من كشفها. وتشير هذه الآداءات التحكيمية إلى صعوبة الارتقاء بجودة البحث العلمي.

ثانياً: قرارات التحكيم وموقف الأطراف المعنية منها

كشفت التحليلات الإحصائية بالجدول (٣) عن احتلال بعد « صنع قرارات التحكيم وموقف أطرافه منه بالدوريات العلمية العربية الرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢٤,٧٤) وانحراف معياري قدره (٦,٦٣)، وبوزن نسبي (١٨). ويوضح الجدول (٥) أهم مؤشرات وضعية قرارات التحكيم وترتيبها.

وتتباين بنود هذا البعد فيما بينها من حيث التأثير، حيث أكدت عينة الدراسة على ارتفاع القوة النسبية لكل من: احترام أطراف عملية التحكيم لقرارت التحكيم وتقدير درجة المخطوط العلمي، لاسيما من جهة المحرر، واحترام كل من الباحث والمحرر لقرارات المحكمين وملاحظاتهم، ثم جاءت بعد ذلك عوامل: التزام المحرر بمتابعة إجراء التعديلات الموصى بها والتأكيد على إرسالها للمحكم لمراجعة ما أوصى به من تعديلات لتجويد مخطوطة البحث الأصلي المقدم للنشر. ورغم ذلك، عبر البعض من عينة الدراسة عن: وجود تناقض واضح بين قرارات المحكمين حول تقييم ومراجعة البحث الواحد، وسطحية تقارير بعض المحكمين وعموميتها، وعدم تقبل الباحثين لقرارت المحكمين ورفض إجراء التعديلات الموصى بها وعدم إعادة البحث إلى المحرر، والتناقض الواضح بين المحكمين في كتابة التقارير، ومحاباة البعض تجاه البحوث المقدمة من بعض الباحثين..

ويمكن تفسير ذلك بالتناقض في أراء المحكمين حول تقييم البحث وتحكيمه، وسطحية التقارير وعموميتها، وتشدد البعض في كتابة نصوصها، ومن ثم عدم قناعة بعض الباحثين بها ورفضهم إجراء التعديلات، وربما رفض إعادة

جدول ٥: المتوسط الوزني والترتيب لعبارات بعد صياغة قرار التحكيم وموقف الباحث منها

رقم العبارة	الفقرات مرتبة حسب القوة	المتوسط الوزني	% الوزن النسبي
32	يوافق بعض المحررين على نشر بحوث رغم رفضها من المحكمين	3.00	12
33	رفض الباحث إعادة بحثه للدورية بعد التوصية بإجراء التعديلات المطلوبة	2.91	12
31	عدم احترام البعض (باحث/ محرر) لقرارات التحكيم	2.91	12
37	يرفض بعض الباحثين لقرارات التحكيم النهائية	2.80	11
36	ضعف تقبل الباحثين لملاحظات وإضافات لجنة التحكيم	2.72	11
34	عدم إعادة المحرر البحث للمحكم لمراجعة التعديلات التي أوصى بها	2.44	10
30	هناك محاباة في قرارات التحكيم بالدوريات العربية	2.14	9
28	بعض المحكمين متشددين للغاية في تقاريرهم للأبحاث	2.14	9
29	تقارير البعض من المحكمين سطحية و عامة	1.90	8
35	يوجد تناقض بيّن بين أراء المحكمين في تقييم البحث الواحد	1.76	7
	القوة النسبية للبعد		50

البحث إلى الدورية. وتؤيد هذه النتيجة ما كشفت عنه دراسة (Mulligan، 2004)[٩] (Towne et al، 2006)[٥٤] عن تباين القرارات الصادرة من المحكمين، واختلاف مستوياتها، فبعضها يكون مختصراً جداً في جملة واحدة، وبعضها طويل يسجل في عدة صفحات، والقليل يوصي بكتابة البحث من جديد. كما تتفق هذه النتيجة ودراسة (Wager et al، 2002)[٢٠] والتي كشفت عن أهم المشكلات التي تواجه محكمي المؤسسات المحلية والمتمثلة في: سطحية ملاحظات وقرارات التحكيم، حيث يأتي بعضها مفصلاً بشكل محدد ويأتي البعض الآخر عاماً وسطحياً، وتشدد البعض للغاية في كتابة التقرير، وأحيانا المحاباة، وعدم احترام قرارت التحكيم سواء من الباحث أو من المحرر، وعدم إعادة البحث المعدل للمحكم مرة أخرى لمراجعة التعديلات، والتناقض في آراء المحكمين. وأوضح تقرير مجلة (Environment Microbiology، 2006) عدة نماذج لتقارير المحكمين والمراجعين بها خلال عام ٢٠٠٥، حيث ذكرت أن بعض التقارير تأتي في جملة واحدة مثل: «أوصي برفض هذا المخطوط بأسرع ما يمكن»، أو «هذه المخطوطة جيدة جداً ومكتوبة بشكل جيد، وعموماً لا أستطيع أن أجد حتى فاصلة خطأ»، أو «هذه الورقة فقيرة جداً، وآسف على قراءتها»، أو «النسخة المراجعة بشكل إجمالي أسوء من الأصلية». كما أفصحت المقابلات الشخصية لبعض الباحثين عن تأكيدهم لعدم قناعتهم لبعض ملاحظات المحكمين نظراً لاختلافهم وتباينهم في كتابة التقارير حول البحث «أحد المحكمين يدلل على أصالة الفكرة وأهمية الموضوع، وسلامة الإجراءات المنهجية، وأحدهم ينفي ذلك تماماً». ويذكر البعض منهم أنهم اعترضوا على التحكيم، ورفضوا إرجاع البحث إلى الدورية، وقامو بنشره في دورية أخرى. ويؤكد البعض من المحكمين - حالات الدراسة - على أنهم فوجئوا بنشر أبحاث قد رفضوها، وتم نشر أبحاث أوصوا بتعديلات عليها ولم يتم إجراء التعديلات، كما قاموا بتحكيم أعمال وأوصوا بتعديلات ولم يتم عودة البحوث إليهم لمراجعة التعديلات، علاوة على أنهم أقروا بأنهم لايعرفون نتائج زملائهم المحكمين لنفس البحث، وقد أكدوا على أن هذه التجاوزات تؤدي إلى ضياع جهد المحكم ووقته، الأمر الذي يقلل من فاعلية التحكيم العلمي، ومن ثم التقليل من جودة العلم والبحث العلمي بالوطن العربي.

ويمكن تفسير تباين تقارير التحكيم بعدم كفاية عدد المحكمين المتخصصين في موضوع البحث، ومن ثم توزيع البحث على اثنين من المحكمين قد يكون أحدهما في غير تخصص موضوع البحث، وكذا اختلاف المدارس الفكرية والمنهجية للمحكمين الذين يراجعون المخطوط، الأمر الذي يؤدي إلى التباين في آراء المحكمين حول البحث ومنهجيته، وكتابة تقارير سطحية وعامة، لاتقنع بعض الباحثين، الأمر الذي يدفعهم إلى رفض إعادة البحث إلى الدورية والبحث عن وعاء نشر آخر. كما تعود سطحية التقارير وعموميتها في بعض الأحيان إلى انتشار المجاملات والعلاقات الشخصية في النشر، حيث أكد (الشهراني، ٢٠٠٨)[٢١] على أن بعض المحكمين يجامل الباحثين من خلال عدم التقييم الدقيق، والاكتفاء بالقراءة الظاهرية للبحث من دون التدقيق في نتائجه وما تم التوصل إليه مما يؤثر على سمعة المجلة ومستواها العلمي. وهناك بعض المحكمين الذين يعملون بالقول السائد «ليس بالإمكان أفضل مما كان » ويعدون مجرد قيام الباحث بإعداد بحثه والعمل على نشره في دورية علمية كافياً، ولا ينبغي أن يتم التركيز في هذه البحوث على الخبرة، والأصالة، والقيمة النفعية لها، ويؤثر كل ذلك - على المدى الطويل - على نوعية هذه البحوث وجودتها.

ثالثاً: طريقة فرز الأعمال المقدمة للتحكيم واختيار المحكم

اتضح من الجدول (٣) احتلال بعد عملية فرز الأعمال العلمية واختيارها وتوزيعها على المحكمين من ذوي التخصصات الدقيقة الرتبة الثانية، بمتوسط حسابي قدره (١٧,٥١)، وانحراف معياري قدره (٤,٩٤). والجدول (٦) يبين مؤشرات موقف عينة الدراسة من بعد طريقة اختيار البحث والمحكم.

جدول ٦ : المتوسط الوزني والترتيب لعبارات بعد فرز الأعمال العلمية واختيار المحكم

رقم العبارة	فقرات البعد	المتوسط الوزني	الوزن النسبي %
1	أعتقد أن الدوريات تتحرى الدقة في اختيار الأعمال العلمية المقدمة للنشر	2.77	16
2	يوجد فرز مبدئي للأعمال المقدمة للتحكيم بالدوريات العلمية العربية	2.70	15
3	تؤكد بعض الدوريات على مبدأ التخصص في اختيار الأعمال العلمية للنشر	2.56	15
4	توجد دوريات تنشر بحوث دون تحكيمها	2.48	14
5	أعتقد أن عملية إجراء التحكيم ببعض الدوريات العلمية العربية شكلية	2.43	14
6	يؤثر المقابل المادي للنشر على عملية اختيار العمل بالدوريات العربية	2.33	13
7	تتدخل المصالح الشخصية على عملية اختيار المحكم	2.21	13
	القوة النسبية		62

بين الجدول السابق اهتمام غالبية الدوريات العربية بعملية الفرز والتدقيق للأعمال العلمية للنشر حيث ركزت على: تحري الدقة في اختيار الأعمال العلمية المقدمة للنشر، ثم الفرز المبدئي للأعمال المقدمة للنشر بالدوريات، ثم تأكيد الدوريات على مبدأ التخصص في توزيع الأعمال العلمية على المحكمين لتحقيق الجودة في عملية التحكيم، ثم جاء مؤشر شكلية عملية التحكيم العلمي للمنتوجات العلمية، وتأثير المقابل المادي للمراجعات على عملية توزيع الأعمال العلمية، وتأثير المصالح الشخصية في مجال النشر العلمي سواء من حيث اختيار الأعمال العلمية، أو من حيث توجيهها إلى محكمين بعينهم، ونشر أعمال دون تحكيم بنسبة ضئيلة.

ورغم تحري الدقة في اختيار الأعمال للنشر، إلا أنه اتضح لجوء بعض المجلات والدوريات العلمية إلى نشر أعمالا علمية بدون تحكيم، وتدخل المصالح الشخصية في اختيار المحكِّم للعمل المقدم للنشر، وتأثير المقابل المادي في اختيار البحث وتوزيعه على المحكم.

كما تؤكد النتائج ماتوصلت إليه دراسة (الرحيلي، ٢٠٠٨) [٢٤] من وجود مشكلات تواجه محكمي المؤسسات المحلية مثل: عدم وجود فرز مبدئي للأعمال المقدمة للتحكيم من أجل التأكد من اتفاق البحث وتخصص الدورية واستبعاد البحوث غير الملائمة للنشر بالدورية، وعرض البحث على محكم واحد، وغالباً ما يكون المحرر أو أعضاء هيئة التحرير، وإرسال البحث لمحكم خارج التخصص الدقيق، علاوة على ضعف الأعمال المقدمة للتحكيم رغم الفرز المبدئي لها.

وتؤدي هذه الوضعية إلى ضعف مستوى الإنتاجية العلمية، حسبما أشار (الشهراني، ٢٠٠٨) [٢١] أن «كثيراً ما نجد أن بعض البحوث والدراسات العلمية المنشورة قليلة أو معدومة الإضافة العلمية والفائدة، ولا تنطبق عليها معايير الجدة والحداثة، والأصالة والابتكار، وهذه العوامل من أهم ضوابط التحكيم العلمي السليم، وأفصحت المقابلات الشخصية لعدد من المحكمين بالمجلات والدوريات العلمية عن

تأكيد هذه النتائج، حيث أكدوا على موافقة بعض المحررين على نشر أعمال علمية دون المستوى، نتيجة المصالح الشخصية، أو نتيجة المقابل المادي لتكاليف للنشر، فعلاقات الصداقة والزمالة تلعب دوراً في عملية النشر العلمي، كما أن توزيع الأعمال العلمية على المحكمين ينقصها الموضوعية، حيث لايتم مراعاة التخصص الدقيق والكفاءة كمعيار لمراجعة العمل العلمي وتحكيمه، بل تتدخل عوامل شخصية، وأحياناً يتعدى الأمر ذلك بقيام المحرر، أو أحد أعضاء هيئة التحرير بتحكيم ومراجعة معظم الأعمال المقدمة للنشر، كما عبرت ردود فعل بعض المحكمين من حالات الدراسة على تأثير المجاملات والعلاقات الشخصية في عملية اختيار البحوث المقدمة للنشر، وتوزيعها على المحكمين.

ورغم تأكيد البعض على تأثير العلاقات الشخصية في عملية اختيار الأعمال العلمية للنشر واختيار المحكمين، إلا أن الدراسة التحليلية أوضحت وجود دوريات علمية تتحرى الدقة في اختيار الأعمال، ومراعاة التخصص الدقيق في توزيعها على المحكمين بهدف الارتقاء بالبحث العلمي.

ويمكن تفسير انخفاض بعد عملية اختيار الأعمال العلمية المقدمة للنشر وتوزيعها على المحكمين الملائمين لموضوعاتها بغية الارتقاء بالمنتج العلمي بانخفاض النسق العلمي على المستوى العربي عموماً، وضعف قدرته على تطوير مجموعة من المعايير كضابط لعملية التحكيم، والاتفاق عليها وتوحيدها بين جهات النشر الأكاديمية والبحثية.

رابعاً: آلية تقييم درجات البحث وتقديره

أوضحت التحليلات الإحصائية بالجدول (٣) احتلال بعد: آلية مراجعة المنتج العلمي وتقدير درجته المرتبة الرابعة من وجهة نظر العينة، بمتوسط حسابي قدره (١٣,٦٥)، ويبين الجدول (٧) مؤشرات التقييم من وجهة نظر العينة.

يبين الجدول السابق ترتيب الأوزان المرجحة لمؤشرات بعد آلية التقييم على النحو الآتي: تركيز بنود التقييم والمراجعة على الجوانب المنهجية فقط، ثم إتاحة بنود التقييم الفرصة لتحقيق الموضوعية في التقييم وتقدير الدرجة الحقيقية للمنتوج العلمي، ثم تركيز بنود التقييم على شكل وثيقة البحث، يليها مؤشر وضوح بنود التقييم وتحديدها لتسهيل عملية التقييم وضمان دقتها وثباتها وثقتها، تم انخفاض حاد في بندي: ترك عملية تقدير الدرجات للمحكم كلية دون وضع بطاقة تقييم بوزن، وضمان هذه البنود الارتقاء بجودة المنتج العلمي في العلوم الاجتماعية. وعلى ذلك، تبين ضعف اهتمام الدوريات العلمية بوضع قائمة محكّمة تتضمن مجموعة من البنود تشمل تحديد قيم كافة جوانب المخطوط العلمي،

جدول ٧ : المتوسط الوزني والترتيب لعبارات بعد آلية تقييم العمل العلمي وتقديره

أرقام الفقرات	الفقرات مرتبة تنازليا	متوسط وزني	وزن نسبي %
19	تركز بنود التقييم على الجوانب المنهجية والنظرية فقط في عملية التحكيم	2.48	18
18	تهتم الدوريات بوضع بنود لتقييم شكل وثيقة البحوث	2.25	17
17	تتسم بنود التقييم بالدوريات العلمية بالوضوح والدقة	2.24	16
20	تترك غالبية الدوريات العلمية العربية عملية تقدير الدرجات للمحكم كلية	2.17	16
22	تضمن بنود التقييم المحددة الارتقاء بجودة البحث بالدوريات العربية	2.11	16
21	بنود التحكيم ببعض الدوريات تتيح الفرصة لعدم تحقيق موضوعية التقييم	1.36	17
	القوة النسبية		% 57

وتضمن تحديد درجة كل خطوة من خطوات البحث بطريقة موضوعية، وتمكن المحكِّم من تقديم مراجعة دقيقة وتقييم موضوعي صحيح، وتقديم استشارة موضوعية، تساعد المحرر على اتخاذ قرار دقيق بالنشر من عدمه، فبعض الدوريات العلمية – كما كشفت الدراسة الميدانية – تترك عملية مراجعة المخطوط العلمي وتقدير درجته للمحكم، وعدم تسليمه دليل أو قائمة ملاحظة تضمن جودة تحكيمه، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف جودة المنتج العلمي.

وأفصحت تحليلات بعض حالات الدراسة اكتفاء بعض الدوريات العلمية بتزويد المحكم بصحيفة تتضمن مجموعة محاور عامة فقط دون تحديد مثل: ملاءمة العنوان لموضوع البحث، وجدة الموضوع وأصالته، وسلامة الإجراءات المنهجية، واعتبارات الشكل، وسلامة اللغة، والإضافة العلمية، وقرار الموافقة أو الرفض فقط، دون تحديد دقيق لكل محور من هذه المحاور، ويترك الأمر كاملاً للمحكم. ومع التسليم بأمانة المحكم، وقدراته العلمية، إلا أن تزويده بدليل إرشادي مفصل بكل دقائق العمل يضمن مراجعة علمية عميقة، تنمي فكرة البحث، وتحقق موضوعية عملية التحكيم.

ويمكن تفسير عدم وجود دليل أو قائمة معايير محددة للالتزام بها في تقييم البحث وتحكيمه بحداثة النشأة لدى بعض المجلات العلمية، والانفتاح غير المحسوب أو غير المدروس في مجال إصدار المجلات ومراكز النشر في ظل التحولات الاقتصادية القائمة على الربحية، وتراكمها، ومن ثم الاستثمار في مجالات النشر بصرف النظر عن الجودة، أو التأكيد على قيم الإعلاء من شأن المعرفة العلمية، وتطوير العلم، الأمر الذي يؤدي إلى التهاون في عملية التحكيم ونشر بحوث دون تدقيقها وانتقاء الثمين منها، ورفض ما دون ذلك، وهذا الأمر وفق ما توصلت إليه دراسة (جودة، ٢٠٠٩) [٥٥] ساهم في استمرار حالة عجز مجتمعاتنا العربية عن بلورة مجتمع المعرفة، وعدم الانتقال إلى مستوى المجتمعات القائمة على اقتصاد المعرفة.

خامساً: بعد الاعتراف بحقوق المحكم

كشفت بيانات الجدول (٣) عن انخفاض واضح في مستوى الاعتراف بحقوق المحكمين، سواء المادية أو الأدبية، الأمر الذي يؤثر على جودة أدائهم في عملية المراجعات والتقييم للبحوث، حيث احتل الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (١٣,٠٢) ضمن أبعاد عملية التحكيم. والجدول (٨) يبين نتائج التحليل الاحصائي لأوزان فقرات البعد.

جدول ٨: المتوسط الوزني والترتيب لعبارات بعد الاعتراف بحقوق المحكمين

رقم العبارة	الفقرات مرتبة تنازلياً	متوسط وزني	وزن نسبي %
58	تدرج الدوريات أسماء المحكمين ضمن هيئة التحرير	2.43	19
54	ترسل الدوريات العلمية خطاب شكر أو شهادة تقدير للمحكم	2.27	17
57	توضح الدوريات الإضافات الفنية التي أضافها المحكم لمضمون البحث	1.90	15
56	تعلن الدوريات الحقوق الأدبية للمحكمين من حيث الوقت و الجهد	1.89	15
55	تسجل الدوريات العلمية أسماء المحكمين على البحث بعد نشره	1.65	13
60	تمنح الدوريات المحكم مستحقاته المالية بسرعة	1.46	11
59	تتلاءم المستحقات المالية للمحكمين مع الجهد المبذول	1.43	11
	القوة النسبية		% 47

اتضح من الجدول السابق تأكيد غالبية مفردات العينة عن عدم كفاية الحقوق المادية مقابل عملية المراجعة والتقييم، حيث جاءت في نهاية الترتيب بوزن مرجح ضعيف جداً، يليها عدم سرعة حصول المحكم على مستحقاته المالية، رغم الجهد المضني لعملية المراجعة والتقييم، وعدم إشارة الدوريات العلمية لأسماء المحكمين على البحوث بعد النشر كحق أدبي من حقوقهم والاعتراف بفضلهم في تطوير وتجويد العلم، أو تسجيل أسمائهم ضمن هيئة التحرير، أو إرسال خطاب شكر للمحكم مقابل إجراء عمليات المراجعة والتقييم، أو توضيح الإضافات التي قدمها المحكم لتجويد البحث.

ورغم أن إيكال التحكيم للأستاذ يعد شرفاً في حد ذاته إلا أن المجهود الذي يبذله المحكم في مراجعة وتطوير البحث لابد أن يكافأ عليه، لاسيما في ظل الضغوط الحياتية والانشغالات المتعددة حتى يشعر بالتقدير والاحترام. كما أفصحت المقابلات الشخصية مع بعض حالات الدراسة عدم رضائهم عن المقابل المادي الذي يتقاضونه نظير تحكيمهم للبحث، واستلامهم هذا المقابل الضئيل بعد مدة طويلة قد تصل إلى أكثر من سنة في بعض الأحيان، كما استاء بعضهم من بعض ردود الفعل تجاه أحكامهم وتقاريرهم، حيث أشارو إلى أن البعض يتهمهم بالتعسف، والبعض يعتبر الدقة في المراجعة تعسفاً أو تشدداً، وكثير من الدوريات لاتعلن عن هوية المحكم وهذا يلغي حقهم الأدبي في الجهد والوقت والاقتراحات التي قدموها لتحسين العمل العلمي، لاسيما في تحكيم الأعمال المتميزة.

سادساً: الوقت المحدد لعملية الفحص والتقييم

أوضحت بيانات الجدول (٣) احتلال بعد «الوقت الزمني المحدد لعملية التحكيم العلمي في مجال العلوم الاجتماعية» الرتبة الرابعة بين أبعاد عملية التحكيم ككل، ومن ثم انخفاض مستوى هذا البعد، حيث متوسط حسابي قدره (١١,٥٥)، والجدول (٩) يبين نتائج وترتيب فقرات البعد.

وأفصحت التحليلات الإحصائية للأوزان المرجحة لعناصر بعد الوقت المخصص لتحكيم العمل العلمي تأثير كل من: ضغوط العمل، وانشغالات المحكم على الوقت المخصص لتقديم مراجعات جيدة للبحث، رغم تعبيرهم عن كفاية الوقت المخصص لعملية المراجعة والتقييم من وجهة نظر عينة البحث، بالإضافة إلى ضيق الوقت المخصص للباحثين لمراجعة ملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المطلوبة على البحث، إرسال عدة أبحاث لمحكم واحد في نفس الوقت أو في فترات زمنية متقاربة.

جدول ٩ : المتوسط الوزني والترتيب لعبارات بعد الوقت المخصص لعملية التحكيم

رقم العبارة	الفقرات مرتبة تنازلياً	متوسط وزني	وزن نسبي %
23	عدم كفاية الوقت المخصص للمحكم	2.82	24
24	ضيق الوقت المخصص لإجراء الباحث للتعديلات الموصى بها من التحكيم	2.66	23
25	إرسال عدة أبحاث لمحكم واحد في فترات زمنية متقاربة	2.41	21
27	تؤثر انشغالات المحكم على الوقت المخصص لتقديم مراجعات جيدة للبحث	1.90	17
26	تؤثر ضغوط العمل على الوقت المحدد للمحكم	1.74	15
	القوة النسبية		% 58

وعبرت حالات الدراسة من المحكمين عن تعرض بعضهم لمجموعة من الضغوط، منها ما يتعلق بالعبء التدريسي في المؤسسة التي يعمل بها، والمهام الوظيفية الملقاة على عاتقه، وانشغالاتهم بأعمال إدارية أو أكاديمية، أو مشاركات في لجان استشارية متعددة، بالإضافة إلى ضغوط خارجية أخرى، وتسهم هذه الضغوط الشخصية والخارجية وفقاً لما أكدته دراسة (الشهراني، ٢٠٠٨)[٢١] في التأثير على مستوى التحكيم العلمي للأبحاث في بعض الأوقات. أما عدم كفاية الوقت الذي تحدده المجلة للمحكم لعملية المراجعة قد يجعل المحكم يقوّم على عجل، وتحت ضغط الوقت، ويؤثر ذلك على مستوى التقييم للبحث. لقد أشارت (الجرف، ٢٠٠٨) عن أن بعض الدوريات تمنح المحكم أسبوعين لمراجعة البحث، وشهرين فقط لتحكيم الكتاب المؤلَّف أو المترجم، وأحياناً إرسال بحوث إلى التحكيم قبل إجازة الصيف. كما أشار تقرير (Parliamentary of Science and Technology, 2002)[٢٤] إلى أن عملية التحكيم لكل من النشر والتمويل تتسم بالبطء وضعف الفاعلية، حيث يأخذ المحكمين وقتاً يصل إلى (٦) شهور في الوصول إلى قرار بالنشر، وفسر التقرير ذلك بعوامل منها: ضعف التزام المحكمين بالمواعيد المحددة للتحكيم (٥٠٪) تقريباً، والتضارب فيما بينهم حيال قرارات التحكيم، وتشددهم في التقييم، وزيادة عدد البحوث الموجهة إليهم لتقييمها.

كل هذه الضغوط قد تحول دون قيام المحكم بمسؤوليته الأكاديمية نحو تحكيم البحوث العلمية، وتؤثر تأثيراً واضحاً على جودة عملية تحكيم الأعمال العلمية المقدمة للنشر، ومن ثم صعوبة إيجاد وقت كافٍ لإتمام عملية التحكيم والتقييم الموضوعي للمنتجات العلمية. وأشارت استجابات بعض المحكمين خلال المقابلات الشخصية إلى أن الضغوط المتعددة الملقاة على عاتقهم مع ضيق المدة المحددة لعملية التقييم والمراجعة تؤثر تأثيراً واضحاً على كفاءة المراجعة، ودقة التقييم، وقدرتها على الإسهام في تطوير فكرة المخطوط العلمي، حيث تصبح عملية التحكيم شكلية، تنقصها الدقة العلمية والموضوعية، وتجعل بعض المحكمين يتسمون بالتساهل والتهاون في تحكيم البحوث العلمية، ويصبح تقييمهم للبحث مجرد آداء روتيني لاستكمال إجراءات النشر لدى بعض الدوريات العلمية. وتتزايد هذه الحالة عندما يرسل للمحكم أكثر من بحث سواء من دورية واحدة أو أكثر من دورية في نفس الوقت.

سابعاً: طبيعة المراسلات بين أطراف عملية التحكيم

أوضحت بيانات الجدول(٣) احتلال بعد طريقة التراسل المتبعة لدى الدوريات العلمية في مجال إجراءات عملية التحكيم العلمي، لاسيما في ظل تطور التقنيات الإتصالية الإلكترونية

جدول رقم (١٠) المتوسط الوزني والترتيب لعبارات بعد نظام التراسل بين أطراف عملية التحكيم

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الوزني	الوزن النسبي %
9	نادراً ما تلجأ الدوريات إلى المراسلات الإلكترونية في تسهيل إجراءات التحكيم	2.31	24
8	تعتمد الدوريات العلمية العربية على المراسلات البريدية التقليدية	2.22	23
12	الاعتماد على المراسلات التقليدية تؤدي إلى عدم استرجاع البحوث	1.68	18
10	تؤخر المراسلات البريدية التقليدية وصول البحث لجميع الأطراف	1.65	17
11	تؤدي المراسلات البريدية التقليدية إلى طول فترة انتظار البحث للنشر	1.61	17
	القوة النسبية		% 48

بمتوسط حسابي (٩,٤٨)، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر عملية النشر العلمي للبحوث المقدمة، ومن ثم فقدان بعض الباحثين للاستحقاق وميزة السبق العلمي، والجدول (١٠) يوضح ترتيب مؤشرات واقع المراسلات بين أطراف عملية التحكيم.

تعكس بيانات الجدول السابق وجود بوادر واضحة في استخدام بعض المجلات العلمية المراسلات الإلكترونية في التواصل بين أطراف عملية التحكيم العلمي للمنتج البحثي، رغم انخفاض قوته النسبية، بالاضافة إلى مجموعة مؤشرات أخرى أهمها: الاعتماد على التراسل البريدي التقليدي في تسهيل إجراءات التحكيم الرتبة الثانية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استرجاع الأعمال العلمية، والتأخير في وصول المنتوجات البحثية، وطول فترة انتظار البحث للنشر. وبناءً على ذلك، مازالت تعتمد أغلب الدوريات العلمية على المراسلات التقليدية، رغم تطور التراسل البريدي الإلكتروني، الأمر الذي يشكل ما يسمى «بفجوة النشر»، وهي تتشكل من طول الفترة الزمنية بين تاريخ قبول المخطوط وتاريخ نشره، ويؤكد ذلك وجهة نظر (البداينة، ٢٠٠٨)[٥٦] التي ترى أن متوسط فجوة النشر تصل إلى (٧) أشهر، وهي تتباين من مجلة لأخرى. وأفصحت بعض المقابلات الشخصية عن طول فترة النشر بسبب التأخير في المراسلات، حيث تستغرق المراسلات في المرة الواحدة حوالي ثلاثة أشهر، وقد عايش الباحث هذه المشكلة مرات عدة، لاسيما مع المجلات خارج الوطن، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير فكرة البحث، وعدم تحقيق الأسبقية لها كاستحقاق علمي. ويؤكد ذلك ما أشارت إليه دراسة كل من (الربيش، 2008) [٤٠].

(Bodon، 1990)[١٨] من حيث سيادة حالة البطء في استخدام المراسلات البريدية التقليدية، وعدم وصول البحث أحياناً لأحد الأطراف، وتأخره أحياناً أخرى للمحكم، لاسيما في حالة البحث المقدم من دولة والمحكم في دولة أخرى، علاوة على مشكلات المواصلات. ويمكن تفسير ذلك بعدم تمكن بعض المحكمين من مهارات توظيف هذه التقنيات، وقد لايكون لبعضهم بريد إليكتروني، ومن ثم تشكل عملية استقبال البحوث، وتحكيمها، وإعادة إرسالها لجهات النشر صعوبة بالغة لديهم مما يدفعهم للاعتذار عن التحكيم، علاوة على ضعف القدرات البشرية العاملة في إدارة الدوريات أو المجلات، وربما لضعف تعامل بعض الباحثين أو المحكمين أو المحررين في استخدام خدمات الإنترنت.

ثامناً: وضوح معايير التحكيم العلمي

كشفت التحليلات الإحصائية بالجدول (٣) عن احتلال بُعْد معايير عملية التحكيم بالمجلات العلمية الرتبة الثامنة، حيث سجل متوسط حسابي (٨,٣٦) وانحراف معياري قدره (٢,٧٨)، احتل

جدول ١١: المتوسط الوزني والترتيب لعبارات بعد وضوح معايير التحكيم العلمي

رقم العبارة	فقرات البعد وترتيبها تنازليا حسب الوزن النسبي	متوسط وزني	النسبة ٪
16	تضمن معايير التحكيم الحالية الجودة في معظم البحوث بالدوريات العربية	2.22	27
13	تعلن غالبية الدوريات العلمية عن معايير التحكيم المعمول بها	2.17	26
14	معايير التحكيم الموضحة ببعض الدوريات غير كافية	2.07	25
15	تختلف معايير التحكيم من دورية إلي أخري	1.88	23
	القوة النسبية		% 52

بها الرتبة قبل الأخيرة. ويبين الجدول (١١) مؤشرات ضعف بعد معايير التحكيم وترتيبها أفصحت بيانات الجدول السابق أولوية مؤشر قدرة معايير التحكيم على ضمان جودة البحوث المقدمة للنشر العلمي، والإعلان عن المعايير المعمول بها في الدورية، وتباين المعايير بين الدوريات المختلفة وغياب معايير موحدة على المستوى العربي، وعدم كفاية المعايير على ضبط عملية التحكيم والارتقاء بجودة المنتج العلمي في العلوم الاجتماعية.

ورغم انخفاض ترتيب بعد معايير التحكيم العلمي، إلا أنه تبين وضوح معايير النشر والتحكيم في الدوريات العلمية، وحصولها على أعلى الأوزان المرجحة، وربما يفسر ذلك، بخلط مفردات العينة بين ضوابط النشر ومعايير التحكيم العلمي، ذلك أن معايير قبول البحث ونشره تتطلب التزام الباحث بمراعاة مجموعة الشروط التي تتفق وسياسة النشر في الدورية، ومن ضمن الشروط المعلنة: حصول البحث على موافقة المحكمين بالنشر أم لا، لكن لم تعلن أي دورية ضوابط التحكيم الدقيقة التي يمكن أن تساعد الباحثين مسبقاً بمراعاتها واستيفائها، وإن كانت معروفة ضمناً لدى الباحثين.

كما تبين من التحليلات الإحصائية عدم كفاية المعايير والشروط المعلنة بالدوريات، وتباينها بين المجلات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاج الباحث الواحد عدة مناهج مختلفة في بحوثه، كأن يلتزم بضوابط معينة لإحدى الدوريات، ويفاجأ برفض بحثه من دورية أخرى نتيجة اعتماده على الشروط والمعايير التي أوصى بها المُحكِّمون في بحوث سابقة له بمكان نشر آخر، مما يدفع الباحثين إلى الوقوع في حيرة من أمرهم. وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة (الربيش، 2008)[٤٠] (الشهراني، 2008)[٤١] على الاختلاف البيِّن في شروط وضوابط النشر بين المجلات، والمراكز العلمية، مما يؤدي إلى وقوع الباحثين في مشكلات نتيجة عدم معرفتهم بها. ونتيجة للتفاوت الواضح في معايير وضوابط النشر، أوضحت التحليلات الإحصائية ضعف فعالية الضوابط المعمول بها في الدوريات العلمية في ضمان جودة الإنتاج العلمي بالعلوم الاجتماعية.

ويفسر سبب «عدم الإلتزام بالضوابط والمعايير الأساسية في التحكيم» بتوجه جهة النشر إلى الكسب المادي في ظل سيادة القيم المادية والكسب السهل والسريع، فنادراً ماترفض أبحاثاً مقدمة إليها، و تقبل البحوث والدراسات في أحياناً كثيرة وتنشرها دون إجراء تعديلات بعد التحكيم، وقد تتم الموافقة على النشر بدون تحكيم، ويؤدي هذا إلى تدني مستوى البحث العلمي، ويفقده أهميته ومصداقيته.

تاسعاً: موضوعية عملية التحكيم ونزاهتها

كشفت الدراسة كما تبين من الجدول (٣) عن انخفاض مستوى الموضوعية لعملية التحكيم العلمي، حيث سجل هذا البعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (المحكمين) العرب بجامعة السلطان قابوس متوسط حسابي (٨,٣٣) وانحراف معياري قدره (٢,٧٢)، وقد جاء ترتيب هذا البعد في نهاية الترتيب، واسفرت نتائج التحليل عن ترتيب مؤشرات الموضوعية كما هو مبين بالجدول (١٢)

جدول ١٢: المتوسط الوزني والترتيب لعبارات بعد موضوعية نظام التحكيم ونزاهته

رقم العبارة	فقرات البعد وترتيبها تنازلياً حسب الوزن النسبي	متوسط وزني	وزن نسبي %
41	يحقق مبدأ النزاهة	2.83	34
39	يحقق مبدأ الموضوعية	2.80	34
40	يحقق مبدأ العدالة	2.72	33
	القوة النسبية		% 69

أوضحت بيانات الجدول السابق اتفاق شبه تام بين أفراد العينة على انخفاض أبعاد الثقة في نظام التحكيم العلمي القائم وصدقه بالدوريات العلمية العربية، من حيث: قدرته على تحقيق الموضوعية والنزاهة في النشر العلمي، وتبين تساوى الأوزان الثلاثة، الأمر الذي يؤكد ارتباط القيم الثلاث معاً، وضعف قدرة نظام التحكيم للنشر العلمي على تحقيق الثقة والصدق لدى المجتمع العلمي العربي.

وتؤكد هذه النتيجة ما أشار إليه (الربيش، ٢٠٠٨)[٤٠] (الصنيع، ٢٠٠٨)[٤٩] بخصوص عدم الواقعية في التحكيم، أي البعد عن الإنصاف والعدل في النتيجة التي يؤول إليه الإنتاج العلمي، وذاتية بعض المحكمين في كتابة التقارير. وأفصحت المقابلات الشخصية لبعض المحكمين عن وجود بعض حالات عدم النزاهة في التحكيم، وتدخل المصالح الشخصية والمجاملات، ويذكر البعض منهم أن ميدان التحكيم تتدخل فيه عوامل أخرى: كالوساطة، وتقديم الهدايا، والعلاقات الشخصية، وكلها أمور تفقد عملية التحكيم موضوعيتها، وتؤدي إلى ضعف البحث العلمي، وتشيع عدم الثقة والمصداقية في نظام التحكيم والنشر العلمي. كما ذكر البعض من حالات الدراسة: أن تدخل المجاملات والمصالح الشخصية في التحكيم والنشر يؤدي إلى تعطيل نشر بعض البحوث لباحثين وتفضيل الآخرين، مما يؤدي إلى اكتساب حق السبق في النشر لأفراد لا يستحقونها، بينما يحرم آخرون من هذا الحق، علاوة على تعطيل نشر أعمال لباحثين يمكن أن تؤخر مواعيد تقدمهم للجان الترقيات.

ولا تختلف هذه الاستنتاجات مع نتائج التقارير الدولية، حيث كشف تقرير مجالس الأبحاث البريطانية (Research Councils UK2005)[٢٠] (Research Councils UK 2006 A)[٦] (Research Councils UK 2006 B)[١٢] عن عدم حيادية المحكمين، كما تدعم ما أشار إليه (Schneider، 2006)[١١] على أن المحكمين بشر لذا فإن للتحكيم مثالب تشمل: التقلب وعدم الثبات والانحياز ضد جنس الباحث والإهمال وعدم الأمانة. وتتمثل الذاتية في التحكيم العلمي من وجهة نظر (Williamson، 2002)[١٠] في رفض المحرر للبحث دون إرساله إلى المحكمين واختيار المحرر للمحكمين، والتحيز وهو التمييز ضد المؤلفين بسبب الجنسية واللغة والجنس والجامعة التي ينتمي إليها.

ويمكن تفسير ضعف قدرة نظام التحكيم الحالي بالدوريات العلمية على تحقيق النزاهة والموضوعية واستمرار حالة الذاتية في العلم عموماً والتحكيم خصوصاً، بعدم وجود ضوابط مقننه وواضحة، تحد من المجاملات والمصالح الشخصية، وتمنع الاجتهاد الخاطئ المبني على أسس غير صحيحة بالتواجد في أروقة العمل الأكاديمي في هذا المجال، ونقص خبرة بعض المحكمين في مجال التحكيم، أو انتشار صراعات المصالح في مجال العلم، أو المعرفة بأصحاب البحوث التي يقومون بتحكيمها، أو السرعة في التحكيم، والسعي وراء المقابل المادي من التحكيم، أو القصور المعرفي بموضوع البحث موضع التحكيم، أو لعدم إدراكه للدور الذي يقوم به في مجال النشر العلمي من خلال التقييم الدقيق للأبحاث، وما يترتب عليه من قيمة علمية للبحث.

ثانياً: التحقق من صدق فروض الدراسة

١- مستوى أبعاد عملية التحكيم

نص الفرض الأول على أنه: لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسط أبعاد عملية التحكيم العلمي كما يراه أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس وبين المتوسط المتوقع (٨٠ ٪) كمستوى افتراضي مقبول عند مستوى (٠,٠٥).

وللتحقق من صحة الفرض، استخدم الباحث اختبار (ت) لعينة واحدة، حيث يفيد هذا الاختبار في اكتشاف وجود فروق معنوية لمتوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة عن قيمة ثابتة Constant، إضافة إلى إمكانية تقدير فترة ثقة لمتوسط المجتمع Confidence Interval. وأسفرت التحليلات الإحصائية عن النتائج الموضحة بالجدول الآتي: رقم (١٣).

يلاحظ من الجدول (٤) أن مستوى عملية التحكيم العلمي بأبعادها التسعة منخفضة وأقل من ٨٠٪، حيث كانت قيم (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية على جميع الأبعاد وعلى أبعاد المقياس ككل، وفي اعتقاد الباحث، فإن ذلك يرجع إلى ضعف مراعاة التخصص الدقيق في اختيار المحكمين، أو قيام بعض رؤساء التحرير بتحكيم الأعمال العلمية المقدمة للنشر، وانتشار بعض المجاملات والاعتبارات الشخصية في عملية النشر العلمي، بالإضافة إلى ضعف استجابة الباحثين والمؤلفين لملاحظات وتوجيهات التحكيم العلمي، ومن ثم شكلية العملية التحكيمية في بعض جهات النشر، علاوة على فقدان بعض الدوريات العلمية للأسس العلمية الدقيقة لعملية التحكيم وأهدافها.

٢. أثر النوع في مستوى أبعاد عملية التحكيم

نص الفرض الثاني على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (< ٠,٠٥) بين متوسطي الذكور والإناث من أساتذة جامعة السلطان قابوس (عينة الدراسة) حول مستوى عملية التحكيم العلمي للنشر، وللتحقق من صحة الفرض، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين، وأسفر التحليل الإحصائي عن النتائج الموضحة بالجدول رقم (١٤):

جدول ١٣: نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة للكشف عما إذا كان مستوى أبعاد عملية التحكيم العلمي يقل عن مستوى ٨٠٪ عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

درجة الحرية (١٠٨) حجم العينة = ١٠٩

أبعاد عملية التحكيم العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الفرق عند 80%	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
اختيار الأعمال المقدمة للتحكيم وتوزيعها	17.5	4.9	-62.48	-131.96	دالة عند ≤ 0.01
طريقة إرسال واستقبال الأعمال العلمية	9.5	2.9	-70.5	-252.1	دالة عند ≤ 0.01
معايير تقييم ومراجعة الأعمال العلمية	8.4	2.8	-72.2	-268.9	دالة عند ≤ 0.01
آلية تقييم درجات المنتج العلمي وتقديره	13.7	4.2	-76.2	-163.9	دالة عند ≤ 0.01
الوقت المخصص لعملية المراجعة	11.6	4.0	-69.2	-178.1	دالة عند ≤ 0.01
قرارات التحكيم واحترامها	24.7	6.4	-56.46	-90.6	دالة عند ≤ 0.01
موضوعية نظام التحكيم ونزاهته	8.3	2.7	-72.2	-274.8	دالة عند ≤ 0.01
القدرة على الارتقاء بجودة البحث	29.7	10.7	-52.3	-48.7	دالة عند ≤ 0.01
الاعتراف بحقوق المحكم وتقدير فضله	13.0	4.8	-67.9	-146.2	دالة عند ≤ 0.01
البعد ككل	136.4	27.41	-51.2	-21.5	دالة عند ≤ 0.01

جدول ١٤ : يبين دلالة الفروق بين النوع حول أبعاد فاعلية عملية التحكيم العلمي للنشر

حجم العينة = 109 حجم الذكور = 96 حجم الإناث = 13 درجة الحرية = 107

البعد	النوع	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
اختيار الأعمال المقدمة للتحكيم وتوزيعها	ذكور	17.4	5.1	-0.6	غير دالة
	إناث	18.4	3.5		
طريقة إرسال واستقبال الأعمال العلمية	ذكور	9.4	3.0	- 1.08	غير دالة
	إناث	10.3	2.0		
معايير تقييم ومراجعة الأعمال العلمية	ذكور	8.4	2.9	- 0.07	غير دالة
	إناث	8.3	1.3		
آلية تقييم درجات المنتج العلمي وتقديره	ذكور	13.9	4.4	1.9	غير دالة
	إناث	11.6	1.7		
الوقت المخصص لعملية المراجعة	ذكور	11.4	4.2	- 1.2	غير دالة
	إناث	12.8	2.6		
قرارات التحكيم واحترامها	ذكور	24.9	6.6	0.6	غير دالة
	إناث	23.6	3.8		
موضوعية نظام التحكيم ونزاهته	ذكور	38.3	10.9	0.019	دالة
	إناث	36.8	13.4		
القدرة على الارتقاء بجودة البحث	ذكور	29.7	10.8	- 0.12	غير دالة
	إناث	30.1	11.2		
الاعتراف بحقوق المحكم وتقدير فضله	ذكور	12.8	4.3	- 1.15	غير دالة
	إناث	14.5	7.6		
البعد ككل	ذكور	136.4	27.6	0.98	غير دالة
	إناث	136.2	26.8		

كشفت التحليلات الإحصائية كما بالجدول (٥) عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من المحكمين حول أبعاد مقياس التحكيم العلمي ككل عند مستوى (٠,٠٥)، حيث كانت قيم (ت) المحسوبة أقل من قيمة (ت) الجدولية على جميع أبعاد المقياس، بناءً على ذلك، يتم قبول الفرض الثاني، ومن ثم فإن هناك اتفاق بين الذكور والإناث بشكل عام حول انخفاض مستوى التحكيم العلمي للنشر بالدوريات العربية. ورغم هذا الاتفاق، إلا أنه تبين وجود فروق دالة عند مستوى (٠,٠١) لصالح الذكور حول بعد موضوعية نظام التحكيم العلمي. ويمكن تفسير ذلك، بشعور الإناث بالتحيز لصالح الرجال في مجال البحث العلمي، أو ربما يعود إلى ضعف إسهام النساء في كم النشر العلمي.

٣. أثر متغير الجنسية في مستوى أبعاد التحكيم العلمي

نص الفرض الثالث على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في مستوى عملية التحكيم العلمي للنشر من منظور أساتذة جامعة السلطان قابوس تعود إلى جنسيات أعضاء هيئة التدريس (عينة البحث). وللتحقق من صحة الفرض، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One-way Anova (ف)، وأسفرت

عملية التحليل الإحصائي عن النتائج الموضحة بالجدول رقم (١٥):

جدول ١٥: دلالة الفروق بين الجنسيات العربية حول أبعاد فاعلية عملية التحكيم العلمي للنشر

البعد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الاحصائية
اختيار الأعمال المقدمة للتحكيم وتوزيعها	بين المجموعات	253.3	3	48.4	3.7	دالة عند 0.01
	خلال المجموعات	2385.9	105	22.7		
	المجموع	2639.3	108			
طريقة إرسال واستقبال الأعمال العلمية	بين المجموعات	25.7	3	8.6	1.00	غير دالة
	خلال المجموعات	895.6	105	8.6		
	المجموع	921.2	108			
معايير تقييم ومراجعة الأعمال العلمية	بين المجموعات	248.3	3	82.8	14.8	دالة عند 0.01
	خلال المجموعات	586.7	105	5.6		
	المجموع	835.0	108			
آلية تقييم درجات المنتج العلمي وتقديره	بين المجموعات	267.9	3	89.3	5.64	دالة عند 0.01
	خلال المجموعات	1660.7	105	15.8		
	المجموع	1928.8	108			
الوقت المخصص لعملية المراجعة	بين المجموعات	34.9	3	11.6	0.71	غير دالة
	خلال المجموعات	1704.1	105	16.2		
	المجموع	1738.9	108			
قرارات التحكيم واحترامها	بين المجموعات	561.7	3	187.2	5.15	دالة عند 0.01
	خلال المجموعات	3817.1	105	36.3		
	المجموع	4378.8	108			
موضوعية نظام التحكيم ونزاهته	بين المجموعات	2240.9	3	746.9	0.73	غير دالة
	خلال المجموعات	11183.3	105	106.5		
	المجموع	13424.3	108			
القدرة على الارتقاء بجودة البحث	بين المجموعات	1962.2	3	654.0	6.5	دالة عند 0.01
	خلال المجموعات	10556.5	105	100.5		
	المجموع	12518.8	108			
الاعتراف بحقوق المحكم وتقدير فضله	بين المجموعات	121.7	3	40.6	1.81	غير دالة
	خلال المجموعات	2347.2	105	22.4		
	المجموع	2468.9	108			
البعد ككل	بين المجموعات	12438.2	3	4146.1	6.33	دالة عند 0.01
	خلال المجموعات	68720.2	105	654.5		
	المجموع	81158.4	108			

أوضحت نتائج التحليلات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المحكمين بالأقطار العربية حول أبعاد مقياس التحكيم العلمي ككل عند مستوى (٠,٠١)، حيث كانت قيم (ف) المحسوبة (٦,٣٣) أكبر من قيمة (ف) الجدولية على أبعاد المقياس ككل، وعلى ذلك، هناك تباين بين آراء أعضاء هيئة التدريس من الجنسيات المختلفة بجامعة السلطان قابوس حول أبعاد عملية التحكيم بين الأقطار العربية. وعلى ذلك، نرفض الفرض الصفري (الثالث). ورغم وجود فروق دالة عند مستوى (٠,٠١) على مستوى المقياس ككل، إلا أنه اتضح عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسيات فيما يتعلق بأبعاد كل من: طريقة التراسل، والوقت المخصص لعملية التحكيم، وموضوعية عملية التحكيم، والاعتراف

بحقوق المحكم. وبناءً على ذلك، فإن هناك اتفاق بين الجنسيات العربية في الشكوى بخصوص المراسلات، والتراسل، والوقت المخصص للتحكيم، وموضوعيته، علاوة على حقوق المحكم. ويمكن تفسير ذلك بلجوء الكثير من الباحثين إلى النشر خارج البلاد (دولياً)، علاوة على تحري بعض الدوريات الدقة في التحكيم، الأمر الذي يدفعها إلى الاعتماد على محكمين من الخارج، ومن ثم طول فترة المراسلة بالنسبة للباحث، وقصرها بالنسبة للمحكم، علاوة على اعتماد أغلب جهات النشر على الطرق البريدية التقليدية في التواصل بين أطراف عملية التحكيم رغم تطور نظم الاتصال في ظل التقدم العلمي.

٤. أثرمتغير التخصص العلمي في مستوى أبعاد التحكيم العلمي

نص الفرض الرابع على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (٠,٠٥) في مستوى التحكيم العلمي للنشر من منظور أساتذة الجامعة تعود إلى نوع التخصص العلمي لعضو هيئة التدريس. وللتحقق من صحة الفرض، استخدم الباحث مقياس تحليل التباين الأحادي، وأسفرت عملية التحليل الإحصائي عن النتائج الموضحة بالجدول رقم (١٦):

جدول ١٦: دلالة الفروق بين التخصصات العلمية للبحوث حول أبعاد عملية التحكيم العلمي للنشر

البعد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
اختيار الأعمال المقدمة للتحكيم وتوزيعها	بين المجموعات	383.5	11	34.9	1.49	غير دالة
	خلال المجموعات	2255.7	97	23.3		
	المجموع	2639.2	108			
طريقة إرسال واستقبال الأعمال العلمية	بين المجموعات	250.9	11	22.8	3.30	دالة عند مستوى 0.01
	خلال المجموعات	670.3	97	6.9		
	المجموع	921.2	108			
معايير تقييم ومراجعة الأعمال العلمية	بين المجموعات	213	11	19.4	3.02	دالة عند مستوى 0.01
	خلال المجموعات	621.9	97	6.4		
	المجموع	835	108			
آلية تقييم درجات المنتج العلمي وتقديره	بين المجموعات	301.7	11	27.4	1.63	غير دالة
	خلال المجموعات	1627	97	16.8		
	المجموع	1928.7	108			
الوقت المخصص لعملية المراجعة	بين المجموعات	386.7	11	35.2	2.52	دالة عند مستوى 0.01
	خلال المجموعات	1352.2	97	13.9		
	المجموع	1738.9	108			
قرارات التحكيم واحترامها	بين المجموعات	631.2	11	57.4	1.48	غير دالة
	خلال المجموعات	3747.5	97	38.6		
	المجموع	4378.8	108			
موضوعية نظام التحكيم ونزاهته	بين المجموعات	3934.3	11	357.7	3.35	دالة عند مستوى 0.01
	خلال المجموعات	9489.9	97	97.8		
	المجموع	13424	108			
القدرة على الارتقاء بجودة البحث	بين المجموعات	3095.5	11	281.4	2.89	دالة عند مستوى 0.01
	خلال المجموعات	9423.3	97	97.1		
	المجموع	12518.8	108			
الاعتراف بحقوق المحكم وتقدير فضله	بين المجموعات	357.6	11	32.5	1.49	غير دالة
	خلال المجموعات	2111.3	97	21.7		
	المجموع	2468.9	108			
البعد ككل	بين المجموعات	16246.2	11	1476.9	2.2	دالة عند مستوى 0.05
	خلال المجموعات	64912.2	97	669.2		
	المجموع	81158.4	108			

تبين من التحليلات الإحصائية بالجدول (٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التخصصات العلمية حول مقياس مستوى عملية التحكيم العلمي ككل عند مستوى (٠,٠٥)، حيث كانت قيم (ف) المحسوبة(٢,٢) أكبر من قيمة (ف) الجدولية على أبعاد المقياس ككل، وعلى ذلك، هناك تباين في فاعلية عملية التحكيم بين التخصصات العلمية، ويرفض الفرض الصفري. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع مستوى بعض جهات النشر، لاسيما في بعض التخصصات العلمية بالعلوم الاجتماعية.

ورغم وجود فروق بين التخصصات على المستوى الكلي، إلا أنه اتضح عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين التخصصات العلمية حول أبعاد: طريقة اختيار العمل العلمي للتحكيم، وآلية تقييم العمل العلمي، وطبيعة قرارات التحكيم، والاعتراف بحقوق المحكم. وبناءً على ذلك، فإن هناك اتفاق من قبل جميع التخصصات العلمية على وجود تحديات تتعلق بطرق التحكيم وقراراته وآليات تنفيذه، وحصول المحكم على حقوقه المادية والأدبية.

ثالثاً: متطلبات الجودة في التحكيم العلمي

للوقوف على متطلبات جودة عملية التحكيم، ومن ثم جودة المنتج العلمي في العلوم الاجتماعية، تم قياس تصورات عينة الدراسة نحو ما ينبغي آدائه من قبل كل طرف من أطراف عملية تحكيم المنتج العلمي (المؤلف، والمحكم، والمحرر). وقد تم استخدام المتوسط الوزني والوزن النسبي لكل عبارة لتحديد ترتيب تفضيلات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات القائمة المعدة لكل طرف من أطراف عملية التحكيم.

١. متطلبات جودة التحكيم من قبل المحرر

كشفت الدراسة الميدانية لتصورات الأكاديميين عن مجموعة من المتطلبات اللازم توافرها في رئيس تحرير الدورية، سعياً نحو الارتقاء بعملية التحكيم العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، وأسفرت نتائج المتوسطات الوزنية والوزن النسبي لفقرات هذا البعد عن النتائج الموضحة بالجدول رقم (١٧):

جدول ١٧: المتطلبات الواجب توافرها في المحرر مرتبة وفقا للمتوسط الوزني

رقم العبارة	قائمة المتطلبات	متوسط وزني	وزن نسبي %
73	ألا يسئ المحرر استخدام سلطة التحرير	3.72	7
72	أن يتجنب المحرر صراع المصالح في مجال البحث العلمي	3.71	7
61	الإعلان عن سياسة الدورية بشأن التحكيم	3.63	7
71	ألا يوجه المحرر عملية التحكيم ضد مصلحة الباحث (صاحب البحث)	3.63	7
74	أن يوفر المحرر عدداً كافياً من المحكمين في مختلف التخصصات	3.63	7
67	إعطاء إرشادات مفصلة للمحكمين بشأن سياسة النشر بالدورية	3.56	7
75	أن يدعوا لتنظيم لقاءات وحلقات تدريبية حول التحكيم العلمي	3.55	7
68	الالتزام بتقديم دليل تحكيمي مقنن للمحكم (قائمة معايير)	3.54	7
69	السرعة في إنهاء إجراءات التحكيم و النشر حفاظاً على أفضلية الاستحقاق	3.44	7
66	عدم التساهل في إجراءات التحكيم نظير المقابل المادي للنشر	3.35	6
64	يراعي المحرر التخصص الدقيق للمحكم والبحث المقدم للتحكيم	3.29	6
70	أن يقبل المحرر قرار المحكمين و عدم التغيير فيه	3.22	6
65	يراعي المحرر رتبة المحكم بالنسبة إلي رتبة صاحب البحث المقدم للتحكيم	3.21	6
63	ألا يرفض المحرر أعمالاً قبل أن يرسلها للمحكمين	3.06	6
62	الإعلان عن نسبة الأبحاث المرفوضة من النشر	2.96	6
	القوة النسبية للبعد		% 86

اتضح من بيانات الجدول احتلال الجوانب القيمية للمحرر، والالتزام بأخلاقيات التحرير المراتب الأولى من اختيارات عينة البحث للإجراءات الواجب على المحرر اتباعها، حيث جاءت كل من، عدم إساءة المحرر استخدام سلطته في التحرير، وتجنبه لصراعات المصالح، وعدم توجيه البحث ضد مصلحة الباحث كإرساله الى بعض المحكمين المتشددين أو المعارضين للباحث فكرياً أو شخصياً كنوع من التربص لرفض البحث من النشر، وإعلانه لسياسات الدورية من حيث النشر والتحكيم، وضرورة توفير المحكم لعدد متنوع للتخصصات من المحكمين؛ حتى يتسنى له توجيه البحث إلى متخصص في موضوعه حتى يضمن مراجعة دقيقة ومفيدة لتجويد مخطوطة البحث. وجاءت الجوانب الفنية والمهنية للمحكم في المرتبة الثانية ومنها: توفير دليل إرشادي مفصل للمحكم بشأن قواعد التحكيم والنشر بالدورية، وتنظيم لقاءات وورش عمل حول التحكيم العلمي، وتقديم قائمة معايير تحكيمية مقننة للمحكم تساعده على تقييم كل عناصر البحث ضماناً للموضوعية، و مراعاة التخصص الدقيق في توزيع البحث على المحكمين، والإسراع في إنهاء إجراءات التحكيم والنشر حفاظاً علي أفضلية الاستحقاق، مع عدم التساهل في إجراءات التحكيم نظير المقابل المادي للنشر. بينما جاءت متغيرات أخرى تتعلق بالضبط الرتبة الثالثة مثل: الإعلان عن نسبة البحوث المرفوضة من النشر قبل ذلك، وعدم رفضه لأعمال قبل أن يرسلها إلى التحكيم، مع مراعاة رتبة المحكم بالنسبة إلى رتبة المؤلِّف، مع التزامه بقرار المحكم مهما كان نوعية القرار.

وقد دعمت هذه النتائج رؤية كل من (Schneider، 2006)[11] (Williamson، 2002)[10] حول أهمية الجوانب المعيارية والأخلاقية للمحرر كمطلب لتحقيق الجودة، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالقدرات المعرفية التخصصية، حيث أكدت تلك الدراسات على مواجهة عملية التحكيم العلمي بعدد من التحديات مثل: التقلب وعدم الثبات والذاتية من قبل المحررين، حيث يرفض المحرر بعض البحوث دون إرسالها الى المحكمين، والانحياز ضد جنس الباحث أو جنسيته أو لغته أو ايديولوجيته أو جامعته، علاوة على استغلال أفكار الباحثين الشباب، والتقليل من قدرهم، وعدم تشجيع الأبحاث التي تحاول اكتشاف موضوعات جديدة، وبطء عملية التحكيم، الأمر الذي يؤدي إلى عدم نشر الكثير من الأبحاث. ويمكن تفسير احتلال الجوانب القيمية أو المعيارية للمحرر المرتبة الأولى من اختيارات العينة، شعور الكثير من الباحثين والمحكمين باستغلال بعض المحررين لسلطة التحرير، حيث يلجأ البعض منهم إلى القيام بالتحكيم بنفسه لعدد من البحوث بصرف النظر عن تخصصه، أو لجوء البعض إلى توجيه أحد البحوث إلى محكم متشدد بغية منحه درجة منخفضة أو رفضه، أو العكس؛ نتيجة وجود مصلحة شخصية مع صاحب البحث.

٢. متطلبات جودة التحكيم من قبل المحكِّم

كشفت الدراسة الميدانية عن تأكيد عينة الدراسة على مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في أداء المحكم العلمي، والجدول الآتي يبين ترتيب رؤية العينة لمتطلبات الارتقاء بعملية التحكيم وترتيبها حسب وزنها النسبي.

جدول ١٨: المتطلبات الواجب توافرها في المحكم مرتبة وفقا للمتوسط الوزني لكل فقرة

رقم العبارة	قائمة المتطلبات	متوسط وزني	وزن نسبي %
76	أن يكون متخصصاً في موضوع البحث المطروح للتحكيم	3.80	3
77	أن يكون لديه استعداد و اهتمام كافيين للتحكيم	3.80	3
78	أن يكون أميناً فيما يحكم به	3.80	3
79	الا يستغل الأفكار أو المعلومات المطروحة في البحث المقدم للتحكيم	3.72	3
80	أن يبتعد عن الكبر و الغرور في تعليقاته ومراجعاته للبحث	3.70	3
81	أن يبتعد عن كافة أشكال التحيز (الجنس- العرق- العقيدة- الفكر)	3.87	3
82	أن يتسم بالعدل في الحكم على البحث	3.91	3
83	أن يكون على علم بمعايير التحكيم بالدورية التي يحكم لها	3.85	3
84	ألا يقلل من قيمة الباحثين الشباب	3.80	3
85	ألا يفرط في حكمه سلباً أو إيجاباً (لا إفراط و لا تفريط)	3.83	3
86	ألا يستخدم في تعليقاته مفردات أو كلمات جارحة للباحث مهما كان	3.92	3
87	أن تنصب تعليقاته على أفكار البحث و منهجيته وإسهاماته فقط	3.82	3
88	أن يحترم جهود الآخرين و يقدرها	3.81	3
89	ألا يقلل من قيمة الأعمال الكبيرة لمجرد وجود أخطاء بسيطة	3.69	3
90	أن يقرأ العمل المقدم للتحكيم قراءة كاملةً بإمعان	3.82	3
91	أن تفيد نصائحه وتعليقاته في تطوير فكرة البحث المقدم	3.81	3
92	أن تفيد نصائحه وتعليقاته في تنمية مهارات الباحث و تقويمها	3.71	3
93	أن يقنع الباحث بسلامة التحكيم	3.73	3
94	ألا تقتصر تعليقاته على النقد و إصدارالحكم فقط	3.66	3
95	أن يقدم مبررات مقنعة للتعديلات المطلوبة في البحث	3.63	3
96	أن يبرز نقاط القوة بالبحث و يعززها	3.65	3
97	أن يزود ردود فعله بتعليقات محددة (أدلة)	3.60	3
98	ألا يقتصر علي إعطاء أحكام عامة دون تحديد	3.66	3
99	أن يهتم بتقديم تعليقات علي الملاحق و الجداول	3.33	3
100	أن يشير إلي دراسات مستقبلية للباحث في حالة رفض البحث	3.25	3
101	أن يقدم تصوراً بديلاً عن الطريقة التي يعاد بها البحث	3.12	3
102	أن يزود الباحث بمصادر و مراجع حديثة حول موضوع البحث	3.22	3
103	أن يقدم أفكاراً تفيد في تحسين منهجية البحث	3.44	3
104	أن يشير إلى الأبحاث المماثلة في مجال البحث	3.34	3
105	أن يكتشف نقاط الضعف في البحث و يقومها	3.57	3
106	أن يستطيع اكتشاف التزوير في البيانات و المعلومات	3.57	3
107	أن يستطيع اكتشاف وجود سرقات علمية في البحث	3.66	3
108	أن يمتلك بريداً إلكترونياً	3.78	3
109	أن يتقن فنيات التعامل مع المراسلات الإلكترونية	3.75	3
	القوة النسبية للبعد		% 92

لقد أفصحت التحليلات الإحصائية لمتغيرات بعد المحكّم بالجدول السابق، ارتفاع الوزن المرجح للعناصر المتعلقة بالجوانب المعيارية أو الأخلاقية، حيث سجلت الرتب الأولى من اختيارات أعضاء هيئة التدريس المحكمين، وقد تمثلت هذه المتطلبات المعيارية من المحكم في: أن يقرأ العمل المقدم للتحكيم قراءة كاملةً بإمعان، وأن يكون متخصصاً في موضوع البحث المطروح للتحكيم، وأن تنصب تعليقاته على أفكار البحث و منهجيته وإسهاماته فقط دون شخصية الباحث، وأن تفيد نصائحه وتعليقاته في تطوير فكرة البحث المقدم، وأن يحترم جهود الآخرين

ويقدرها، أن يكون لديه استعداد و اهتمام كافيين للتحكيم، وأن يُقْنِعْ الباحث بسلامة التحكيم، وأن يتقن فنيات التعامل مع المراسلات الإلكترونية، وألا يقلل من قيمة الباحثين الشباب، وأن يكون أميناً فيما يحكم به، وأن يتسم بالعدل في الحكم علي البحث، وألا يستخدم في تعليقاته مفردات أو كلمات جارحة للباحث مهما كان، وأن يبتعد عن كافة أشكال التحيز (الجنس- العرق- العقيدة- الفكر)، وألاَّ يستغل الأفكار أو المعلومات المطروحة في البحث المقدم للتحكيم، وأن يبتعد عن الكبر والغرور في تعليقاته ومراجعاته للبحث.

كما أوضحت التحليلات الإحصائية احتلال الجوانب الفنية والمهارية في عملية التحكيم للمخطوط العلمي المرتبة الثانية مثل: أن يزود الباحث بمصادر ومراجع حديثة حول موضوع البحث، وأن تفيد نصائحه وتعليقاته في تنمية مهارات الباحث وتقويمها، وأن يقدم تصوراً بديلاً عن الطريقة التي يعاد بها البحث، وأن يكون على علم بمعايير التحكيم بالدورية التي يُحَكِّم لها، وألاَّ يُفْرِط في حكمه سلباً أو إيجاباً (لا إفراط و لا تفريط)، وأن يمتلك بريداً إلكترونياً، وألا يقلل من قيمة الأعمال الكبيرة لمجرد وجود أخطاء بسيطة، وألا يقتصر على إعطاء أحكام عامة دون تحديد، وأن يشير إلى دراسات مستقبلية للباحث في حالة رفض البحث، وأن يقدم مبررات مقنعة للتعديلات المطلوبة في البحث، وألا تقتصر تعليقاته على النقد وإصدارالحكم فقط، وأن يهتم بتقديم تعليقات على الملاحق والجداول، وأن يشير إلى الأبحاث المماثلة في مجال البحث، وأن يستطيع اكتشاف التزوير في البيانات و المعلومات، وأن يستطيع اكتشاف وجود سرقات علمية في البحث، وأن يقدم أفكاراً تفيد في تحسين منهجية البحث، وأن يبرز نقاط القوة بالبحث و يعززها، وأن يكتشف نقاط الضعف في البحث و يقومها، وأن يزود ردود فعله بتعليقات محددة (أدلة).

وتتفق هذه المتطلبات التحكيمية، لاسيما المتطلبات المعيارية والأخلاقية مع ما أشار إليه تقرير المجلس البرلماني البريطاني (British Research Councils، 2006)[٦] ورؤية كل من (ميخائيل، 2002)[٤٧] (والشهراني، 2008)[٢١] (Wager G & Jefferson، 2002)[٤٣] (Siegelman، 1991)[٤٨] (Williamson، 2002)[١٠]، على أولوية الجوانب المعيارية كمطلب مهم في عملية التحكيم العلمي، كالموضوعية في الحكم على العمل، والعدل والإنصاف، والأمانة فيما يحكم به. وأكدت هذه النتائج رؤية (Charry، 2004)[٤٦] لأهمية الأبعاد المعيارية والمهارية والتخصصية في تقديم تحكيم ذي جودة عالية، حيث أكدت تلك الدراسات على أن وظيفة المحكم مركبة، الأولى: لمؤلف البحث أو الورقة لتحسين فرصته/ فرصتها لنشر ذو جودة عالية؛ والثانية: كفرصة لخدمة مجتمع التخصص، والثالثة: إثراء ثقافة المحكم.

كما اتفقت نتائج هذا البعد مع رؤية كل من (Charry، 2004)[٤٦] (Waser et al،1992)[٤٥] (حمدان، ١٩٨٩)[٥١] (الصنيع، ٢٠٠٨)[٤٩] (الشاعر، ٢٠٠٨)[٥٧] على ضرورة امتلاك المحكم لمعرفة متخصصة في مجال البحث، وتقديم مراجعات بناء من شأنها تطوير المخطوط العلمي، وتقديم تعليقات تسهم في تطوير مهارات صاحب المخطوط، وتقديم مبررات مقنعة لتعليقاته، وقدرته على اكتشاف الأخطاء، والتقصير، وكافة أشكال الانحراف في المخطوط العلمي المقدم للنشر.

٣. متطلبات جودة التحكيم من الباحث (المؤلف)

يعد الباحث العلمي العنصر الفاعل في إنتاج العلم، ومن ثم تتوقف جودة التحكيم العلمي على مدى قدراته العلمية، ومستوى النسق القيمي

لديه باعتباره الموجه الحقيقي لإنتاج خطاب علمي دقيق (الأستاذ، ٢٠٠٥)[٥٨]، علاوة على درجة وعيه بأبعاد عملية التحكيم وقواعدها، ومدى التزامه بها، وإدراكه لأهميتها في تجويد المنتج العلمي. وقد أفصحت الدراسة الميدانية لتصورات المحكمين عن مجموعة من الإلتزامات التي يجب على الباحثين الوفاء بها كمتطلبات لمساعدة التحكيم على تجويد المنتوج العلمي، والجدول (١٩) يوضح ذلك.

البحثية، وغيرها من الأمور المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي.

ورغم احتلال عناصر النسق القيمي للباحثين الرتب الأولى في اختيارات المحكمين، إلاَّ أن العناصر الأخرى المتعلقة بالقدرات المعرفية والمهارات البحثية لم تقل عنها في الأهمية، وقد تمثلت القدرات التي يجب أن يمتلكها الباحثين على الترتيب: أن يكون على دراية بسياسات وقواعد التحكيم والنشر بالدورية، وأن يهتم

جدول ١٩: المتطلبات الواجب توافرها في الباحث لضمان جودة التحكيم مرتبة وفقا للمتوسط الوزني

رقم العبارة	قائمة المتطلبات	متوسط وزني	وزن النسبة
110	أن يكون على وعي ودراية بقواعد وسياسات التحكيم والنشر بالدورية	3.88	7
111	أن يهتم بتوضيح فكرة بحثه بدقة	3.88	7
112	أن يلتزم بالقواعد العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث	3.88	7
113	أن يهتم بمراعاة اعتبارات الشكل والمضمون في كتابة البحث	3.88	7
114	أن يحرص على تقديم أفكار علمية جديدة في البحث المتقدم به للنشر	3.84	7
115	أن يبتعد عن السرقات العلمية في البحث المقدم منه للتحكيم	3.92	7
116	أن يبتعد عن تكرار الموضوعات	3.80	7
117	ألا ينشر بحثه على أجزاء (تفتيت البحث)	3.38	6
118	أن يحترم قرارات المحكمين	3.44	6
119	أن يتقبل النقد بموضوعية	3.73	7
120	أن يلتزم بالتعديلات الموصى بها لتجويد البحث وتطويره	3.52	6
121	أن يحرص على تقديم أفضل صورة للبحث بعد إجراء التعديلات	3.69	7
122	أن يسرع في إنجاز ما طلب منه من تعديلات	3.61	6
123	أن يدقق في التعديلات المطلوبة و عدم قبولها كشرط للنشر	3.56	6
124	أن يحدد منهجية بحثه و منهجية تحليل البيانات بدقة	3.63	7
	القوة النسبية للبعد ككل		% 93

أفصحت التحليلات الإحصائية عن بروز أهمية البعد القيمي أو المعياري لدى الباحث العلمي (المؤلِّف) كعنصر محدد لجودة العلم، متمثلاً في تجنبه للسرقات العلمية، أو النقل من مصادر دون إرجاع الفضل لصاحبه، وعدم تكرار بحوث تم إنتاجها بطرق مغايرة، وتجنب كافة أشكال الانحراف في العلم: كالتشويه، والتزوير، والتزييف، والإهمال في اكتمال الأدلة للتحقق من صدق أو خطأ الفروض أو التساؤلات

بتوضيح فكرة بحثه بدقة، وأن يلتزم بالقواعد العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث، وأن يهتم بمراعاة اعتبارات الشكل والمضمون في كتابة البحث، وأن يحرص على تقديم أفكار علمية جديدة في البحث المتقدم به للنشر، وأن يبتعد عن تكرار الموضوعات في البحوث، وأن يتقبل النقد بموضوعية، وأن يحرص على تقديم أفضل صورة للبحث بعد إجراء التعديلات، وأن يحدد منهجية بحثه و منهجية تحليل البيانات بدقة، وأن يسرع

في إنجاز ما طلب منه من تعديلات، وأن يدقق في التعديلات المطلوبة وعدم قبولها كشرط للنشر، وأن يلتزم بالتعديلات الموصى بها لتجويد البحث وتطويره، وأن يحترم قرارات المحكمين، وألا ينشر بحثه على أجزاء (تفتيت البحث).

ويمكن تفسير احتلال الجوانب القيمية للباحث العلمي الترتيب الأول من وجهة نظر المحكمين بضعف نظام التحكيم الحالي عن اكتشاف أشكال التزوير في البحث العلمي، وضعف قدرة نظام الانتاج العلمي على تطوير معارف علمية تتسم بالجدة والأصالة العلمية، وتسهم في التقدم العلمي وفي الإنتاج والتنمية، وشعور المحكمين بتكرار موضوعات البحوث، وكثرة الاقتباسات دون توظيفها التوظيف الملائم لإثبات قضية البحث العلمي.

وقد أكدت هذه النتائج رؤية كل من (Schneider، 2006)[١١] (Williamson، 2002) Parliamentary of Science) [١٠] (2002،and Technology) [٢٤] حيال القصور المعرفي لدى بعض الباحثين (المُؤلِّفين) واتسامهم بالإهمال وعدم الأمانة، والاستغلال والتزوير وسوء التصرف، حيث ينحو البعض منهم الى اختراع البيانات والنتائج، أو يدَّعون أنهم أصحاب نتائج ليست نتائجهم. وفي إطار انخفاض كفاءة التحكيم العلمي وفاعليته في ضمان جودة العلم وضبطها، كشف استفتاء المعهد الأمريكي (National Institutes of Health، USA، 2006)[١٧] لآراء ٣٢٤٧ عالما عن، اعتراف (٠,٠ ٪) من الباحثين بتزوير بياناتهم، وقيام (١,٤٪) بالسرقات العلمية، واعتراف (٧,٤٪) بسرقات علمية من أعمالهم[*]. وكشفت دراسة (Mulligan، 2004)[٩] (الأستاذ، 2005)[٥٨] عن تأكيد المحكمين على صعوبة فهم الدراسة موضع التحكيم لسوء أسلوبها ولغتها، واتهام المؤلفين بالسرقات العلمية، وتجزئة البحث الواحد وإرساله إلى عدة جهات للنشر، بل إرسال البحث نفسه إلى عدة جهات.

رابعاً: رؤية العينة للنمط الملائم لضمان جودة عملية التحكيم

نص السؤال الخامس على: ما نمط التحكيم الملائم للارتقاء بمستوى التحكيم العلمي، وللإجابة على ذلك، تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لمعرفة رأي عينة البحث. وأسفرت النتائج عن تباين آراء العينة حيال النمط التحكيمي الملائم لضمان جودة التحكيم العلمي للبحوث المقدمة للنشر بالدوريات العلمية في الوطن العربي كما يتضح من الجدول رقم(٢٠).

أوضحت بيانات الجدول، ضعف درجة موافقة المحكمين على «التحكيم السري»، حيث وافق (٣٥,٨٪) فقط منهم على هذا النمط أنه النمط الملائم، بينما وافق أغلبية عينة البحث بنسبة (٨١,٧٪) منهم على أن «نمط التحكيم شبه المعلن» الرتبة الأولى، أو (معرفة هوية

جدول ٢٠: يوضح رؤية عينة البحث للنمط التحكيمي الملائم لضمان جودة العلم

الترتيب	نمط التحكيم	نعم		لا	
		ك	%	ك	%
4	التحكيم السري (إخفاء هوية كل من الباحث والمحكم)	39	35.8	70	64.2
2	التحكيم المكشوف (إعلان هوية كل من الباحث والمحكم)	82	75.2	27	24.8
1	التحكيم شبه المعلن (معرفة هوية المحكم مع إخفاء هوية الباحث)	89	81.7	20	18.3
3	التحكيم الإلكتروني للأعمال العلمية	58	53.2	51	46.8

(*) تشير السرقات العلمية للباحثين من أعمالهم إلى: أن يقوم المؤلف بنشر مادة علمية أو بينات من أعمال سابقة دون توثيق، أو إشارة إلى أعمالهم السابقة، حيث لا يتمكن المحكمون من الحصول على البيانات الخام.

المحكم مع إخفاء هوية الباحث) باعتباره النمط الأكثر قدرة على ضمان تحكيم جيد يؤدي إلى الارتقاء بالعلم الاجتماعي، يليه في الرتبة الثانية «نمط التحكيم المكشوف» بنسبة (٢, ٧٥)، ومع انتشار وسيادة الإنترنت، وظهور بعض الدوريات الإلكترونية، وافق أكثر من نصف العينة على نمط «التحكيم الإلكتروني» (٢, ٥٣) مسجلة الترتيب الثالث. وتكشف هذه الآراء عن عدم رضاء عينة البحث من المحكمين عن النمط التحكيمي القائم بالدوريات العلمية في الوطن العربي. ويمكن تفسير رفض غالبة أفراد عينة البحث للتحكيم السري وموافقتهم على التحكيم شبه المعلن (إعلان هوية المحكم)، بشعور المحكمين بأن هناك بحوثاً علمية تنشرها بعض الدوريات، رغم ضعفها، ووجود قصور بها، ومن ثم عدم معرفة ما إذا كانت قد حُكِّمت قبل أن تنشر، أم تم نشرها بدون تحكيم، علاوة على أن التحكيم السري يخفي أسماء المحكمين، ومن ثم حرمانهم من حقهم الأدبي، ودورهم في الإسهام بتقدم العلم، مع عدم معرفة جمهور العلماء والباحثين بجهود ودور المحكمين في التقدم العلمي.

سادساً: استخلاصات البحث ومقترحاته

• الاستخلاصات

• كشفت الدراسة عن ضعف مستوى عملية التحكيم العلمي للبحوث الاجتماعية المقدمة للنشر بالدوريات العلمية العربية عن مستوى (٨٠٪) كمستوى افتراضي مقبول، وانخفاض جميع أبعادها أيضاً عن هذا المستوى.

• اتضح ارتفاع مستوى قدرة التحكيم على الارتقاء بجودة العمل المقدم للنشر، ومستوى بعد فاعلية قرارات التحكيم وموقف الأطراف المعنية منها، ومستوى طريقة فرز الأعمال المقدمة للنشر واختيار المحكم، حيث جاءت متوسطاتها مرتفعة. في حين تبين انخفاض مستوى أبعاد كل من: موضوعية عملية التحكيم ونزاهتها، وضوح معايير تقييم ومراجعة الأعمال العلمية، طريقة المراسلات بين أطراف عملية التحكيم، الوقت المخصص لعملية المراجعة، الاعتراف بحقوق المحكم وتقدير فضله.

• جاءت أبعاد: توافر معايير للتقييم والمراجعة، ونظام فرز وانتقاء الأعمال العلمية للنشر، ووضعية قرارات التحكيم مرتفعة إلى حد ما، حيث سجلت قوى نسبية عالية مقارنة بالأبعاد الأخرى.

• عدم وجود تباين بين آراء الذكور والإناث من العينة حيال عملية التحكيم، الأمر الذي يؤكد كل من الذكور والاناث على انخفاض مستوى عملية التحكيم العلمي للنشر في ميدان العلوم الاجتماعية.

• كشفت الدراسة عن وجود تباين في آراء العينة من التخصصات المختلفة حيال أبعاد: طريقة التراسل، ومعايير التقييم للبحوث العلمية، والوقت المخصص لعملية التحكيم، ومستوى فاعليته، في حين أكدت التخصصات المختلفة على انخفاض مستوى الحقوق الأدبية والمادية للمحكم، وطريقة اختيار الأعمال للنشر، والآلية التي يتم بها تقييم العمل العلمي.

• أفصحت الدراسة عن وجود تباين في آراء المحكمين من الجنسيات المختلفة حيال أبعاد: اختيار الأعمال للنشر، ومعايير التقييم، والآلية التي تتم بها، والقرار التحكيمي، وفاعلية الآداء التحكيمي للمحكم، في حين أفصحت الدراسة عن انخفاض مستويات: الاعتراف بالحقوق الأدبية والمادية للمحكم، والوقت المخصص لهم لتقييم البحث، والطريقة التي تتم بها المراسلات بين أطراف عملية التحكيم.

• أكدت عينة الدراسة عن أهمية توافر مجموعة من المتطلبات اللازمة للارتقاء بجودة نظام التحكيم العلمي، وارتبطت هذه المتطلبات بأطراف عملية الإنتاج العلمي ونشره (الباحث

المؤلف، والمحرر المسؤول عن النشر، والمحكم النظير المسؤول عن مراجعة المخطوط وتقويمه). وقد أفصحت الدراسة عن تقدم الاعتبارات المعيارية والأخلاقية أو الوجدانية لأطراف عملية التحكيم والنشر الثلاث: كالموضوعية والأمانة والشفافية والعدالة، والبعد عن المصالح الشخصية وصراعات المصالح، والالتزام بالمسؤولية العلمية، والانضباط، وعدم التزوير أو السرقة وكل مايشوه العلم، كما تبين أهمية توافر القدرات المعرفية والمهنية.

• أكدت غالبية عينة البحث من المحكمين رفضها لنظام التحكيم " السري " القائم حالياً، مشيرة إلى ضرورة الإتجاه إلى نظام التحكيم «شبه المعلن»، حيث يعرف المحكم هوية الباحث، مع عدم معرفة الباحث هوية المحكم، واعتبرت العينة أن هذا النظام يضمن جودة وفعالية الآداء التحكيمي، كما يستطيع تجنب السلبيات التي تنشأ من النظام السري، لا سيما الارتقاء بمستوى الوفاء بحقوق المحكم.

• أفصحت نتائج الدراسة عن اتجاه نسبة لابأس بها من الدوريات إلى تطبيق خدمات الإنترنت والتقنيات الحديثة في عملية التراسل والتواصل بين أطراف عملية الإنتاج العلمي ونشره.

ب . مقترحات الدراسة

• ضرورة الارتقاء بمستوى نظام التحكيم العلمي للنشر بالدوريات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية وتجويدها، ويمكن تفعيل ذلك عن طريق تأسيس جهاز أو مجلس علمي (تحت لواء اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع مجالس الجامعات ومجالس البحث العلمي بكل دولة عربية، يكون مسؤوليته الإشراف على هذا الوضع، من تنظيم وتخطيط عمليات النشر العلمي العربي، ويكون بمثابة جهة مسؤولة عن الإنتاج العلمي بالوطن العربي، وتطوير ثقافة النشر العلمي من خلال:

• تأسيس لجنة علمية من الخبراء في مجال التحكيم العلمي، تتولى وضع المعايير، والاستراتيجيات، والخطط الكفيلة بتطوير نظام النشر العلمي وتوخي معايير الجودة والاعتماد العلمي، ومن ثم تطوير العلم بالوطن العربي في ظل التسارع المعرفي الذي يشهده العالم الآن.

• صياغة نموذج عام (قائمة بالمعايير) لتوحيد سياسات النشر عربياً، تحددالضوابط العامة للنشر بالدوريات العلمية المعتمدة على مستوى المجتمعات العربية، تشمل شروط القبول، وطرق التراسل، والمدة الزمنية المطلوبة لآداء كل مرحلة من مراحل التحكيم، والتزام كل طرف بتلك المدة .

• النظر في عملية منح التراخيص لتأسيس دوريات علمية، بالتعاون مع الجهات المختصة بكل دولة عربية، مع وضع قائمة معايير تنظيمية وعلمية يتم على أساسها منح الترخيص بإنشاء دورية أو مجلة، سيما الدوريات التابعة لمؤسسات خارج الجامعات، أو مملوكة لأفراد، ويمكن أن يتولى اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع اتحاد الناشرين العرب ومجالس الجامعات ومجالس البحث العلمي، والوزارة المعنية بكل دولة عربية تفعيل ذلك.

• تطوير موقع إلكتروني تحت إشراف الجهاز العلمي، يتم فيه تدوين جميع الدوريات والمجلات المعتمدة، ومتابعة نشاطها في النشر العلمي، ودعمها لوجستياً للارتقاء إلى مستوى الجودة العالمية في النشر، مع تزويد الدوريات الأعضاء بكل جديد في مجال تكنولوجيا النشر، وتطوير عملية النشر وتخطي مشكلاته.

• تطوير وصياغة ميثاق شرف المحكم العلمي، يتضمن مجموعة من المبادئ والمعايير التي تساعده على آداء عملية التحكيم بشكل يسمح بضمان احترام إنسانية كل طرف من

أطراف عملية التحكيم العلمي للنشر بالدوريات العلمية.

• تأسيس قاعدة بيانات بأسماء العلماء العرب وغير العرب في كل تخصص علمي، ونشرها على موقع المجلس العلمي للنشر المقترح، حتى تتمكن كافة الدوريات الأعضاء من الوصول للمحكمين المعتمدين لدى المجلس بأسرع وقت؛ حتى يمكن معالجة مشكلة النقص في المحكمين الجيدين.

• تنظيم حلقات عمل وندوات في مجال التحكيم العلمي لمناقشة قضاياه، وتحدياته، والأساليب الواجب اتباعها للارتقاء بمستوى الأداء التحكيمي لدى أطراف عملية التحكيم.

• عقد دورات تدريبية في مجال إعداد الأوراق العلمية للنشر العلمي؛ وذلك لإكساب الباحثين مهارات كتابة الورقة العلمية الملائمة للنشر العلمي، والوعي بمعاييره وبتكنيكاته وشروطه.

• تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لبناء القدرات التحكيمية، عن طريق إعداد وتأهيل المحكم العلمي وفق القواعد والمعايير المطلوبة للارتقاء بجودة المنتج العلمي في العلوم الاجتماعية؛ مراعياً في ذلك التأهيل المعرفي، والوجداني، والآدائي والارتقاء ببناء القدرات.

• حفظ الحقوق الأدبية للمحكمين، وذلك بوضع أسماء المحكمين في قائمة شرف بالمجلس، مع نشر قائمة الأسماء على الموقع الإلكتروني للمجلس المقترح، علاوة على الدوريات المعتمدة بوضع أسماء المحكمين على إحدى صفحاتها، مع تقنين حقوقهم المادية من حيث: القيمة المادية وطريقة استحقاقها. علاوة على، تكريم المحكمين الذين قدمو إضافات جوهرية في الارتقاء بمستوى العلم والنشر العلمي، ومنحهم جوائز تقديرية من خلال تنظيم فعاليات سنوية يتم تنظيمها خصيصاً لذلك، تشجيعاً للإجادة التحكيمية.

• اعتماد نظام التراسل الالكتروني بين أطراف عملية التحكيم (المحرر – المحكم – المُؤَلِّف) لسهولة التواصل، وسرعة الانتهاء من قبول الورقة العلمية أو رفضها؛ حتى يتسنى الحفاظ على حداثة المعرفة العلمية وعدم قدم المعلومات، ومن ثم استحقاق المؤلف للسبق العلمي، ويتطلب ذلك تطوير مواقع إلكترونية مطورة لكافة الدوريات العلمية المعتمدة، تسمح للباحثين والمؤلفين الدخول إليها ومعرفة شروط النشر بها وسياساتها وضوابطها، وسرعة الاتصال برئيس التحرير.

• الارتقاء بموضوعية نظام التحكيم العلمي للنشر بالدوريات العلمية، واكتسابه للثقة لدى جمهور العلماء، وذلك بضبط الآداء التحكيمي بمؤسسات النشر العلمي وعدم ترك عملية المراجعة والتقدير للمحكم بشكل مطلق، مما يتيح شكلية عملية المراجعة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تطوير نموذج مقنن وموضوعي، يتخذ كدليل إرشادي، يسترشد به المحكم في مراجعة وتقييم البحث وتقدير درجته، وإصدار قرار موضوعي بالموافقة على نشر البحث أو عدمه. ويقترح الباحث صيغة لدليل إرشادي من المحتمل أن يحقق قدر من الموضوعية والارتقاء بنظام المراجعة والتقييم.

نموذج إرشادي مقترح كدليل لتقييم وثيقة البحث العلمي

تتكون الآلية المقترحة لتقييم وثيقة البحث العلمي من أربعة أقسام هي:

القسم الأول: تقييم وضعية الوثيقة (اعتبارات الشكل للوثيقة) الأسلوب، المخطط، البناء

القسم الثاني: تقييم محتوى الوثيقة (مضمون وثيقة البحث)

القسم الثالث: تقييم القدرات التحليلية والإبداعية (التحليل النقدي والإضافة الابداعية).

القسم الرابع: التقييم الانتقائي للقضايا والأفكار المتضمنة بالوثيقة (رؤية المحكم).

عملية التقييم تتم على النحوالآتي:

والدليل عبارة عن مقياس خماسي الوزن، يقوم المحكم باعطاء كل بند من بنود الدليل درجة (١)، ثم يقوم المحكم بجمع كل عمود ويضرب كل منها بالقيمة المرجحة(الوزنية) لكل عمود. مجموع الدرجات المرجحة مقسومة على العدد الكلي للمتغيرات المقيمة ومضروبة في ١٠٠ للبحث وسوف يعطي الدرجة ما بين (صفر إلى ١٠٠) بالنسبة للبحث، وتحدد الدرجة النهائية لصيغة التحكيم تشير إلى إمكانية قبول الورقة للنشر. وتكون فئات التقييم: الدرجة الأقل من ٦٠ تشير إلى أن الورقة سوف تعاد للمؤلف لمراعاة تعديل تعليقات المحكم من أجل إعادة قبولها، وتشير الدرجة بين (١, ٦٠ و ٧٤) بأن الورقة موافق على نشرها، مع وجود تصحيحات من الضروري قيام المؤلف بإجرائها، ويترك القبول النهائي للورقة لحكم محرر المجلة بعد إجراء المؤلف للتعديلات، بينما تشير الدرجة بين (١, ٧٤ إلى ٨٩) إلى أن الورقة موافق عليها للنشر مع ترك التعديلات لتقدير محرر المجلة. وأخيراً تشير الدرجة الأعلى من ٨٩ إلى الدرجة الممتازة للعمل وجاهزيته للنشر.

P: Poor; A: Acceptable/Average; G: Good; V: Very Good; E: Excellent

الأقسام	م	بنود تقييم وثيقة العمل العلمي للنشر	P	A	G	V	E
وضعية الوثيقة (اعتبارات الشكل)	1	التنسيق العام: اتساق الورقة وفقاً للمعايير المطلوبة للمخطط، والتنسيق، وتنظيم وتوزيع المحتويات بشكل عام					
	2	الجداول والأشكال: وضعية الجداول والأشكال والنماذج وإخراجها بكفاية (التعليقات، والمصادر، والترقيم)					
	3	الاقتباسات: مدى عرض الاقتباسات بطريقة صحيحة					
	4	بناء الوثيقة: مدى اتساق الفقرات وسيميتريتها، وبناء بعضها على بعض في بناء متماسك					
	5	المصطلحات: مدى سهولة المصطلحات اللغوية، و مدى ظهور الأفكار بشكل واضح					
تقييم محتوى الوثيقة	6	العنوان: مدى صياغة العنوان بوضوح، وجاذبيته، وصغره، وتعبيره عن الورقة بشكل كامل.					
	7	الملخص: مدى شموليته، وصغر حجمه، وثرائه بالمعلومات المفيدة، ومدى قدرته على توصيله لهدف الدراسة، وعرضه للمنهجية والنتائج والاستخلاصات إلى القارئ بأسلوب جذاب.					
	8	المقدمة: تخبر القارئ عن خلفية الموضوع، وتحديد القضايا الحاسمة التي تبرز الموضوع وتلخص المكونات الرئيسية للورقة.					
	9	صياغة مشكلة البحث: مدى وضوح الأهداف والفروض، ومدى إحاطتها بالمشكلة، ومدى قابليتها للإنجاز.					
	10	الإطار التصوري: مدى دعمه بالتراث النظري، ومدى كفاية الأدلة والبراهين والمعلومات الحديثة حول الموضوع.					
	11	البراهين: مدى تدعيم الحجج والبراهين بالمراجع والمصادر، مدى ملائمة الاقتباسات وكفايتها.					
	12	الاطار المنهجي: مدى ملائمة المنهجية لموضوع الورقة، ومدى ملائمة التكنيكات المستخدمة، ومدى تطبيقها بشكل تام.					
	13	نتائج البحث: مدى وضوح النتائج، ومدى منطقيتها، ومدى كفاية الشرح والتفسير، ومدى شمولية التحليل.					
	14	الاستنتاجات: مدى ارتباط النتائج بالأهداف العامة للورقة.					
	15	ثقافة المؤلف: مدى اعتماد المؤلف على مصادر ومراجع حديثة وبراهين، ومدى قدرتها على توضيح ثقافة المؤلف.					

					مدى جودة كتابة الوثيقة	16	ارتباط الوثيقة
					هل تثبت الوثيقة استقلالية المنهج والتفكير (الاقتراب والتكنيك)	17	
					مدى برهنة الوثيقة على عمق الاهتمام أو المعرفة الإبداعية في ميدان الدراسة.	18	
					مدى إثبات بناء الوثيقة والتحليلات النقدية والمفهومية تنفيذ التحليل بصرامة.	19	
					مدى تحقيق إضافة علمية في ميدان التخصص، أو تطوير ظروف لاكتشافات تطبيقية في المستقبل.	20	
					مدى قبول طول الورقة (قصيرة جدا – طويلة جدا)	21	تقييم انتقائي
					القضايا المهمة التي افتقدتها الورقة	22	
					مدى وجود مناطق تم التأكيد عليها بالوثيقة	23	
					المجموع الكلي لكل عمود		
1.0	0.89	0.74	0.60	0	القيمة الوزنية لكل عمود		
					الدرجة الوزنية لكل عمود = الدرجة الكلية لكل عمود × قيمته الوزنية		
SCORE					الدرجة النهائية = مجموع خلايا الدرجات الوزنية مقسوما على إجمالي عدد المتغيرات مضروبا × 100 FINAL SCORE = Summation of weighted score cells. divided by total number of variables and multiplied by 100 $Final\ Score = \frac{\text{Summation of weighted score}}{\text{No. of variables}} \times 100$ $Final\ Score = \frac{\sum W.S}{\sum N.V} \times 100$		

المراجع

١. رزنيك، ديفيد. ب أخلاقيات العلم، ترجمة عبدالنور عبد المنعم، مراجعة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة، العدد ٢١٦، الكويت (٢٠٠٥).

٢. Bacon, FrncisThe New Organon, In: Lisa Jardine and Michael Silverthorne (edit),2. Cambridge, Texts in the history of Philosophy, Cambridge Univercity Press (2002).

٣. Bacon, FrancisThe New Atlantis [http://www.gutenberg.net.] (2000) .

٤. LaFollette, Marcel C. Fraud, Plagiarism, and Misconduct in Scientific Publishing, University of4- California Press, California(1992) .

٥. Speier, C et al Faculty Perceptions of Electronic Journals as Scholarly Communication: A.

٦. Research Councils UK (2006A) Efficiency and effectiveness of peer review project

٧. Kronick, David (1999) Peer Review in 18th Century Scientific Journalism, JAMA, 19907. March 9; 263(10) .

٨. Weller, A Editional Peer Review: Its Strenghths and Weaknesses, ASIS& T: Information Today Inc, Medford, New Jersey(2001).

٩. Mulligan, A. Is Peer Review in Crisis? Perspectives in Publishing, 2, August, Elsevier(2004)

١٠. Williamson, A. What happens to peer review? Paper presented at an ALP-Question of Prestige and Ligitimacy, Journal of the American Society for Information Science, V.50, N.6(1999).

SP(2002)10.
١١. Schneider, C. Deutsche Forschungsgemeinschaft – DFG – October(2006). 11. http://www.journal-review.org/about.ph p
١٢. Research Councils UK (2006B). Finding of an Extensive Survey of Acadimic Community
١٣. Marsh Herbert W et al Peer review Process: Assessments by Applicant-nominated
referees are Biased, Inflated, Unreliable and Invalid(2007)
١٤. Royal Society (1995). Peer review - An assessment of recent developments, http://www.royalsoc.ac.uk/displaypagedoc.asp?id=11423 .
١٥. British Academy Reports (2006). Peer Review: the challenges for the humanities and social sciences. http://www.britac.ac.uk/reports/peer– review/chap–1.html.
١٦. Association of Learned & Professional Society Publishers (2001) ALPSP/EASE peer review survey. October–November 2000 « http://www.alpsp.org/peerev.pdf.»
١٧. National Institutes of Health, USA (2006). FY 2006 congressional justification. overview.http://officeofbudget.od.nih.gov/FY06/Narrative-JustificationOfTheEstimates.pdf.
١٨. Boden, M Peer review: A report to the Advisory Board for the Research Councils from.
the Working Group on Peer Review. (1990) .
١٩. Meadows, A. J. Communicating research. San Diego: Academic Press(1998)
٢٠. Research Councils UK (2005). Joint grants processing function – Further analysis, final report
٢١. الشهراني، عامر بن عبدالله مشكلات التحكيم العلمي للبحوث والدراسات العلمية، ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية، (٢٠٠٨).
٢٢. الحندود، ابراهيم بن صالح التحكيم العلمي: مشكلات وتوصيات، ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية (٢٠٠٨).
٢٣. جودة، عبدالوهاب بعض مشكلات الباحثين الشبان في مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر التفكير العلمي وتكامل المعرفة « في الفترة من (١٨-١٩ أبريل ٢٠٠٤)، كلية الآداب- جامعة عين شمس، القاهرة(٢٠٠٤).
٢٤. الرحيلي، سليمان بن ضفيدع محظورات التحكيم، ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية(٢٠٠٨).
٢٥. الفيروز آبادي، مجد الدين ين يعقوب(د.ت) القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، ٤/٩٩.
٢٦. المورد القريب ( ) دار العلم للملايين، بيروت.
٢٧. محجوب، حسناء محمود شبكة أخصائي المكتبات والمعلومات (٢٠٠٧)
www.librariannet.com
٢٨. Lock, Stephen) A Difficult Balance: Editorial Peer Review in Medicine, London, Nuffield.
Provincial Hospital Trust; 1985.
٢٩. Garfield, Eugene Refereeing and Peer Review, Part 1: Opinion and Conjecture on the Effectiveness of. Refereeing In: Garfield, Eugene, Towards Scientography, Philadelphia, PA: ISI Press; 1988.
٣٠. Wager E, Godlee F and Gefferson T How to Survive Peer review, BMJ Books, Publishing Group(2002).
٣١. Abuelma'atti M. Taher Peer-Review: Criticisms, Failures and Standardization(2008).
٣٢. آل الشيخ، عمر بن عبدالعزيز المعايير العلمية للتحكيم العلمي، ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية،

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (٢٠٠٨).

٣٣. Towne, Liza et al Strengthening Peer Review in Federal Agencies That Support Education.
Research, Committee on Research in Education, National Academic (2004) Press.http://www.nap.edu/catalog/11042.html.

٣٤. Parliamentary Office of Science and Technology Peer Review, Postnote. September 2002, N 182.

٣٥. الأنصاري، عبدالحمن بن محمد صفات المحكم من منظور التربية الإسلامية، ورقة مقدمة إلى ندوة «التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية(٢٠٠٨).

٣٦. National Research Council Staff (1997) Peer Review in the Department of Energy-Office of Science and. Technology: Interim Report, Committee on the Department of Energy-Office of Science and Technology›s Peer Review Program, NATIONAL ACADEMY PRESS, Washington, D.C.

٣٧. Bosma J et al U.S. Environmental Protection Agency: Peer Review Handbook (3rd Edition). Science Policy, Washington, DC 20460(2006).

٣٨. Godlee F, Jefferson TPeer Review in Health Sciences, UK: BMJ Books, Publishing Group.38.
V.148, N. 7 . (2003).

٣٩. عطوي، جودت أساليب البحث العلمي، دار الثقافة الجديدة، عمان (٢٠٠٠).

٤٠. الربيش، عبدالعزيز بن محمد أخلاقيات التحكيم العلمي: أهم المشكلات وأبرز الحلول، ورقة مقدمة إلى ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية، (٢٠٠٨).

٤١. Schmid, Sandra Approaching the critical task of peer review. American Society for Cell Biology.
Newsletter, Sep 2006

٤٢. Parberry, Ian A Guide for New Referees in Theoretical Computer Ccience, University of North.
Texas(1994).

٤٣. Wager G &Jefferson How to Survive Peer review, BMJ Books(2002).".
http://www.ctionary.org/definition/Peer%20review".

٤٤. Azizi MH Peer review in Medical Journalism (Book Review), Archives of Iranian Medicine,44. V.9, N. 4. October 2006.

٤٥. Waser, N.M., Price, M.V. and Crosberg, R. Writing an Effective Manuscript review.
, BioScience 42, 8(1992) .

٤٦. Charry, Murray-Prior and Parton The Process of Standardized Refereeing of Professional. Publications:
A reference Framework for the Panel of Referees of AFBM Journal, AFBM online refereed Journal, vol. 1, no. 1(2004)

٤٧. ميخائيل، موريس أبو السعدالتعاون المنشود في النشر الأكاديمي: العلاقة بين المؤلف والناشر، عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج ٣، العدد ٢، يناير ٢٠٠٢.

٤٨. Siegelman SS Assassins and zealots variations in Peer-review. Radiology 178(1991).

٤٩. الصنيع، صالح بن ابراهيم تقارير محكمي البحوث بين الموضوعية والذاتية من وجهة نظر الباحثين، ورقة مقدمة إلى ندوة «التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية، جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية (٢٠٠٨).
٥٠. خضر، عبدالفتاح أزمة البحث العلمي في العالم العربي، الطبعة الثالثة، سلسلة دراسات تصدر عن مكتب صلاح الحجيلان للاستشارات القانونية، الرياض(١٤١٢هـ).
٥١. حمدان، محمد زياد البحث العلمي كنظام، دار التربية الحديثة، عمان (١٩٨٩)
٥٢. Nicholls, Robert. D Peer Review Under Review, Science, vol. 286, Issue 5446 (1999).
٥٣. عبد الرحمن، سعد: القياس النفسي، (ط٣)، القاهرة، دار الفكر العربي (١٩٩٨).
Towne, Lisa et al. (2006) Strenge Thening Peer Review in Fedral Agencies That Support Education54. Research, Cmmittee on Research in Education, Center for Education, Division of Behavioral and Social Sciences and Education, National Research Council of The National Academies, Washington, D.C.
٥٥. جودة، عبدالوهاب سياق الإبداع وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي لكلية الآداب « تحديات مجتمع المعرفة العربي «، في الفترة (٢-٤ ديسمبر ٢٠٠٧، جامعة السلطان قابوس، مسقط(٢٠٠٩).
٥٦. البداينة، ذياب ضوابط ومعايير النشر العلمي في المجلات والدوريات العلمية، ورقة مقدمة إلى ندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية(٢٠٠٨)
٥٧. الشاعر، عبدالرحمن بن إبراهيم الأبعاد العلمية والنفسية والاجتماعية في تحكيم الأعمال العلمية، ورقة مقدمة إلى ندوة «التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية(٢٠٠٨).
٥٨. الأستاذ، محمود حسن النسق القيمي البحثي المصاحب لإنتاج الخطاب التربوي الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا كمؤشر لجودة التعليم في الجامعات الفلسطينية، ورقة مقدمة إلى لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، في الفترة الواقعة ٣-٢٠٠٤/٧/٥ برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية، جامعة القدس المفتوحة، رام الله (٢٠٠٥).

Ajman Journal of Studies and Research

Refereed Periodical

Volume 9 - Number 2

1431 Hijri - 2010 BC

The narrator status in the UAE Folk Stories

Nassima bouslah 7

Detection of Hazelnut in Different Food products by using PCR-ELISA Technique

Majda Mohamed Al Harmoodi 19

The peer Review Quality of Research in Social Sciences Empirical Study

Dr. Abdul wahab Gouda Al Hayes. 33

Publication Rules

1. Contributions submitted for publication should be original, accurate and up-to-date.
2. Manuscripts should be electronically typed using proper language and should be free from spelling and typing errors.
3. Manuscripts should not exceed 40 pages (18000 words).
4. Manuscripts should be submitted in three copies double spaced on one side A4 paper.
5. Manuscripts can written in Arabic or English languages, A summary of no more than 250 words in both languages should be attached.
6. Manuscripts submitted for publication shouldn't have been published, or is being considered for publication elsewhere.
7. References should be organized according to following from :

Books :

Writer's name - Book's name - Part No. - Edition Serial - Publisher - Town - Country - Year.

Periodicals :

Researcher's name - Research Title - Periodical Name - Volume No. - Issue No. -

Publisher - Town - Country - Year.

8. Editorial Board, Editorial Advisory Board of AJSR, as well as Trustees of Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science and Board of Directors of Umm Al Moumineen Women Association are not allowed to publish their articles in the journal.
9. All manuscripts shall be peer reviewed before being published.
10. Original copy of the manuscript shall be returned only if publication is declined.
11. Authors shall be informed on whether their manuscript has been accepted for publication or not.
12. Authors agree to transfer the copyright to AJSR. AJSR has the exclusive rights to distribute the article including reprints, photographic reproduction, microfilm, electronic data bases.
13. A short authors' bibliography of no more than 50 words should be attached to the manuscript.

Articles published in this journal do not necessarily represent the views of the journal or that of Rashid Ben Humaid Award for Culture and Science

Ajman Journal of Studies and Research

Ajman Journal of Studies and Research (AJSR) is a biannual peer reviewed periodical journal. It will publish original humanitarian, social and scientific articles. The journal is published by Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science which was established on 1983 to participate in cultural and scientific development in UAE and the entire GCC states through reviving the spirit of competition among GCC nationals and residents by encouraging scientific research.

Objectives :

1. To publish serious and original studies and researches to enrich knowledge.

2. To enhance scientific and intellectual relationship among researchers and students, and to achieve continuous scientific and cultural links with other scientific bodies, specialized centers, universities and colleges.

3. To deal with and tackle humanitarian and scientific issues in The UAE and Arabian Gulf region.

4. To introduce new researches, references, recent data bases, scientific conferences and symposiums, and MSc and Ph. D dissertations.

Ajman Journal of Studies and Research

Refereed Periodical

Editor - in - Chief

Dr. Amna Khalifa Mohammed

Secretary

Ms. Mais Aref Kamel

Editorial Board

Prof. Abdullah Mohammad AlShamsi
Dr. Aisha Mubarak AlNakhi
Dr. Yusuf Ali Mohamoud
Mr. Saleh Abdulrahman Al Marzouqi

Editorial Advisory Board

Prof. Ibrahim Al Naeimi	Qatar University
Prof. Darwish Abdulrahman	UAE University
Prof. Abdullah Ismail	UAE University
Prof. Abdullah Al Sheikh	Kuwait University
Prof. Fahmi Jadaan	Kuwait University
Prof. Mohammad Al Khatib	King Faisal Schools
Prof. Mahmoud Shouq	Cairo University
Prof. Wahib Al Khaja	Bahrain Applied Science University
Dr. Abdullah Al Shanfry	Sultan Qabous University
Dr. Esam Al Rawas	Sultan Qabous University

ISSN 1609-381X

Ajman Journal of Studies and Research

Refereed Periodical

Volume 9 Number 2

1431 Hijri - 2010

Published by Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science

Ajman - United Arab Emirates